الفصل الأول

الإطار العام للبحث

المقدمة :

إن كان لكل سبب مسبب فإن هناك أسباباً لصعوبات الدرس النحوي ولعل من بين تلك الصعوبات الغموض في شرح بعض قواعده مما يجعل لكل شرح حاجة للشرح ولكل مثال حاجة لمثال آخر يشرحه ، وهذا ماجعل الباحثة تفكر في الغوص في بطون الكتب لتكتشف وتتعرف على تلك الصعوبات الأمر الذي حدا ببعض المهتمين بالدرس النحوي للمناداة بالتيسير جاعلين من العلة محوراً لهذه المناداة ومحاولة إيجاد بعض المقترحات لحلها آملة من الله تعالى العون والسداد.

فالحمد لله الذي شرف العربية فاختارها لغة القرآن الكريم ، والصلاة والسلام على النبي الكريم، أما بعد:

فإن النحو علم عظيم سخره الله تعالى للعربية وجعله وسيله للحفاظ عليها، إذا إنه علم القواعد التي نقيس ونقّوم بها صحة الكلام حيث انعدمت السليقة اللغوية العربية أو كادت، لذلك كان اختيارالباحثة للنحو مجالاً للدراسة ، ولأن الكثيرين يعتقدون أنه مجال منعزل عن الأفكار المتجددة، فمن الملاحظ أن معظم الدراسات في النحو دراسات تأصيليه وجهت اهتمامها للدرس النحوي القديم بمدارسة وشخصياته ولم يتصدَ للفكر النحوي المعاصر إلا القليل من الباحثين . ومما دفع الباحثة لدراسة النحو رغبتها في معرفة التجديد الذي دعا إليه المجددون أمثال شوقي ضيف وعباس حسن صاحب كتاب النحو الوافى ذى الصورة المبسطه للنحو وابن مضاء ومصطفى أمين ومهدي المخزومي وغيرهم ، لذلك هدفت هذه الدراسة لرد هذه الاعتقادات التي تجعل النحو علماً جامداً ولابراز ما انتجه الفكر النحوى المعاصر من دراسات نحويه متجددة . وقد انتهجت في هذه الدراسة المنهج الوصفي .

مشكلة البحث:

يمكن تلخيص مشكلة البحث في السؤال التالي: ما دور العلة في تيسير النحو أو تعقيده؟ ويتفرع منها الأسئلة التالية:

١. ما العلة النحوية ؟
٢. متى ولم نشأت العلة النحوية؟
٣. ما أنواع العلة النحوية ؟
٤. ما طريقة التعليل عند نحاة العربية ؟.
٥. ما دور تعليلاتهم في تيسير النحو، كل على حدة ؟
٦. ما دور العلة في المناداة بالتيسيروالتجديد في النحو ؟

أهمية البحث :

١- تنبع أهمية البحث في أنه يرجى له أن يسهم في كشف مدى إمكان تيسير النحو العربي للدارسين من خلال التعليل.

٢- بسط أثر التعليل وبيان دوره في شرح وإفهامه.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى معرفة دور التعليل في تيسير النحو العربي أو تعقيده من خلال تحقيق الآتي:

١. معرفة ماهية العلة النحويه وأطوارها .
٢. بيان مكانة العلة في النحو العربي .
٣. توضيح مدى أهمية التعليل للنحو.
٤. بيان دور العلة في الدعوة للتيسير والتجديد .

منهج البحث:

استخدم في هذا البحث المنهج الوصفي لمناسبته لموضوع البحث .

حدود البحث :

دور العلة في المناداة بالتيسير والتجديد عند (ابن جني ، وابن الأنباري ، وابن مالك ، وابن هشام) .

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

أولاً: تمهيد

من المهم ــ قبل دراسة صعوبات الدرس النحوي ومحاولات التجديد أن نقف أولاً على مفهوم واضح للنحو وتاريخ نشأته والمراحل التي مر بها حتى وصل إلينا.

من قبل وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم تنبه صاحبته إلى لحن اللاحنين في تلاوة القرآن الكريم ، فقد سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قارئاً يخطيء في قراءته ، فقال : (أرشدوا اخاكم فإنه قد ضل) (المتقهي ، ١٩٨١م ، ص ١٥١). وسمع عمر رضى الله عنه من لحن في التلاوة ، (فأمر ألايقرئ بالقرآن إلآ عالم بالعربية) (القرطبي ،١٩٦٧م ، ص٢٤) .

وسمع على كرم الله وجهه من قرأ خطأ (لا يأكله إلا الخاطئين) بالياء فأشار بوضع النحو (ابن النديم، ١٩٩١م ، ص٥٩) . وسمع أبي الاسود من يقرأ مخطئا ، (أن الله برئ من المشركين ورسوله) بكسرلام رسوله ، فشرع في نقط المصحف نقط إعراب (السيوطي ،١٣٠٢م ، ص٥٠ ــ ٥١) .

ووضع تلميذ أبي الاسود الدؤلي نصر بن عاصم الليثي نقط الإعاجم بأمر من الحجاج بن يوسف الثقفي (العسكري ،١٩٦٣م ، ص ١٠) . وروى عن أبن عمرو بن العلاء ، أن نصراً بن عاصم هو الذي خمس المصاحف وعشرها ؛ بمعنى أنه قسمها إلى الأخماس والأعشار (ابن عمرو والدانى ، ١٩٣٢م ، ص١٢٣) .

أولاً: التعريف بالنحو:

النحو من العلوم التى وجدت اهتماماً كبيراً وحظيت بالدراسة والتأليف منذ النشأة وحتى الآن وذلك لارتباطه بالقرآن الكريم والدراسات الإسلاميه من تفسير ، وحديث ، وفقه وغير ذلك من العلوم العربية الإسلامية .

والنحو علم من علوم اللغة التصويبيه ، وهو يدرس مستوى متجدداً من مستويات النشاط اللغوي ، هو مستوى الجملة ، أي تركيب الكلمات في نطاق لجملة ، وما ينتج عن هذا التركيب من علاقات.

ولفظ (نَحْوُ) مصدر للفعل الثلاثي (نحا) بفتح العين في الماضي ، وفتحها أو ضمها في المضارع ، نقول نحاه ينحاه أنحاه ينحوه ، وقد وردت لهذه الكلمة معان متعددة إذ دلت على :

القصد: نحو يقال نحوت نحوك ، أي قصدت قصدك.

المثل: نحو مررت برجل نحوك أي مثلك.

الجهه: نحو توجهت نحو البيت ، أي جهت البيت .

المقدار : نحو له عندي نحو ألف ، أي مقدار ألف.

القسم : نحو هذا على أربعة انحاء ، أي أقسام . (أبو المكارم ، ٢٠٠٦م ، ص ١٨).

وقد اختلط مفهوم النحو بمفهوم الإعراب في كثير من كتب النحو واللغة فإن النحو يسمى إعراباً والإعراب يسمى نحواً ، فقد ورد في لسان العرب (والإعراب الذي هو النحو إنما هو الإبانه عن المعانى والألفاظ) (ابن منظور ، مادة (نحاة)، ١٩١٠م ، ص ١٨١). ومثله في تاج العروس (الزبيدي ، ١٨٩٤م ،ص ٣٣٥) .

وعرّف الخليل النحو بإنه (القصد نحو الشيء ، فقال: نحوتُ نحوه ، أي قصدته) وأن أبا الأسود وضع وجوه العربية ، فقال للناس: انحوا نحو هذا ، فسمي نحواً والجمع الأنحاء (هادى نهر، ٢٠١٠م ، ص٩) .

أما في الإصطلاح :

فالنحو هو (العلمُ المستخرجُ بالمقاييس المستنبطة من استقراءِ كلامِ العربِ ، الموصلةِ إلى معرفةِ أحكام أجتذائه التي ائتلف منها) (الأشموني ،٩٠٠هـ ، ص٢٦) .

وهو علمٌ يُعرّفُ به أواخرَ الكلام إعرابياً وبناءً (البستاني ، ١٩٧٢ ، ص ٦٤) أو هو معرفة إعراب الكلمات : (علم ذو قواعد يعرف به إعراب الكلمات) (أبو بكر جابر الجزائري ، ١٤٠٣هـ ، ص١٠)

فالناظر للنحو لدى القدماء يجد أنه لم يكن يقتصر على معرفة أحوال الكلمات أو أواخر الكلمات أو إعراب الكلمات فحسب ، إنما كان يشمل كل أبواب اللغة من ألفاظ وتراكيب وأصوات ، إنما الذي لاشك فيه أنه أي النحو بدأ بإعراب أواخر الكلمات وضبطها من أجل الحفاظ على نطق ألفاظ القرآن فصيحه من جه ، ومن أجل الحفاظ على صحة وفصاحة مفردات اللغة من جهة أخرى.(ابن الأنباري ، ١٩٨٥م ، ص٢) .

وعند ابن جني هو (انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كالتشبيه والجمع والتصغير والتكسير والإضافه و النسب وغير ذلك ، ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحه فينطق بها وإن لم يكن منهم ، وإن شذ بعضهم عنها رد به إليها ...) (ابن جني ، ١٩٥٢م ، ص٣٤).

ويعرف النحو: (بأنه علم يعرف به أواخر الكلمات إعراباً وبناء ولكن في العصر الحديث وما صاحبه من بحوث ودراسات في التحليل اللغوى تغيرت هذه النظره التقليديه ، فلم يعد النحو قاصراً على إعراب الكلمات ، إنما امتد إلى اختيار الكلمات والارتباط الداخلى بينها ، والتأليف بين هذه الكلمات في نسق صوتى والعلاقه بين الكلمات في الجمله والوحدات المكونه للعبارات (محمدعبد القادر ، ١٩٨٦م ، ص ١٦٦ ــ ١٦٧).

اختلط المفهومان اختلاطاً بيناً في كثير من كتب النحو واللغة ، حتى أن النحو سمي إعراباً ، والإعراب نحواً ، فقد ورد في اللسان (كالشئ ينحاه وينحوه إذا حرفه ، وقال بن السكيت : ومنه سمي النحو ؛ لأنه يحرف الكلام إلى وجوه الإعراب بل جاء في المادة نفسها مانصه) والإعراب الذي هو النحو إنما هو الإبانه عن المعاني والألفاظ (ياقوت ، ٢٠٠٠م ، ص١٥) .

إذن يكون النحو ما يعرف به أواخر الكلمات من خلال وجودها في الجمل أو التراكيب ويشتمل ذلك أيضاً ما يطرأ على بنية الكلمة بتغير حالها في التراكيب مثل الجموع والمثنى والأسماء السته وغيرها.

ثانياً: أسباب نشأة ووضع النحو:ــ

لم يكن العرب في البدء في حاجة إلى وضع قواعد وأصول لصون اللغة من الخطأ ، ولكن تضافرت العوامل والأسباب التي دفعت الغيورين على اللغة إلى التفكير في وضع قاعدة تصون اللغة وتعصمها من الخطأ (عزيزه فوال ،٢٠٠٩م ، ص ٣٢، وشوقي ضيف ، ١٩٩٢م ، ص 9) ، وبعد أن انتشر الذيغ الإعرابي على ألسنة الناس ، وذلك بعد دخول الأعاجم في الإسلام ومحاولتهم تعلم صناعة الكلام (الأسعد ، ١٩٩٢م ، ص ٢٢).

إذن أول باعث لوضع النحو والسبب في وجوده بين العلوم هو صون اللسان العربي من الخطأ خوفاً على لغة القرآن الكريم .

ومن الأسباب والعوامل التي أدت إلى وضع النحو:ــ

١. شيوع اللحن بعد دخول غير العرب في الإسلام وقد أدخلوا في اللغة العربية كلمات لم تعرفها العرب من قبل ، واختلطوا بأبناء العرب الذين لم ينشأوا في البادية فأدخل هذا الاختلاط اللحن على ألسنة هؤلاء وفصحائهم.

٢. تأثير الأمهات الأعجميات أو الجواري الأعجميات على المولدين في نطق بعض الحروف أو في التعبير لبعض الأساليب الأعجميه (عزيزه فوال ، ٢٠٠٩م، ص٢٣، شوقي ضيف،١٩٩٢م ، ص١٢ــ ١٣) .

٣. حاجة الأعاجم الذين دخلوا الإسلام إلى من يرسم لها أوضاع العربية في إعرابها وتصريفها حتى تتمثلها تمثلاً مستقيماً ، وتتقن النطق بأساليبها نطقاً سليماً.

٤. اعتزاز العرب بلغتهم جعلهم يخشون عليها من الفساد حيث امتزجوا بالأعاجم فهي لغة القرآن ولغة الأدب ولغة الدولة(شوقي ضيف ، ١٩٩٢م ،ص١٩ ــ ٢٠).

لايوجد سرد مفصل للمراحل والأطوار التي مر بها علم النحو ، ولكنها تمتاز بالتتابع والإحكام إذ لا يمكن فصل أي طور عما يسبقه أو يعقبه ، وقد كانت البصرة أسبق مدن العراق إلى ميدان النشاط النحوي إذ إن البصرين هم الذين وضعوا علم النحو وتعهدوا بالرعاية قرابة قرن انتقلت فية الكوفه برواية الأشعار والأخبار والميل إلى التلذذ بالطرائف (مازن ، ١٩٧٤م ، ص٢٧ ــ ٢٨ ، وشوقي ضيف ، ١٩٩٢م ، ص ١٨ ــ٢٢) .

وقد كان النحو في هذه المرحله مع قلته خالياً من الخلافات لقرب عهدهم بسلامة السليقه ، ولم تقو حركة التصنيف بينهم ، وقد اعتمدوا على الحفظ في صدورهم والروايه ، ويعتبر هذا الطور طوراً للتكوين ، أما الذي يليه فقد عرف بطور النشوء والنمو وفيه اشتركت الكوفة مع البصرة في هذا الفن ونافستها ، وفي هذا الطور قطع النحو شوطاً كبيراً حيث كثرت فيه المصنفات التى إزيل منها ماليس من فن النحو عدا التصريف الذي ما لبث متداخلاً فيه عند البصريين ، وقد ظهر في هذا الطور كتاب سيبويه الذي بهر العلماء مازجاً بين الفنين (النحو والصرف) ولم يستطيع العلماء مجاراته فطافوا حوله تعليقاً واختصاراً وانتقاداً واستدراكاً ورداً وإعراباً للشواهد ، أما الكوفيون فقد ألف بعضهم كتباً خاصة في بعض أبواب الصرف ولكن تصانيفهم لم تصل إلى حد يجعل الصرف منفرداً عن النحو بالتأليف ، وعندما نصل إلى طور النضج والكمال نجد أن تنافسهم كان تقوده العصبية البلدية التى دفعت بكل من الفريقين للتعصب لمذهبه ، وقد أدى هذا التنافس إلى الانهماك والنشاط من قبل العلماء حتى يكملوا مافات السابقين ، وشرحوا مجمل كلامهم ، واختصروا ماينبغي وبسطوا مايستحق ، وهذبوا التعريفات ، وأكملوا وضع الا صطلاحات ولم يدعوا شيئاً منه إلا نظروه ،وقبل نهاية هذه المرحلة كانت الدراسات النحوية قد فاضت في المدن الثلاثة (البصرة ، الكوفة ، بغداد) وعند نهايتها في أخريات القرن الثالث توافد الفريقان إلى بغداد مما أدى إلى ترك العصبية وتفويض دعائم الخلاف بينهما.

وفي طور الترجيح كان الأساس هو المفاوضه بين المذهبين البصري والكوفي والاختيار منهما، فاختاروا مسائل كانت مزيجاً من المذهبين . ومع الاستقراء الدقيق توصلوا إلى قواعد أخرى لاتمت بصلة إلى المذهبين تولدت لهم من اجتهاداتهم قياساً وسماعاً (انظر طنطاوي ، ٢٠٠٥م ، ص ٢٣ ، ١١٥ ، وشوقي ضيف ،١٩٩٢م ، ص٣٢، وعزيز فوال ،٢٠٠٩م ، ص٢٢ ــ ٢٣) . فكان مذهباً جديداً عرف بالمذهب البغدادي تشكلت مسائله من المسائل البصرية والكوفية وأخرى مبتكرة. ونسبة لقلة الكوفين في أول الأمر فقد كانت المسائل الكوفية هي المختارة ولكن بعد موت العصبية وانقراض المتأثرين بها ساد المذهب البصري ، وأصبحت له الغلبة ، وقد كان ظهور هذا المذهب في أواخر القرن الثالث الهجري واستمر إلى

مابعد منتصف القرن الرابع الهجرى وقد اعتبر العلماء أن انفراط المذهب البغدادي يعتبر حداً فاصلاً بين المتقدمين والمتأخرين (طنطاوي ، ٢٠٠٥م ،ص٢٣ ، ١١٥) .

ومن العوامل التي أدت إلى نشأة النحو :

١/ العامل الديني:

ويتمثل في حرص المسلمين على وجوب قراءة المصحف الشريف قراءة صحيحة ؛ فالمعلوم أن المصحف العثماني لم يكن منقوطاً أومشكولاً ، وكان يُتلى جيلاً عن جيل عن طريق التلقي المباشر، فالمحافظة على نص القرآن كانت ولا تزال منوطة بالتواتر في الروايه والسند الصحيح عن الرسول صلى الله عليه وسلم ؛ وكانت هذه الروايه تحفظ نص القرآن الكريم ابتداء من مخارج حروفه وصفاتها ، وعلامات الإعراب لألفاظه وتراكيب جمله ، فلما ضعفت السليقه اللغوية بمخالطة الأعاجم ظهر اللحن (تمام ، ١٩٩٨م، ص٢٤) . لذا يكون الحفاظ على سلامة القراءة الصحيحة للقرآن الكريم أول وأقوى العوامل التي أدت إلى وضع النحو العربي .

٢/ العامل القومي:

واجه العرب ثقافات مختلفه في العراق والشام وغيرها ،كالثقافة الفارسية، والثقافة اليونانية وغيرها و كان عليهم أن يختاروا بين أن يكونوا مجرد تلاميذ للآخرين يعتمدون عليهم في مجال الثقافة والعلوم أو أن يكونوا أساتذه لغيرهم ، معتمدين في ذلك على القرآن الكريم والسنة النبوية . إن العامل القومي هنا يتمثل في جعل القرآن الكريم محوراً للجهد العلمي والثقافي للعرب (تمام ، ١٩٩٨م ،ص ٢٥) فظهرت العلوم الثقافية المختلفة في هذا المنبع مثل التفسير والفقه والحديث والقراءات ... ثم ظهر علم النحو من ناحية أخرى ، ونجد أن العرب كانوا يعتزون بلغتهم اعتزازاً شديداً ويخشون من تطرق اللحن والفساد إليها ، لاسيما بعد اختلاطهم بالعجم ، لذلك جعلوا يحرصون على رسم أوضاعها خوفاً عليها من الضياع (شوقي ضيف، ١٩٩٢م، ص ١٢) . فالعامل القومي متمثلاً في غيرة العرب الشديدة على لغتهم وخوفهم أن يزوبوا ثقافياً من خلال اللغة في غيرهم حدى بهم لوضع النحو .

٣/ العامل الاجتماعي:

ظل الموالي لعهد طويل يعانون من الإحساس بالحرمان من الزمالة الاجتماعية للعرب ، وكانت دولة بني أمية تحصر الوظيفة العامة والمكانة الاجتماعية على العرب دون الموالي هذا الإحساس دفع الموالي لتعلم اللغة العربية التي هي لغة الدولة لينالوا مكانة في هذه الدولة ومن قبل دفعهم إسلامهم لتعلمها لأنها لغة القرآن الكريم . لذلك احتاج الموالي إلى من يرسم لهم اللغة العربية في إعرابها وتصريفها ، حتى يتمكنوا من نطقها نطقاً صحيحاً ؛ لذلك نشط الموالي نشاطاً ملحوظاً ، لا سيما بعد ظهور ابن العباس وصاروا هم أهل هذه العلوم العربية ويندر أن يجد المرء نحوياً عربياً بعد الطبقه الأولى . إذن تعلمهم العربية بصورة سليمة عامل اجتماعي قوي من أجل أن تكون عربياً أو مولى متقناً للعربية لتكون أولاً تكون في بلاد العرب ومن بين الذين لهم مكانة .

٤/ رقي العقل العربي:

صار القرآن الكريم والسنة النبوية محوراً للجهد العلمي لدى العرب وغيرهم ، وفتح أمامهم افاقاً واسعة ، فظهرت العلوم المختلفة تعني بعضها بعضاً في النظرية والمناهج . ومما لاشك فيه أن النحو استفاد من هذه العلوم التي ارتقت بالعقل العربي ارتقاء جعله يرصد الظواهر النحوية المختلفة ، ويحاول أن يجعل لها قواعد مطردة بعد استقراء العبارات والتراكيب الفصيحة (شوقي ضيف ، ١٩٩٢م ، ص١٢ ــ ١٣) .

ويرى بوهان فك أن اتخاذ المسلمين الجدد لغة العرب لساناً لهم كان هو الدافع الأول للملاحظات النحويه (برهان فك ، ١٩٥١م ، ص ٢٨) . إن شيوع اللحن وحده لايمكن أن يكون سبباً لبداية الدراسات النحوية ، وذلك أن اللحن قديم ، فالروايات ترصد أنواعاً من اللحن في عقود مختلفة يرجع بعضها إلى عهد (الرسول صلى الله عليه وسلم) إذ لحن رجل بحضرته فقال : (أرشدوا أخاكم فقد ضل) وكذلك قصة كاتب أبي موسى الأشعري . وغيرها لذلك فإن أسباب نشأة النحو ينبغي أن تلتمس في الأسباب التاريخية والحضارية بصورة عامه وأهمها ذكر سابقاً من عوامل دينية واجتماعية وسياسية(أبو الطيب اللغوي، ١٩٧٤م ، ص٢٣).

المراحل التي مر بها النحو:

لايوجد سرد مفصل للمراحل والأطوار التي مر بها علم النحو، ولكنها تمتاز بالتتابع والإحكام؛ إذ لا يمكن فصل أي طور عما سبقه أو يعقبه . وتدل أرجح الروايات على أن أبا الأسود الدؤلي هو صاحب الجهود الأولى التي مهدت لوضع علم النحو ، وأن البصرة هي المدينة التي نشأ فيها هذا العلم .

قال ابن سلام (ت ٢٣١هـ): (وكان لأهل البصره في العربية قدمة ، وبالنحو ولغات العرب والغريب عناية وكان أول من أسس العربية وفتح بابها وانهج سبيلها ووضع قياسها أبو الاسود (ابن سلام الجمحي، ١٩٨٠م ، ص ١٢) .

ويورد السيرافي اختلاف الروايات القديمة حول أول من وضع النحو : أهو أبو الاسود ، أم نصر بن عاصم ، أم عبدالرحمن بن هرمز ؟ إذ يقول : (والأكثر أنه أبو الأسود) (السيرافي ، ١٩٨٥م ، ص٣٣) . ويذهب ابن قتيبيه (ت ٢٧٦هـ) إلى أن أبا الأسود هو أول من عمل في النحو كتاباً (ابن قتيبيه ، ١٩٨٠ م ،ص٤٨٨) .

ويورد الزبيدي رواية تنسب الريادة في النحو لأبي الأسود ، ولعله نقل ذلك نقلاً من ابن سلام ؛ لأنه يستخدم نفس الأسلوب معللاً جهد أبو الأسود لاضطراب كلام العرب . (الزبيدي ، ١٩٥٤م، ص ٢١) .

إذن ترجع نشأة النحو إلى أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (رضى الله عنه) وأخذ عنه أبو الأسود وسبب وضع علي (رضى الله عنه) لهذا العلم ما روى أبو الاسود قال :(دخلت على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب فوجدت في يده رقعة فقلت له ماهذا يا أمير المؤمنين) ؟ فقال : إني تأملت كلام الناس فوجدته قد فسد بمخالطة هذه الحمراء ــ يعني الأعاجم ــ فأردت أن أضع لهم شيئاً يرجعون ويعتمدون عليه ثم القى إليَّ الرقعة ... ثم قال ما أحسن هذا الذي نحوت ! فلذلك سمى النحو نحواً (ابن الأنباري ، ١٩٦٧م ، ص ٤) .

وهنالك روايات تشير إلى أن أول من وضع النحو هو عبدالرحمن بن هرمز وأخرى تنسب ذلك إلى نصر بن عاصم وهذا خلط بين علم النحو، والنقط ، ولكن من المتواتر أن نصر بن

عاصم وعبدالرحمن بن هرمز من تلاميذ أبي الأسود فمن الراجح أنهما أخذا عنه ، إذ كانوا تلاميذه الذين يهتمون بالقراءات القرآنيه (أبو الطيب اللغوي ، ١٩٧٤م ، ص٢٦ ــ ٢٧) .

ومرحلة أبي الأسود هذه تسمى مرحلة الملاحظات النحوية ، وبعد أبي الأسود دخل النحو مرحلة جديدة تجاوزت الدراسات النحوية مناقشة الأمثله ودخلت طور وضع بعض الضوابط ودخل أيضاً التفسير والتعليل.ويعتبر عبدالله بن إسحاق الحضرمي أبرز أعلام هذه المرحله إذ قال عنه ابن سلام : (ابن سلام ، ١٩٨م، ص١٤) . عبدالله بن إسحاق أول من بعج النحو ومد القياس ومن رجال هذه الطبقه عيسى بن عمر الثقفي وأبو عمر بن العلاء وهو من أئمة القراءات وقد اشتهر برواية أشعار العرب وتصحيح وجمع اللغة ، وتعتبر هذه المرحله لبنة هامة في صرح النحو ؛ لأنها المرحلة التي بدأ فيها التوصل إلى بعض القواعد اللغوية النحوية ، وظهر التعليل للظواهرالنحوية اللغوية الأمر الذي قادهم إلى التأويل والتصحيح مايخالف القاعدة ؛ مما قادهم إلى التفضيل بين القراءات (ابن سلام ، ١٩٨م، ص١٤) .

ويمكن اعتبار هذه المرحلة مرحلة تمهيد لمرحلة ثالثة غاية في الأهمية وهي المرحلة التي يمكن أن نسميها مرحلة النضج والكمال ، ومن رواد هذه المرحلة الخليل ، وسيبويه ، ويونس بن حبيب وغيرهم ؛ إذ خطا النحو بعد هذه الطبقة خطوات واسعة في طريق النضج والكمال ، وبلغ النحو غاية من النضج والكمال على يد الخليل بن أحمد تلميذه سيبويه صاحب (الكتاب) لذي يعتبر أهم ماكتب في النحو العربي على الإطلاق وأسماه بعض العلماء (قرآن النحو) ووصفوه بالبحر إذ إن الأحاطة والشمول الذين اتسم بهما يعتبران أبرز مظاهر النضج والكمال الذي بلغه النحو على يد سيبويه .

لقد اختصرت الباحثة الحديث هنا على جهود العلماء البصرين ؛ لأن نشأة النحو الأولى كانت في البصرة ، وأن الكوفة أخذت علمها من البصرة ؛ فالكسائى رأس المدرسة الكوفية أخذ عن الخليل ، وهناك أشارات تدل على أن أهل الكوفة اشتغلوا بالنحو قبل الكسائى إلا أن المصادر تجمع على قدم أهل البصرة في درسهم للنحو وريادتهم لهذا العلم .

ولقد هيئت البصرة لتكون واضعة للنحو وراعية له لأسباب كثيرة منها :

موقعها الجغرافي ؛ فهي على طريق البادية مما يلي العراق ؛ حيث كانت أقرب المدن للعرب الاقحاح ، وبعض بوادي نجد ، وعلى قرب منها المربد وعكاظ في الجاهلية فيها النوادي والمجامع الأدبية ، وصلة البصرة المبكرة بالثقافات الأجنبية ؛ ولهذا كان عقل البصرة أعمق من عقل الكوفة وأكثر استعداداً لوضع العلوم ، واتضح ذلك في وضعهم لعلم النحو في أدق صورة ؛ حيث دونوا قواعدهم على أسس ميزته عن نحو الكوفة وهي :

١. سلامة من أخذوا عنه من العرب المقطوع بعراقتهم في العروبة .

٢. الثقه براوية ماسمعوه عنهم عن طريق الحفظة والإثبات .

٣. الكثرة الفياضة من هذا المسموع التي تخول لهم القطع بنظائره .

بعد التعريف بالنحو المفهوم والنشأة ، يمكن سرد أطوار النحو فيما أشار به الدكتور مازن المبارك في كتابه (النحو العربي) إذ عدد المراحل وهي (مازن ، ١٩٩٠م ، ص٩٠).

١. **المرحلة الأولى :**

مرحلة أبي الاسود الدؤلي ؛ حيث وضع أبواباً من مسائل النحو مع ابتكار النقاط لإعراب القرآن وتصل لتعليم الناس مباديء النحو.

٢. **المرحلة الثانيه :**

مرحلة تلاميذ أبى الأسود الذين حملوا علم النحو للناس بعد أبى الأسود وزاد في الشرح .

٣. **المرحلة الثالثه:**

مرحلة ابن أبى اسحاق الحضرمي تلميذ يحى بن يعمر ويحى تلميذ أبى الأسود وقد اشترك مع الحضرمي أبوعمر بن العلاء . وهذه مرحلة الجدل والعلة النحوية والقياس.

٤. **المرحلة الرابعه:**

مرحلة التأليف النحوي ويمثلها عيسى بن عمر الثقفي تلميذ الحضرمي وله كتاب (الجامع والإكمال في النحو)

٥. **المرحلة الخامسة:**

عصر الخليل بن أحمد ومن عاصره من كبار النحاة الأقدمين مثل يونس بن حبيب ، وأبو جعفر شيخ الكسائ ، والفراء ، وهذه المرحلة تمثل ذروة بناء النحو وظهور المذهبين البصرة والكوفة.

٦. المرحلة السادسه:

ظهور كتاب سيبويه ، وهو غني عن التعريف (سيبويه ، ٢٠٠٩م، ص١٠٢).

وهذه المرحلة النحوية تمثل بجلاء أن عمل أبى الأسود وتلاميذه كان هو الأساس في وضع علم النحو .

تعريف العلة في اللغة والإصطلاح:

علل في اللغة : سقوا إبلهم عَلَلاً بعد نَهَلٍ .وعالَلْتُ النّاقة : حلبتها صباحاً ومساءٍ وظهراً . ومن المستعار : علَّة ضرباً إذا تابع عليه الضربَ وسئل تابعيّ عمّن ضَرب رجلاً فقتله فقال : (إذا علَّة ضرْباً ففيه القوَدُ) . ومابقي من اللّبنَ إلاّ عُلالةٌ أي بقيّة ، وبقيّة كلّ شيء وعُلالتهُ . والفرس بُراهةٌ وعُلالةٌ . وتعالَلْتُ النّاقةَ : أخذت عُلالتها ، وهو يَتَعالُّ ناقتهَ أي يحلُب عُلالَتَها وهي اللّبن الذي يجتمع في ضَرعَها بعد الحلب الأول ، والصبىّ . يتعالُّ ثدْي أمّه. وماهي إلا عُلالةٌ أتعلّل بها وهي اسم مأيتعلّل به وهؤلاء بنوعَلاّتٍ أي من نساء شتىّ ، وقيل . سمّيتْ عُلّةً لأن الذي تزوّجها بعد الأولى كان قد نَهِل منها ثمّ عَلّ من هذه . (الزمخشري ، ١٩٩٨م ، ص٦٧٥ ــ ٦٧٦) . والعلة في اللغة تدل على عدد من المعانى منها:

أولاً : علة المرض : وهي التى تؤثر فيه عادة .

ثانياً : الداعي أو السبب وهو مايهمنا هنا.

فالعلة هي السبب ، وعلة الشئ سببه يقال : (هذا علة لهذا أي سبب له) ومن قولهم علة إكرام زيد لعمرو علمه وإحسانه .

ثالثاً : من الدوام والتكرار ، ومنه العلل الشرب بعد الرِي فيقال عللٌ بعد نَهْلٍ . فالعله إذن هي الوصف (المبارك ، العلة النحوية نشأتها وتطورها ، ١٩٧٤م ، ص ٩٠).

الذي يكون منظنة وجه الحكمة في اتخاذ الحكم ، أو هى الأمر الذي يزعم النحويون أن العرب لاحظته حين اختارت في كلامها وجهاً معيناً من التعبير والصياغة .

والعِلة بكسر العين لغة تعنى اسماً لعارض يتغير به وصف المحل بحلوله لا عن اختيار ، ومنه سمى المرض علة ، لأنه بحلوله يتغير حال الشخص المريض ، وكل أمر يصدر عنه أمر أخر بالاستقلال أو بانضمام غيره إليه فهو علة وذلك الأمر معلول (جميل صليبا ، ١٩٧٣م ، ص ٩٦) .

ويذهب صاحب (القاموس المحيط) إلى أن المريض يسمى مُعَلاً وعليلاً ولا يقال معلول . والعلة أيضاً الحدث يشغل صاحبه عن وجهه ومنه المثل : لاتعدم خرقاء علة ، يقال لكل معتذر معتذر ويقال اعتل وهذه علته أى سببه (الفيروزابادى ، ١٩٣٨م ، ص٦١) .

نخلص من هذا إلى أن العلة هي : أن تتخذ وجهاً معيناً في الكلام ، مظنة أن النحوين أو العرب قالو ذلك بسبب كذا أو كذا .

فالعلة هي أحد أركان القياس الذي ينقسم إلى : الأصل والفرع والعلة الحكم .

فمثلاً : يعلل أبن الانبارى لإعراب نائب الفاعل بالرفع هو قياساً على الفاعل ، فالأصل هو الفاعل ، والفرع هو مالم يسم فاعله. فالعلة الجامعة هي الإسناد ، والحكم هو الرفع . والأصل في الرفع أن يكون للإصل الذي هو الفاعل ، وإنما أجري على الفرع الذي هو مالم يسم فاعله بالعلة الجامعة الإسناد وعلى هذا النحو تركيب قياس (ياقوت ، ٢٠٠٠م، ص ١٦٣).

ثانياً : العلة في الاصطلاح:

التعليل في الاصطلاح يعنى تقرير ثبوت المؤثر لإثبات الأثر ، (جميل صليبا ،١٩٧٣م ، ص ٩٦). ويذهب الجرجاني في التعريفات إلى أنه انتقال الذهن من المؤثر إلى الأثر، كانتقال الذهن من النار إلى الدخان ، والاستدلال هو انتقال الذهن من الأثر إلى المؤثر ، وقيل إن التعليل هو إظهار ما عليه الشئ سواء كانت تامة أو ناقصة ، والصواب أن التعليل هو تقرير ثبوت المؤثر لإثبات الأثر، والاستدلال هو تقرير الدليل لإثبات المدلول وإن كان ذلك من الأثر إلى المؤثر أو العكس صحيح . (الجرجاني ،٢٠٠٢م ، ص٦٣) .

والتعليل اصطلاحاً يستخدم في عدة علوم منها الفقه ، والتشريح ، والنحو ، والعلوم الطبيعيه ... ، وهو عند أهل المناظرة تبين علة الشئ ، ويطلق أيضاً على ما يستدل به من العلة على المُعَل والعليل ويسمى برهانا والشارع فيه يسمى معللاً .

التعليل عند أهل البديع:

هو أن يرعى للشئ سبب غير سببه الحقيقي تحسيناً .

وعند الأصولين بازاء مفهومين :

العلة : الحكمة الباعثة على تشريع الحكم وهي مصلحه. مثلاً أن القصاص شرع لمصلحة وهي حفظ الحياة بزجر ذوى الميالة إلى الشر عن العدوان ، والقصاص مظنة لحصول تلك المصلحة ، فجعل القتل العمد والعدوان مناطاً له. (ياقوت ، أصول النحو ، ٢٠٠٠م ، ص ٦٢٦).

العلة : الوصف للظاهر المنضبط الذي يكون مظنة وجود الحكمة ؛ أى إن هذا الوصف لو عرض على العقول لتلقته بالقبول ، وكون الشارع قضى بالحكم عنده لأجل الحكمه معنى اعتباره له . (ياقوت ، ٢٠٠٠م ، ص ٦٢٧).

وعند العروضين بيان التغير الذي يعتري الأسباب والأوتاد في الأعاريض والضروب (عبدالله البستاني ، ١٩٧٢م، ص ٤٣٤). وحروف العلة عند الصرفيين والنحاه هي الواو ، والألف ، والياء . ويسميها علماء الأصوات المحدثين بالحركات الطويلة ، أو الصوائت مقابلة السواكن التي هي بقية الحروف . (الأسعد ، ١٩٨٣م ، ص ١٣٩) .

أما التعليل في اصطلاح النحاة فيعني ذكر الوصف أو السبب الذي يكون مظنة الحكمة في اتخاذ الحكم وتقعيد القاعدة ، وبعبارة أخرى هو الأمر الذي تذكر النحاة أن العرب لاحظتة حين اختارت في كلامها وجهاً معيناً من التعبير والصياغة (الاسعد،١٩٨٣م ، ص ١٣٩)

الفرق بين العلة والسبب :-

العلة قد ترادف السبب إلا أنها قد تغايره ، فيراد بها المؤثر في وجود الشئ ، ويراد بالسبب مأيعُصى َ الشيئ في الجملة أو ما يكون باعثاً عليه ، وقد قيل : السبب ما يتوصل به إلى الحكم من غير أن يثبت به الحكم .

ونجد معظم الفلاسفه الإسلامين يفضلون استعمال لفظ العلة على لفظ السبب لدلاله على العلة (جميل صليبا ،١٩٧٣م ، ص٩٦) .

مفهوم العلة عند النحوين :-

قد أخذ مفهوم العلة معاني مختلفة قبل أن يستقر في معناه الشائع المعروف . فللعلة في كلامهم صور شتى يجمع بينها معنى السببية ، فقد كانوا يطلقون اسم العلة ، على مختلف القواعد أو القوانين النحوية التي يستنبطونها من استقراء الكلام ، ومن أمثلة ذلك مما لا خلاف فيه أن الفاعل في العربية يكون مرفوعاً ؛ فإذا وقع في كلام أحدهم لفظ مرفوع على هذا الوجه وسئل: لِمَ رفعت هذا الأسم ؟ فإن الجواب يكون لأنه فاعل ، (ابن الوراق ، ٢٠٠٢م ، ص ١٠٦).

إلا أن هذا المفهوم قد اصبح لدى طبقات أخرى هو كل مايذكر في تعليل ماليس من قبيل الإعراب ، والذي جعلوه مرتبطاً بالعامل سواء اكانت الظاهرة تتعلق بصياغة الألفاظ المفردة أو ببناء العبارات المركبه وارتباط عناصرها ببعضها البعض .

ولابد في دراسة العلل من التمييز مابين العلل الصرفيه والعلل النحوية ، إذا تجاوزنا بها ماسماه بعضهم العلل الأولى ، وهي لا تتجاوز القواعد المطردة إلى ما وراها اعتل به النحويون وجعلوه أسباباً مفضية إلى تلك الأحكام التى تعود إلى أسباب لسانيه بحته. وترى الباحثة أن العلة عند النحويين قد كانت لها مفاهيم مختلفة قبل أن تستقر على مفهومها الشائع وذلك ما ورد في السابق مما كتب في هذا الفصل (فالعلة الصرفيه تعود في الأغلب إلى أسباب لسانيه مدارها اجتناب الثقل وطلب الخفة على نهج العرب . مثلاً وقوع الياء الساكنه بعد ضم ، أوهو وأو ساكنه بعد كسر ولما في ذلك من ثقل ، قلبت الساكنه بعد ضم وأواً كما هو في اسم الفاعل من (أيقن) (منى الياس ، ١٩٨٥م ، ص٤٧).

وأن مثل هذه العلل تجاوزت الأحكام الصرفية إلى النحوية .

وكثير من صور التأليف التى يحكم بها النحوين بأنها غير سائغةٌ أو غير جائزه ، يحس الإنسان بمجافاتها للعلامة اللغوية . كالعطف على ضمير الرفع المتصل لا بد من فصله (منى الياس ، ١٩٨٥م ، ص٤٨ ــ ٤٩).

إذن هناك فرق بين مفهوم العلة عند النحويين وعند الصرفيين وإن لمست خفتها عند الصرفيين فلعل ذلك يعود لخفة مجال الصرف ذاته ، لأنه لا يتعدى الكلمة المفردة في تصاريفها المختلفه من اشتقاق وإعلال وإبدال وغيرها والله أعلم .

نشأة العلة النحوية وتطورها:

إن تاريخ نشأة العلة ملازم لتاريخ نشأة النحو ، والتأليف فيه ، وإن تطورها مرتبط بتطور النحو ، وقد كانت العلة في تطورها تابعه لعلوم ذات طبيعة غير طبيعة النحو كالفقه والفلسفة والكلام.

وقد تتابع النحاة وتكاثرت أثارهم وهم يَتَنافَسُونَ في استنباط العلل وتعليل الأحكام النحوية فكل حكم نحوي يعلل وكل ظاهرة نحوية كلية أو جزئية لابد لها من علة عقلية ولم يكتفوا بالعلل الغريبة فقد ذهبوا يقصون على كوامن العلل وخفاياها ، فكل نحوي يستنبط عللاً جديدة بحسب ما اقترن عقله من قوة البرهان وعمق الدلاله (الأسنوى ، ١٤٠٥هـ ، ص٥٨). هذا كلام الأسنوى إذ يرى أن العلة والتعليل ملازمان للنحو نشأة وتطوراً ووافقه مازن المبارك إذ يقول:ـــ

أن تاريخ العلة قد بدأ مع النحو فلا غرابة أن يكون التعليل مرافقاً للحكم النحوي منذ وجد ، ثم إن هذه العلل وردت بأسلوب أقرب إلى الجزم والتقرير منه إلى الفرض والتخيل والجدل ، فليس فيها براهين تؤيدها ، بل يكتفون بالشاهد .(المبارك ، ١٩٧٤م ، ص٥٨) . ولعل مايقصده مازن المبارك هو العلل في طورها الأول قبل أن تصير علل العلل مؤخراً .

العلة عند النحاة أخذت من الأصولين وطبقوها في الدراسة الإعرابية عند تعريفهم أياها .

يتضح من خلال ذلك أن العلة ركنٌ أساسي في القياس ، إذ لاقياس بلا علة فلا بد من وجود علة تؤدي إلى القياس ، فهما إذن وجهان لعملة واحدة.

أنواع التعليل :

أنواع التعليل التي شاعت في أيام نشأة النحو وتطوره منها ثلاث على سبيل المثال لا الحصر وهي :

١. التعليل المنطقى .
٢. التعليل الأصولى .
٣. التعليل النحوى .

عليه يمكن تفصيل القول في كل نوع من هذه الأنواع كالاتى :

١. **التعليل المنطقى :**

وهو التعليل الذي عرف عن اليونان ، واشتهر بالتعليل الأرسطى نسبة إلى الفيلسوف أرسطو ، والذي يعتبر قانون العلية من المقدمات الأوليه فلا يمكن عنده القدح في بداهته. وقد عالج أرسطو(العلية) لا على أنها فقط مبدأ أو مشكلة طبيعية أو ميتافيزيقية بل على اعتبار أنها قانون عقلي منطقي ، تستند عليه أبحاث المنطق جميعاً (وتشغل العلة في الاستدلال المنطقي الأرسطى القياسي حيزاً كبيراً) . (أبو المكارم ، ١٩٨٨م ، ص ١٣٤).

إذن فهو أن الغايه التى ينبغي أن ينحوها الإنسان ــ دارساً أو فيلسوفاً ــ هي الوصول إلى الصور العقلية للأحداث والقبض على (الصور الذهنيه) للأشياء بأعتبارها(الصورة الجوهرية) الحقيقية لها ، وأن تحقيق هذه الغايه لا يكون بالتعامل المباشر مع الأشياء ، والتوصل إلى تلك الصور لا ينتج عن الاحتكاك الفعلي بالأحداث وإنما يتم بواسطة النظر العقلي التأملي الذي لا يتقيد بألأشكال الخارجية للظواهر .

فمن هنا فإن أرسطو لم يقف بالعلة عند الأسباب المباشرة التي تؤثر في الظواهر من أحداث ، وأشياء ، وعلاقات، وإنما اضطر لأن يجعل منها (الغايات) أو(الأهداف) التي يتصور المفكر وجودها وذلك ليفي بحاجات الميتافزيقية وليدة منهج الاستدلال .

وهكذا جعل أرسطو المعلول نتيجة أربع علل هي :

العلة المادية : وهي التى يتكون منها المعلول ، وهي التي لايلزم عن وجودها بالفعل وحدها حصول الشئ (المعلول) بل ربما كانت بالقوة كالخشب والحديد بالنسبة للسرير (أبو المكارم ، ١٩٨٨م ، ١٣٦ ــ ١٣٨).

العلة الصورية : وهي التي ينتج عن وجودها بالفعل وجود (المعلول) لها بالفعل كالشكل والتأليف في السرير .

العلة الفاعل : وهي التي تكون مؤثرة في (المعلول) وموجودة كالنجار الذي يصنع السرير.

العلة الغائيه :وهي التي يكون وجود المعلول بها لأجلها كالجلوس على السرير فهو الغاية التي من أجلها وجد .

وقد أخذ فلاسفة الإسلام ، فلاسفة القرون الوسطى بهذه النظرية الأرسطية في مبدأ التعليل وقدموا العلة الغائية على سائر العلل. مثال ذلك قول ابن سينا (جميل صليبا ، ١٩٧٣م ، ص ٩٨) . والغائية تتأخر في حصول الوجود (المعلول) إلا أنها تتقدم سائر العلل الشيئية ، قال: ومن البيّن ان الشيئية غير الوجود في الأعيان ، فإن المعنى له وجود في الأعيان ، ووجود في النفس وأمر مشترك ، فذلك المشترك الشيئية ، والغاية بها هي الشئ . فإنها تتقدم سائر العلل ، وهى علة العلل .(جميل صليبا ، ١٩٧٣م ، ص٩١) .

والعلة الصورية و هي ما يجاب بها عن كيف ؟

والعلة الفاعليه و هي التي يجاب بها عن من فعل الشيء ؟

والعلة الغائيه هي التي يجاب بها عن لم الشيء ؟

أن مناهج البحث في عصرنا الحاضر الخاصه في مجال العلوم الطبيعية لاتعني من هذه العلل إلا العلة الصورية التي يجاب بها عن كيف ؛ لأن العلم في العصر الحاضر قد حصر نفسه في وصف الكيفية بغض النظر عن حكمة وجود الشيء وهذا ما تعنى به العله الغائية . وقد تأثرت مناهج البحث في العلوم الاجتماعيه بهذا المنهج ، وأصبح البحث في اللغة يعني وصف الظاهرة اللغوية دون فهم الحكمة التى أوجدت هذه الظاهرة. (أبو المكارم ، ١٩٨٨م ، ص ١٢٠) .

وقد تأثرت العلة النحوية ــ لا مفر ــ بهذه العلة المنطقية بصورة أو بأخرى .

٢. التعليل الأصولى:

هو التعليل الذي أخذ به الاصوليون من الفقهاء ، وهو تعليل يسير وفق المنهج الإسلامي وهو يختلف عن نظيره الأرسطي اختلافاً عميقاً . وقد رفض المفكرون الإسلاميون التصور المنطقي الميتافيزيقي للعلة في منهج أرسطو ، ومايسلم إليه التصور من اختصاص العلة بالضرورة والغاية ، إذ إن تطبيق هذا التصور في مجالين من أهم المجالات الدينية الإسلامية وهما السمعيات والمعجزات . فإن العلة في الفكر الإسلامى لاتتصف بالضرورة وقدرة الله من الشمول بحيث لا يمكن أن يحدها ذلك التلازمُ الطبيعي بين العلة والمعلول كما يتصور أصحاب المدرسة الأرسطية واتباعها (أبو المكارم ، ١٩٨٨م ، ص ١٢١ ــ ١٢٢) ؛ لأن الله تعالى دائما قادر على أن يستأنف الأفعال ، وعلى أن يحدثها في زمان كانت قبله معدومة .

لأن تتابع الظواهر كما نراه ليس ناتجاً عن تلازم محتوم بين هذه الظواهر وتلك التي تعد سبباً فيها ، وإنما مرد هذا التتابع إلى نوع من العادة لا لزوم فيه ولا حتمية معه ، فليس من الضرورة وجود إحداهما لوجود الأخرى ، ولا من ضرورة عدم إحداهما لعدم الأخرى ، وكما رفض المفكرون الإسلاميون اتصاف العلة بالضرورة ، أنكروا أيضاً اعتبار الغايات عللاً ، منطلقين من نقطه بدء مجردة هي التحليل الموضوعي للظواهر والكشف عن العلاقات الحقيقية بينها (أبو المكارم ، ١٩٨٨م ، ص ١٣٨) . وليس غريباً من أن مثل هذا التعليل يرفض اعتبار الغايات عللاً لأسباب كثيرة ومنطقية اهمها : أولاً : الكشف عن هدف ما للشارع لم يذكر صراحة ــ يعبر عنه عادة في البحث الأصولى بالحكمة ــ لا سبيل لتحقيقه ، ومن ثم فإن كل ما يمكن أن يدرك في هذا المجال يظل من قبيل الاجتهاد الذي يختلف فيه المجتهدون دون أن يلزم واحد منهم .

ثانياً : إنه على فرض الوقوف على حكمة الشارع في بعض الأحكام ، فإنه لايمكن وضع مقاييس دقيقة وضوابط حاسمة تحول دون التعليم بالحكمة لإهدار بعض هذه الأحكام تخفيفاً من أعبائها،(أبو المكارم ، ١٩٨٨م ، ص ١٣٩). وذلك أن من الحكمة مأيتصل بالنظام الاجتماعي ، كما أن منها مايقتصر على السلوك الفردي ، وإذ كان ممكنا تحديد الأولى ، فإنه من الصعب تقنين الثانية ، والمنهج الإسلامي لايترك قضاياه الكلية من غير تحديد موضعي ملزم لايسمح للمشاعر الفردية بالتجني عليها حماية لأصوله وأحكامه من ناحية وللفرد المسلم من ناحية (أبو المكارم ، ١٩٨٨م ، ص١٤٠) .ولكن العلة الأصولية تترتب عليها أحكام غير ما قد يترتب على العلة النحوية وإن كان العلمان علم أصول الفقه وعلم النحو ذوي اتصال مباشر إلا أن المجالان مختلفان فيما يترتب من أحكام .

٣. التعليل النحوي :

هو التعليل الذي استخدمه النحاة لتأصيل القواعد النحوية ، وغايتهم أن يجعلوا تعدية الحكم من الأصل إلى الفرع وليحولوا دون الأصول ، ويعد استعمال العلل في النحو أهم مظاهر تأثره بالمنطق ، فالعلة وثيقة الارتباط بالقياس إذ لا يخفى علينا أن القياس هو محور المنطق في النحو.

وتحليل المأثور من العلل النحويه يوضح بجلاء تأثر هذه العلل بالنزعة المنطقيه التي كانت سائدة انذاك ، مع وجود بقايا من الاتجاهات الأصولية محصورة في نطاق بعض القوانين التي تحدد مسالك العلة وسلامتها ، وأول ما يُلحظُ في هذا المجال اتسام العلة النحوية ــ في تصور النحاة وانتاجهم معا ــ بالضرورة . فوجود العلة خلف وجود الظواهر اللغوية ووراء القواعد النحوية أمر لا ريبة فيه ، وغاية الباحث النحوي ليس بلورة العلاقات المختلفة التى تصوغ الظواهر اللغوية في قواعد تحدد أبعادها وإنما هدفه الأساسي اكتشاف العلة المؤثرة في الظواهر ثم بناء القواعد عليها ، فالعلة إذاً سابقة في الوجود كل ماهو موجود من الظواهر اللغوية والقواعد النحوية جميعاً ، وهي الأساس الذي ينبغي أن يراعى في التقنين تفصيلاً وتفسيراً (السيوطي ، ١٩٩٨م، ص ١٤٠ ــ ١٤١) .

وأما ماذهب إليه غفلة العوام من أن علل النحو تكون واهية ومتمحلة ،واستدلالهم على ذلك بأنها أبداً تكون هي تابعة للوجود لا الوجود تابعاً لها ، فبمعزل عن الحق (السيوطي ، ١٩٩٨م، ص٧٠).

ومعنى هذا أن القواعد النحوية لاتصدر عن إلمام بالظواهر اللغوية ولاتهدف إلى الإحاطة بها وإنما تُبنى على مايتصوره النحاة من علة أو علل تؤثر في هذه الظواهر وتقتصر على الكشف عنها . وهو ما أراده السيوطي من إنكاره أن تكون العلة تابعة للوجود بل إن الوجود هو الذي يتبع العلة ، وبهذا الفهم للتعليل النحوي لم البحث النحوى دراسة للوجود بل صار ينصب بدرجة أساسية على علة الوجود أى بحثنا غيبيا (ميتافيزيقيا) خلف ماهو موجود لايفر منه إلا مايتفق معه أو ينبثق عنه ، ومن الملاحظ أن النحاة في كثير من الأحيان يعاملون العلل الغائية على أنها علل صوريه (أبو المكارم ، ١٩٨٨م ، ص ١٢٤) . فجعلوا ماتصوره من الغايات التي تكشف عن حكمة اللغة والأهداف التي تؤكد هذه الحكمة وأسباب فيما تناولوه من ظواهر ، وما وصفوه لها من قواعد ، ومن ثم وجدنا أمثال هذه الكلمات (الخفة ، والتخفيف) و (الفرق) تأخذ سبيلها كاصطلاحات في البحث النحوى تعلل لكثير من الظواهر و تؤثر فيما يصاغ لها من قواعد (السيوطي ، الأقتراح في علم أصول النحو، ١٩٨٨م، ص٦٠). هذا هو التعليل النحوي الذي نفذ من خلاله المنطق الأرسطى إلى النحو وأثر فيه . كما وضح أن العلة النحويه متأثرة

بالمنطق أكثر من الفقه مما يخرجه عن كونه وصفاً لظواهر اللغة بل نوصفه بأنه عقلي ذهني ، يُنبئُ عن واقع اللغة كثيراً مما يجعل النحاة يحكمون على كثير من الظواهر التي تخالف تعليلاتهم بالشذوذ ، أو الفساد . كما قال بعضهم :(إذا عجز الفقيه عن تعليل الحكم قال هذا تعبدى ، و إذا عجز النحوى عنه قال : (هذا مسموع) . وهو ما يؤكد الاختلاف بين علل كلٌ من النحاة والاصوليين . (السيوطي ، مرجع سابق ، ١٩٨٨م، ص٧٠)

ومن هنا تلاحظ الباحثة العلاقة الوثيقة بين التعليل عند النحاة وعند الأصوليين ، ومن جهة أخرى تلاحظ أن هذه العلاقة علاقة تأثير وتأثر وإفادة واستفادة .

أقسام العلة :

وقد قسم الزجاجى العلة إلى ثلاثة أضرب جاءت كمايأتي : (الزّجاجي ، ١٩٨٢م ، ص٦٥)

العلة التعليمية :

وهي التي يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب (لأنا لم نسمع نحن ولا غيرنا كلَّ كلامَهمْ منهُمْ لفظاً وإنما سمعنا بعضاً فقْسنا عليه نظيرهُ) ... فهذا وما أشبهه من نوع التعليم وبه ضُبِطَ كلامُ العرب .

العلة القياسية :

وهي التي تدور في اطار حمل عمل نحوى أو تركيب على أخر في باب (الحروف التي تشبه ليس) .

فأما العلة القياسية فأن يقال لمن نصبَ زيداً بـــ (إن) في (إن زيداً قائم) ؛ ولم وجب أن تنصب (إنّ) الاسم ؟ فالجواب في ذلك أن تقول ؛ لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى المفعول فحُمِلتْ عَلَيْه فأُعمِلَتْ إِعمْالهَ لمَّا ضَارَعَتْهُ .

العلة الجدليه النظرية :

فكل يعتل به في باب (إن) ... وكل اعتل به المسئول جواباً عن هذه المسائل فهو داخل في الجدل والنظر . (الزجاجي ،١٩٨٢م ، ٦٢ ــ ٦٥) .

تطور العلَّة النحوية :

تتابع النحاة وتكاثرت أثارهم وهم يتنافسون في استنباط العلل وتعليل الأحكام النحوية (فكل حكم نحوي يعُلل ، وكل ظاهرة نحوية كلية أو جزئية لابد لها من علة عقلية ولم يكتفوا بالعلل الغريبة فقد ذهبوا يغوصون على كوامن العلل وخفاياها ، فكل نحوي يستنبط عللاً جديدة بحسب ما استخزن عقله من قوة البرهان وعمق الدلاله) (الأسنوى ، ١٤٠٥ هـ ، ص٥٨) . ويتضح من ذلك أن تاريخ العلة قد بدأ مع تاريخ النحو فلا غرابة أن يكون التعليل مرافقاً للحكم النحوي منذ وجد ، ثم إن هذه العلل وردت بأسلوب أقرب إلى الجزم والتقرير منه إلى الفرض والتخيل والجدل ، فليس فيها براهين تؤيدها ، بل يكتفوا بالشاهد .

أسباب وجود التعليل في النحو :

حصر علماء النحو أسباب وجود التعليل في النحو بأسباب كثيرة منها القليل على سبيل المثال:

التعليل النحوي يكشف حكمة الله في الصيغ وأوضاع الكلام إذ يقول غفلة العوام : فنحن إذا صادفنا الصيغ المستعمله والأوضاع بحال من الأحوال ، وعلمنا أنها كلها أو بعضها من وضع واضع حكيم (جلّ وعلا) ، تطلبنا بها وجه الحكمة المخصصة لتلك الحال من بين أخواتها ، فإذا حصلنا عليها فذلك غاية المطلوب . وربما ترتبط هذه الفكرة بفكرة المغوصين في اللغة إذ يرون أن اللغة بصيغها ونظمها من وضع الله ــ (جلّ وعلا) ــ وأنه قد حبى بها العرب ؛ لأن نفوسهم قابلة لها ، مُحَسّةٌ لقوة الصنعة فيها ، وعلى النحاة أن يبحثوا عن حكمة الله فيها ، فكان التعليل (مازن، العلة ، ١٩٦٥م ، ص ٨٧) .وهنا يربط التعليل بالحكمة الإلهية وماهي إلا تعليل لقدرة الله .

وأن هذه العلل إذ قامت في عقول العرب زينت للنطق ، والنحاة يعللون لما في النيات والعقول ، يقول الخليل : (إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها ، وعرفت مواضع كلامها ، وقام في عقولها علله ، وإن لم يُنقل ذلك عنها واعتللتُ أنا بما عندي أنه علة لما عللتُ منه) (محمد عبده ، ١٩٧٨م ، ص١٤٤) .

ويؤيد ابن الأنبارى هذه الفكرة في حديثه عن تحقيق العلة بقوله : (العلة دليل على الحكم بجعل جاعل) .(محمد عبده ، ١٩٧٨م ، ص١٤٤) .

والإحساس بالخفه أو الثقل والأنس بالشئ أو الاستيحاش منه وهو أمر يعود إلى إحساس النحوي وذوقه الخاص ، وذلك كالعلة في (الثقل) ، و(زحل) . و(غدر) و (عمر)، و(زفر) ، و(جثم). وقد قيل لابن جني ألست تعرف سبباً أوجب العدل في هذه الأسماء دون غيرها؟ ، فإن كنت تعرفه فهاته ، فقال إذا حكّمنا بديهة العقل وترافعنا إلى الطبيعة والحس فقد وفينا العلة حقها (ابن جني ، ١٩٥٢م ، ص٥٢ ــ ٥٣) . فعلتها تحكيم الإحساس والبدية إذن.

إن العرب قد عللوا ... ، ومن حق النحاة أن يأخذوا عنهم ماعللوا ، وإليك بعض النماذج من تعليلاتهم :

ما يتصل بالدلالة حمل لفظ على آخر لتعليل التذكير والتأنيث ، من أمثلة : ذلك ماحكى الأصمعي عن ابن عمرو بن العلاء قال : سمعت رجلاً من اليمن يقول : فلان لغوب جاءته كتابى فاحتقرها ، فقلت له : أتقول جاءته كتابي ؟ قال نعم ، أليس بصحيفة . فإن هناك بعض التشابه في الدلالة بين (الكتاب) و (الصحيفة) ؛ لذلك لم يجد حرجاً في تأنيث الفعل مع الكتاب ؛ لأنه يقصد الصحيفة التي تؤدى الوظيفه النحوية لكلمة (الكتاب) وهي وظيفه تتصل بالإعراب (الفاعلية) والدلاله أو المعنى (ابن الأنباري ، نزهة الألباء ، ١٩٨٥م ، ص٣٧). وما نقل عن العرب تعليل ساذج لايقاس بما صنفه النحاة من غرائب العلل (ابن جني ، ١٩٥٢م ، ص٥٤) .

تلك الأمور أهم ما يمكن الحصول عليه عن دخول التعليل للنحو في رأي النحاة ــ ونلاحظ عليها أن حكمة الله ونية العرب مما لا يدخل في صميم عمل الباحثة لأنها أمور غيبيه لا شأن لها باللغة والطبيعة والإحساس بما لا يمكن ضبطة .

التعليل عند الخليل :

يعتبر الخليل ابن أحمد الفراهيدي إمام النحاة ورائدهم وكبيرهم الذي علمهم طريقة استخراج القواعد والأحكام في ضوء العلل وفي ضوء معرفته التامه بأسرار العربية حتى قال

عنه القدماء إنه استنبط من علل النحو مالم يستنبطه أحد ، حتى سئل الخليل عن العرب أخذتها ويقول الخليل (اْعتَلْتُ أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه) (القفطى ، ١٣٦٩ هـ ١٩٥٠م ، ص ١٠٥) .

ومن أمثلة تعليلات الخليل التي جاءت في كتاب سيبويه هي :

(خشنت بصدره)، فالصدر في موضع نصب والباء قد عملت ، ومثله (كفى بالله شهيدا بيني وبينكم) إنما هو كفى الله ، لكن دخلت الباء في ــ بصدره ــ وعملت والموضع موضع نصب والمعنى معنى النصب (سيبويه ، ٢٠٠٩م ، ص ٤٨).

وقال الخليل عن قولهم (أضرب أيهم أفضل) . فقال القياس النصب كما تقول : اضرب الذي أفضل ؛ لأن أيا في غير الاستفهام و الجزاء بمنزلة الذي . كما أن من غير الجزاء والاستفهام بمنزلة الذي (سيبويه ،ج٣، ٢٠٠٩م ، ص ٣٩٧) . وقال الخليل : (إنما) لا تعمل فيما بعدها كما أن (أرى) إذا كانت لغواً لم تعمل. فجعلوا هذا نظيرها من الفعل كما أن نظير (أن) من الفعل ما يعمل . (سيبويه ،ج٣، ٢٠٠٩م ، ص ٢٨٣) .

تتصف هذه التعليلات بأنها بعيدة عن الفلسفة ، قريبة من روح اللغة ومن حسها الذي ينْفُره من القبح . وإن كانت هذه العلل غير فلسفية في طبيعتها فهذا لايعني أنها ــ في نشأتها ــ بنت التفكير النحوي الصرفي ، أنها علة يسأل عنها ويستقصى أسبابها .

وتتصف هذه التعليلات أيضاً بأنها تلزم موافقة الإعراب للمعنى فلم يكن للنحوي أن وجوهاً من الإعراب متعددة دون مراعاة اختلاف المعنى فهذا الذي دفع الخليل إلى قوله : (والموضع موضع نصب ؛ لأن المعنى معنى النصب) .

نجد أن هذه التعليلات وردت بأسلوب أقرب إلى الجزم والتقرير منه إلى الفرض والتخيل والجدل كما ذكر سابقاً.

ولقد كان الخليل وصحبه أهل هذه اللغة التي عاشت على ألسنتهم حية ، وخصبة في عقولهم ، وكما هي ــ على مر العصور ــ مرنة بيد العالم ، عسيرة على الجاهل ، وقد كان الخليل أذكر علمائها فأسلست له القيادة ومنحته من علومها ما أراد . فهؤلاء المعللين الأوائل

كانوا يستقون العلل من عندهم (الزجاجي،١٩٨٢م ، ص٦٥) . هذه مقدمة فقط لنماذج تعليلات الخليل لاحصر ولا استقصاءً .

التعليل عند سيبويه :

لقد ظل وضع العلة على ماهي عليه عند الخليل وطبقته حتى جاء سيبويه تلميذ الخليل إذ طلع علينا بكتابه الذي جمع فيه مقسماً إلى أبواب وذكر فيها الأحكام المؤيده بالعلل . فقد كان كتابه (الكتاب) الذي اشتهر بهذا الاسم ،للعل به حيز وكان هدفه من العلل في كتابه هو تعليم الدارسين وإفهامهم المسائل النحوية بصورة جيدة وهذه بعض النماذج من تعليلات سيبويه : يقولُ سيبويه : (ليس في الأسماء جزم لتمكنها ، وللحاق التنوين ، فإذا ذهب التنوين لم يجمعوا على الاسم ذهابه وذهاب الحركة . وليس في الأفعال المضارعة جر كما أنه ليس في الأسماء جزم ؛ لأن المجرور داخل في المضاف إليه معاقب للتنوين وليس ذلك في هذه الأفعال) .(سيبويه ، ٢٠٠٩م ، ج٢ ، ص٥) . ويعلل رفع المثنى بالألف ونصبه وجره بالياء فيقول : (تكون في الرفع ألفاً ، ولم تكن واواً ليفصل بين التشبيه والجمع الذي على حد التشبيه ، وتكون في الجر ياء مفتوح ماقبلها ، ولم يكسر ليفصل بين التشبيه والجمع وتكون في النصب كذلك ولم يجعلوا النصب ألفاً ليكون مثله في الجمع) . (سيبويه ، ٢٠٠٩م ، ص٤) . ويعلل خفة النكره وثقل المعرفه بقوله : (لأن النكرة أوّلُ لم يدخل عليها ماتُعرف به) (سيبويه ، ٢٠٠٩م، ص٦) .

وقد يكتفي بأن يعلل وجهاً ما بأنه هو الوجه المنقاد مع القياس كقوله : (وقال بعضهم لدن غدوة ... والجر في غدوة على وجه) (سيبويه ، ٢٠٠٩م ، ص١١٦).

قال :(والوجه): كل شاة وسخلها بدرهم . وهذه ناقة وفصيلها راتعين ؛ لأن هذا أكثر في كلامهم وهو القياس ... (سيبويه ، ٢٠٠٩م، ص٢٥٨) .

إذا تأملنا هذه التعليلات التي امتلأ بها كتاب سيبويه نجده قد نهج نهج أستاذه الخليل من حيث عنايتها بالمعنى واهتمامها بقياس الشبيه بشبيهته وحمل النظير على نظيره ، . وبقدر ماكان للخليل الفضل في التعليل ، كان لسيبويه الفضل في التوسع والاكثار منه بدقه ، والتعليل عند سيبويه ليس أكثر من إلحاق الحكم النحوي بعلة يلقيها بمهارة ، (ونجد أن حب الاستقصاء

وتتبع العلل عند سيبويه ظاهرة في ملاحقته لأستاذه الخليل بالكثير من الأسئلة كما في باب تصغير المؤنث وذلك في قولك : قدم : قُديمه وفي يد :يدية وزعم الخليل دخول الهاء ليفرقوا بين المذكر والمؤنث) . (مازن،١٩٦٥م ، ص ٦٣ ــ٦٥) .

ويعتمد سيبويه في استنباط العلل على ماوقر في نفسه من سلامة الذوق العربي ورهافة الحس كأستاذه الخليل الذي يؤمن أن العرب أصحاب اللغة والحكمة فيذكر سيبويه العلل التي يختارها بعقب الأحكام دون أن يشير إلى أن العلة في ذلك كذا وكذا ... ، وأن العلة عنده لم ترد عنواناً إلا في باب واحد فقط ؛ وذلك لأنه كان يوجه عنايته للنحو نفسه . وهذا الأسلوب في التعليل كان معروفاً ومتبعاً حتى أخر القرن الثاني ، ولا فرق في ذلك بين نحاة البصرة والكوفة على تفاوت بينهم في الأساليب ، ثم ظهر في القرن الثالث من عُني بالعلة من النحوين حتى باتت رديف الحكم النحوي ولا تفارقه كما هو الحال عند أبي العباس محمد بن يزيد المبرد(٢٥٨ هــ) إذ كان شديد الاهتمام بالتعليل يتخذ منه سلاحاً للمناقشة والبحث وكانت له في التعليل يد طويلة وحظ موفر وكان فيه من المجتهدين حتى أنه لم يحجم عن الوقوف في وجه سيد نحاه البصرة وأستاذهم سيبويه (المبارك ، ١٩٦٥م ، ص ٦٧ ــ ٦٨) ، وخالفه في كثير من المسائل ، ولم يكن خلافه كله حول الحكم النحوي ، وإنما كثير منهُ حول (العلة) وقد وافق المبرد سيبويه في وجوب رفع المبتدأ مثلاً ، ولكنهما اختلفا في الرفع أو علة الرفع عند سيبويه الرافع الإبتداء ، سواء تقدم أم تاخر . وعند المبرد يرتفع بالابتداء في حالة تقدمه فقط أما إذا تأخر فيرفعه خبره .

وكذلك وافق المبردُ سيبويه في حكم (لا مرحباً ولا أهلاً ...) وخالفه في علة الحكم .(مازن، ١٩٦٥م ، ص ٦٧ ــ٦٨) .

وبعد هذا يمكن إجمال الحديث عن العلة منذ نشأتها حتى القرن الثالث بقولنا أنها وجدت على ألسنة النحاة منذ وجد النحو وإنها عند سيبويه ومن قبله وبعده مستمدة من روح اللغة . معتمدة على الشواهد دليلاً وبرهاناً وعلى الفطرة والذوق ولم تكن ذات طبيعة فلسفية وإن كانت فكرتها مقتبسة من التفكير الفلسفي (وتلت هؤلاء طبقة أفردت للعلة كتباً خاصة بها ، مثل محمد بن المثير المشهور بقطرب تلميذ سيبويه) ألف كتاب(العلل في النحو) والف

المازني أيضاً كتاب (علل النحو) مما يدل على أن العلة بدأت تلفت نظر النحوين وتدورُ على ألسنتهم بين موضوعات النحو ، منذ نهأية القرن الهجري الثاني وأوائل الثالث وهكذا قد أصبحت العلة موضوعاً للبحث والمناقشه إذا لم يبلغ القرن الثالث نهايتة (ياقوت الحموى،١٩٣٦م ، ص ، ١٢٢ ،٥٣) . وهكذا ترى الباحثةُ أن العلة قديمة وأنها وجدت على ألسنة النحاة وتناولها أكثرهم منذ سيبويه ومن سبقه وهكذا أصبحت العلة موضوعاً للبحث والمناقشة إذ لم يبلغ القرن الثالث نهايته حتى أصبحت لها كتب ومؤلفات يمكن الرجوع إليها.

العلة في القرن الرابع :

بعد أن كان النحو التعليل يلقى به موجزا بعقب الحكم النحوي، نراه ينفرد بالتأليف ويحصى بالكتب ، وفي القرن الرابع ينال عنايه أوفر وجهد أكبر فكثرت فيه المؤلفات ودخله كثير من التطور ، (وحتى نهاية القرن الثالث لم يكن للعلة سوى كتابين: كتاب قطرب ، وكتاب المازن) (جميل علوش ،١٩٨١م ، ص١٩٠) .

اما القرن الرابع فقد زخر بعدد من الكتب وهي : (ياقوت الحموي ، ١٩٣٦م ، ص١٣٩ ــ١٦٢) .

١. علل النحو ، ونقض علل النحو : للحسن بن عبدالله المعروف بلفدة أو لكزة الأصبهانى : (المتوفي ٣٠٠ هــ) معاصر للزجاجي .
٢. علل في النحو : لهارون بن الحاتك . من معاصري الزجاجي أيضاً .
٣. المختار من علل النحو : لمحمد بن أحمد كيسان ، من ثلاث مجلدات .
٤. الأيضاح في علل النحو : لأبي القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي المتوفي(٣٣٧ هــ).
٥. النحو المجموع على العلل لمحمد بن علي العسكرى المعروف بميرمان أستاذ السيرافي والفارسي المتوفي (١٤٥هــ).
٦. علل النحو لأبي الحسن محمد بن عبدالله المعروف بابن الوراق المتوفي(٣٨١هــ)
٧. شرح العلل لأبي العباس أحمد بن محمد المهلبي .

٨. تقسيمات العوامل وعللها لأبي القاسم سعيد بن سعيد الفارفي وهكذا ترى الباحثه أن التعليل النحوي أصابه تغير واضح في القرن الرابع الهجري عن القرن الثالث بعد أن كان يلقى به موجزاً بعقب الحكم النحوي نراه ينفرد بالتأليف ويخص بالكتب وينال عناية أوفر وجهدا أكبر وكثرت فيه المؤلفات ودخله كثير من التطور .

وبعد هذا نستطيع أن نقول إن العلل في أول القرن الرابع احتلت مكانة واضحة في عالم التأليف ؛ فكثرت فيها المصنفات وأفردت لها الكتب ، وتناولها الحديث النظري المجرد ، وظهر أقسام من العلل ولاحظ فيها الغايات .وأخذت اتجاهات النحوين تحدد وفق هذه الأقسام ؛ كان فيهم من أولع بالنظره الفلسفية يغوص فيها وفيهم من رفص الخضوع لها . وظهرت لبعض النحويين أراء اتسعت وأصبحت فيما بعد نظريات كاملة.

العلة بعد القرن الرابع :

وقد وصلت العقليه الإسلاميه إلى مرتبة كبيرة من النضج وخصب الإنتاج تجلت أثاره في القرن الرابع الهجري على كثرة علومه وتنوع موضوعاته ، وإن العربية من جملة هذه العلوم التي استرعت التطور حتى بلغت على يد أبي علي الفارسي وتلميذه أبي الفتح ابن جني أوجها .

(ولم نكن مغالين إذ قلنا إنه لم يأت بعد القرن الرابع من زاد في العربيه شيئاً ، وإن ماجاء كان شرحاً أو تفصيلاً ، أو تهذيباً ، ولم يشذ عن ذلك إلا صاحب مغني اللبيب) {يقصد ابن هشام }. مثل ماكان البحث في النحو في القرن الرابع متاثراً بالفقه والفلسفة والكلام كان الحال كذلك مابعد القرن الرابع وتمثل ذلك في أثار هؤلاء النحاة أمثال : الزمخشري (٤٦٧ هـ ـ ٥٣٨هـ) ، وابن الأنباري (٥١٣ ـ ٥٧٧ هـ) وابن مالك (٦٠١ ـ ٦٧٢ هـ) ، وابنه محمد (٦٨٦ هـ) ، وابن حيان (٧٥٤ هـ) ، وابن هشام (٧٠٨ ـ ٧٦١ هـ) ، ونرى تيار البحث النظري وأثر الفقهاء والمتكلمين يجري في مصنفاتهم كأنه قلبها ودمها.(مازن المبارك ، 1965م، ص ١٣١ ـ ١٣٢) .

ثانياً :الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى:

اسم الدارس : موسى فضل الله موسى عبد اللطيف

عنوان الدراسة : تيسير النحو العربي عند إبراهيم مصطفى وعباس حسن

٢٠١٣م جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا . ماجستيرغير منشورة .

الهدف من الرسالة :

- التعريف بالنحو ومعانيه والتعريف بالتيسير ودواعيه .
- استعراض جهود المحدثين في تيسير النحو .
- الوقوف على ما اتفقت عليه وما اختلفت فيه .
- بيان أثر هذه الجهود في واقع النحو العربي .
- استنتاج الأسس التى نادوا بها للتيسير .

المنهجيه المتبعة في البحث :

اتبع الباحث في إعداد هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي .

اهم النتائج التي توصل لها :

تمثلت عمليات التيسير قديماً وحديثاً في الحذف والإضافه .

عدم فهم المعنى الصحيح لعملية التيسير ذلك أن التيسير عند الكثرة الغالبة ممن يعنون بأمر اللغه ويتصدون للبحث العلمي يعني التسهيل والاختصار وتذليل الصعب من مباحث النحو وتمهيد الوعر من مسالكه وهذا في الحق جزءٌ من التيسير.

أغلب الآراء التى جاء بها إبراهيم مصطفى وعدّها جديدة ترجع في أصلها للقدماء فنظرية إلغاء العامل لابن مضاء ، والحركات الإعرابية للمتكلم فكرة ابن جني ، والرفع على الفاعلية والجر على الإضافة هي فكرة الزمخشري .

يعتبر عباس حسن أكثر دعاة التيسير اعتدالاً بسيره على نهج القدامى .

محاولة عباس حسن من المحاولات التى لها أثر واضح على واقع النحو إذ يعد كتابه (النحو الوافي) من أهم المراجع المعتمده لدى الطلاب والأساتذه .

البحث العلمي في أي مجال من مجالات المعرفه قد لا يستدعي بالضرورة تبديل المنهج .

أُخذ عن عباس حسن ضخامة كتابه وصعوبة وعدم اختصاره لمسائل النحو ويرجع هذا إلى طبيعة النحو .

لايمكن الاستغناء عن نظرية العامل .

جهود التيسير والتجديد في النحو العربي لم تأت بالجديد .

الدراسة الثانية :

اسم الدارس : نادية عبد الغني حمدون

عنوان الدراسة : الدعوة لتجديد النحو ما لها وماعليها من خلال كتاب الدكتور شوقي ضيف (تجديد النحو)

٢٠٠٤م جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا . ماجستير غير منشورة .

الهدف من الرسالة : الهدف من البحث

إعطاء الدعوة للتجديد حقها كاملاً ــ ما لها وما عليها وآمل أن أثبت أن النحو غير قابل للتجديد أو التطوير ، أو التيسير وأنه لاتوجد فيه ثغرة أو ثلمة تحتاج إلى من ييسرها ، وأن المساس به هو في الحقيقة مساس بإرثنا الذي نعتز به ، وأن أي محاولة (لتجديد إنما هي في الحقيقة محاولة للهدم وأن العيب الحقيقي في طريقة تصنيف وتأليف بعض كتب النحو وفي طريقة التدريس وليس في النحو نفسه وتسلك في ذلك طريقاً يلتزم الحيدة والتجرد عن الهوى).

المنهجية المتبعة في البحث :

وصفي تحليلي ، حيث أقوم بطرح القضية ثم أحلّلها وأعلّق عليها للخروج بنتيجة مجردة .

أهم النتائج التي توصل لها:

الظروف التي نشأت فيها الحاجة للنحو ظروف عربية خالصة والرجال الذين تصدوا للأمر كانوا من العرب الخلص ذلك أنه بعد اتساع الفتوحات واختلاط العرب بشعوب البلدان المفتوحه فشا اللحن وهدَّد سلامة العربية وخيف على كتاب الله منه فهب يتصدى للأمر من العلماء وأولى الأمر .

النحو كان معروفاً بالسلائق ألقاه الله في روع العربي ووضعه في قلبه وخصه به حتى جاء أبو الأسود الدؤلي فاستنبطه من العدم للوجود وكان هو أول من وضع قواعده ثم تبعه العلماء والنحاة .

لما بلغ النحو تمامه ولم يعد في ضمير الغيب شيئ منه ولما لم يجد أحد ما يمكن أن يضيفه بدأوا في محاولة تعويض البنيات فبدأ ظهور الأصوات المنادية بالتيسير والتجديد ومن بينها صوت ابن مضاء الذي تأثر به الدكتور شوقي ضيف وكثيرون غيره فيما بعد .

توصلتُ إلى أن القواعد النحويه خطوة لازمة لمن فسدت سليقته وذلك قبل أن يصبح قادراً على الكلام دون الالتفات إليها أو الاعتماد عليها تماماً كالمريض الذي يستعين بالعصا مثلا إلى أن يصبح قادراً على الاستغناء عنها والعمل بدونها .

توصلتُ إلى أن الدعوه لتيسير النحو وتجديده إنما هي في حقيقتها دعوه للعامية .

نبهت إلى أن الله قد تكفل بحفظ النحو حين تكفل بحفظ القرأن " إنا نزلنا الذكر وإنا له لحافظون " وذلك لأن النحو هو الأداة التي إختارها الله لهذا الحفظ .

الدراسة الثالثه :

اسم الدارس : بثينه قسم السيد عمر

عنوان الدراسة : التعليل النحوى عند ابن الوراق من خلال كتابه العلل في النحو

٢٠٠٤م جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا . ماجستير غير منشورة .

الهدف من الرسالة :

معرفة وفهم العلل النحوية والأسباب التي يطرد حكمها في الكلام.

معرفة أصول النحو العربي.

التعرف على ذلك العالم الجليل الذي لم يكن له حظٌ من الشهرة برغم كتاباته النفيسة التي تكشف اعتماد النحويين الذين جاءوا من بعده على أقواله واقتباسهم منه .

المنهجيه المتبعة في البحث :

اتبعت في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي التطبيقي

أهم النتائج التي توصل لها :

(العلل في النحو) كتاب مهم لمعرفة أساسيات اللغة العربية فهو كتاب تعليمي في النحو العربي.

الغاية التعليمية جعلت المؤلف يتبع أسلوباً سهلاً واضحاً بطريقة السؤال والجواب .

لايخفي ابن الوراق في عرضه آراء النحاة انتماءه إلى المدرسة البصرية على الرغم من أن محقق الكتاب وضح أن مذهبه بغدادي ولكنه كان يتبنى جميع الأصول البصريه ويهتم بشكل لافت بآراء سيبويه .

اعتماد العلماء الذين جاءوا بعده على آرائه وإغفال ذكره في مؤلفاتهم ومصنفاتهم .

اختلاف آرائه عن معاصريه وعن الذين سبقوه فيمكن لي أن أقول : إنه مدرسة منفردة في وفيه بالتعليل النحوى .

علل ابن الوراق فيها مايتم عن حس مرهف وذوق لغوى مع قوة في المنطق وجودة الاستدلال وسعة الخيال .

الدراسة الرابعه :

اسم الدارس : عثمان خضر عثمان محمد أحمد

عنوان الدراسة : التعليل النحوى بين ابن الوراق وابن الأنباري

٢٠٠٨م جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا . ماجستير غير منشورة .

الهدف من الرسالة :

أهمية معرفة العلل في النحو لمعرفة أساسيات اللغه العربية من خلال دراسة علمائها لها

توضيح الأراء في مسألة العلة النحويه .

الكشف عن منهج كل كاتب في الدراسات النحويه خاصه فيما يتعلق بأسلوبهما في التعليل النحوي والموازنه بينهما .

المنهجه المتبعة في البحث :

يتبع البحث المنهج الوصفي التحليلي .

أهم النتائج التي توصل لها :

أن العالمين اتبعا اسلوب سهلاً واضحاً لعرض العلة وهو طريق السؤال والجواب.

أن العالمين وضح أنهما من خلال أرائهما ينتميان إلى المدرسه البصرية ، وقد تبنيا جميع أصول المدرسه البصرية .

وضح أن ابن الأنباري يعتمد على ابن الوراق ، في آرائه بالرغم من أنه لم يذكر إسمه في مؤلفاته .

علل العالمين فيهما ما ينُمُّ عن: حس مرهف ، ذوق لغوي ، قوة وجودة الاستدلال ، سعة الخيال .

إن بعض العلماء المحدثين قد رفضوا العلة وانكروها .

الدراسة الخامسة :

اسم الدارس : حربية محمد أحمد عثمان

عنوان الدراسة : التعليل عند سيبوية

2009م جامعة الخرطوم .ماجستير غير منشورة .

الهدف من الرسالة :

وقد هدف هذا البحث إلى :

١. معرفة ماهية التعليل عند النحاة من خلال كتاب سيبويه .

٢. بيان أهمية التعليل لفهم القاعدة النحوية وقبول ما شذ عنها.

٣. توضيح وظيفة التعليل في إزالة الإبهام عن قواعد النحو.

٤. شرح منهجية سيبويه في شرح القاعدة وطردها وتأويل الشاذ عنها .

المنهجية المتبعة في البحث :

واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي ، مع الإفادة من بقية المناهج .

بدأ التعليل ببداية الدرس النحوي في القرن الأول الهجري على أيدي أستاذة سيبويه .

سيبويه رائد التعليل في القرن الثاني الهجري من خلال كتابه (الكتاب) .

التعليل لا يكون إلا فيما خالف الأصل ، وما اضطرد فلا داعي لتعليله .

حفل كتاب سيبويه بالتعليلات حتى لا يكاد يترك حكما إلا وعلل له.

وظيفة التعليل في كتاب سيبويه هي تعليل القاعده وتفسيرها ثم طردها وتعديتها ثم تأويل ما شذ منها باعتباره لهجات تحفظ ولا يقاس عليها .

الدراسة السادسة :

اسم الدارس : تقوى محمد حجر سبيل

عنوان الدراسة : تجديد النحو العربي وتيسيره (شوقي ضيف نموذجا)

٢٠١١م جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا . دكتوراه .

الهدف من الرسالة :

وصف التطور التاريخي لمحاولات التجديد والتيسير .

توضيح أثر محاولات التجديد والتيسير على النحو .

المنهجية المتبعة في إعداد الرسالة :

المنهج الوصفي التحليلي ، محللة ومعللة وموازنة .

أهم النتائج التى توصل لها :

محاولات التيسير في النحو العربي التي ظهرت لم تقدم جديداً .

مصطلح التيسير لا يعني استبدال مصطلح نحوي مبهم بآخر جلي واضح ، أو بإعداد مختصرات أو حذف أبواب من النحو .

النحو نشأ صوناً للقرآن الكريم من اللحن فكانت قواعده مستمدة من الفصحى .

لم يتفق أصحاب التيسير النحوي المعاصر على مفهوم محدد للتيسير ، فكان لكل مذهبه الخاص .

محاولات التجديد والتيسير في النحو علامة في تاريخ الفكر العربي حيث فتحت باب النقد والتحليل لكثير من الباحثين.

معظم محاولات التجديد قامت على الحذف والإلغاء أو الاختصار ، قديماً وحديثاً .

اللغات ظواهر اجتماعيه متطورة تختلف باختلاف العصور .

دعوة التجديد والتيسير دعوة قديمة ظهرت بظهور المؤلفات النحوية الأولى وماصاحبها من عسر .

العيب في عدم فهم النحو لايرجع لصعوبته فقط إنما للآلية التي يدرس بها النحو .

لايمكن للنحو أن يستغنى عن نظرية العامل .

إيلاء دعوة التيسير أهمية علمية منهجية جادة وصادقة .

التجديد لايكون بإلغاء القواعد النحوية المألوفة وإنما يكون في أساليب تعقيدها .

الدراسة السابعة :

اسم الدارس : سلوى إدريس بابكر علي

عنوان الدراسة : التعليل النحوي عند المبرد من خلال كتابه المقتضب

٢٠٠٥م جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا . دكتوراة .

الهدف من الرسالة :

من الأسباب التي دفعتني للبحث في هذا الموضوع أن الكتب التي تحدثت عنه ، تناولته بصورة مختصرة وكان حديث العلماء عنه في هذه الكتب بمثابة الإشارة العابرة لتوضيح الحكم الإعرابي في مسأله نحوية بعينها . ومن ثم وقع اختياري عليه حتى افصل الدراسة فيه ، وسوف اتحدث عن مفهومه ، ونشأته ، وطرقه ، ومسالكه ، وشروطه ، وأنواعه ، وعيوبه ، وآراء العلماء فيه . ثم اطبق هذه الدراسة على بعض المسائل النحوية ، وقد وقع اختياري على كتاب المقتضب ؛ لأنه من الكتب التي أكثرت من التعليل لهذه المسائل ، وقد اخترت مسائل بعينها من كتاب المقتضب ، وهي أقسام الكلام ، والمبني ، والمعرب ، والمرفوعات ، والمنصوبات ، والمجرورات ، والنواسخ ، لاعتبارات وأسباب معينه ، فأقسام الكلام والمبني والمعرب من اساسيات النحو لذلك قررت بدء دراستي التعليليه فيها لكي اعرف مثلاً ما العلة في تقسيم الكلام إلى العربي إلى ثلاثة أقسام فقط وإلى تقسيم الاسم إلى معرب ومبني وإلى غير ذلك واخترت المرفوعات وهي المبتدأ والخبر والفاعل ونائبه وغيرها بجامع الحكم النحوي ولكي أعلل لهذا الحكم في كل مسألة منها على حدة ولذلك الأمر بالنسبه للمنصوبات والمجرورات واخترت النواسخ باعتبار أنها ادوات تدخل على الجملة الاسمية فتحدث فيها

تغييراً فأريد أن أعرف ماهي العلة في أثر هذه النواسخ على الجملة الاسمية كل على حدة ، وتركت بقية المسائل نسبة لمحدودية مجال البحث .

المنهجية المتبعة في البحث :

المنهج الوصفي المقارن حيث تتبعت تعليل المجرد للمسائل النحوية في المقتضب . ثم قارنتُ تعليل العلماء قبله مثل سيبويه ، والعلماء بعده مثل ابن السراج والذجّاجي وابن جني وغيرهم.

أهم النتائج التى توصل لها :

التعليل من أهم أصول النحو العربي وله أثر كبير في توضيح الحكم الإعرابي وفهم الجملة النحوية .

ليست علل النحو ثابته واجبة وإنما هي علل تختلف باختلاف واضعها وتفسيره للموضع الذي يعلله فقد يختلف النحويون فيما بينهم في تفسير السبب الذي دفع إلى هذا النوع من التعبير أو إلى حكم معين من الأحكام وعلى ذلك تختلف العلة التي يعنيها كل منهم.

نتيجة لاختلاف العلماء في العلة تعددت أنواعها وتشعبت الآراء فيها وأشهر هذه الأنواع هي العلة التعليمية والعلة القياسية والعلة الجدلية والعلة المركبة والعلة البسيطة .

العلة التعليمية هي التي يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب .

الدراسة الثامنة :

اسم الدارس : جمال نمر محمد رباح

عنوان الدراسة : المدارس النحوية ودورها في تعدد الآراء الإعرابية

٢٠٠٨م جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا . دكتوراه .

الهدف من الرسالة :

١. دراسة أصل المدارس النحوية وتبيين ظهورها.
٢. تبيين أثرهذه المدارس واختلافاتها في الدرس النحوى .
٣. دراسة أهم المدارس والمذاهب النحوية .

٤. إظهار أثر تعدد الآراء في التخريج النحوي ، وتوضيح معنى التخريج في النحو .

٥. دراسة المصطلحات الأصول في النحو العربي ، وهي : العامل والعلة والسماع والقياس والاستقراء .

٦. إظهار أثر الخلافات المذهبية في تعدد الآراء الإعرابية وأثر الخلافات في داخل المدرسة الواحدة في هذا التعدد.

٧. إظهار رأي النحاة المحدثين في الخلافات المدرسية .

المنهجية المتبعة في البحث :

اتبع المنهج التاريخي والمنهج الوصفي في معالجته لهذا الموضوع.

أهم النتائج التي توصل لها :

المدرسة النحوية عبارة عن وجود جماعة يصل بينهم رابط وحدة التفكير والمنهج ، ولابد من وجود الرائد لهذه المدرسة والمريدين الذين يتبعونه ويحافظون على آرائه وينمونها .

السبب المرجح في وضع أصول النحو هو إحساس المسؤلين بالخطر الذي يتهدد العربية بعد أن شاع اللحن بين ابنائها .

أبو الأسود الدؤلي هو أول واضع لعلم النحو ، وأهله لذلك صلته بالإمام على كرم الله وجهه ، وعلمه في العربية وغريبها وفطنته وذكاؤه ونضوج عقله .

من الوسائل التي اعتمدها النحاة في تخريجاتهم الكثرة والقلة واللهجات والضرورة الشعرية والعوامل النحوية والعلة .

الدراسة التاسعة :

اسم الدارس : مبارك حسين نجم الدين بشير

عنوان الدراسة : القياس النحوي أصوله وضوابطه ووظيفته ودوره في بناء المدرستين (الكوفة والبصرة).

٢٠٠٣م جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية . دكتوراه .

الهدف من الرسالة :

١.شرح مفهوم القياس وبيان أهميته في النشاط اللغوي .

٢. بيان وظيفة القياس في بناء علم النحو .

تحديد ضوابط القياس النحوي .

توضيح مكانة القياس من أصول النحو .

وصف دور القياس في بناء مذهبي البصرة والكوفة .

المنهجية المتبعة في البحث :

المنهج الوصفي التاريخي مستقرئا .

أهم النتائج التي توصل لها :

القياس ظاهرة فكرية مصدرها عقل الإنسان وما اختزن فيه من سابق تجارب وقراءات ومعايشات ، وسماع وملاحظة وهو بهذا الوصف يمارسه الناس جميعا في أنشطتهم اليومية المتصلة بقضايا الحياة بما في ذلك النشاط اللغوي سماعا وفهما ، وتكلما ، وقراءة ، وكتابةً تعليماً وتعلماً وتفهماً .

القياس وهو أحد الأصول المنهجية التي يقوم عليها البحث العلمي والتأليف المنهجي لدى علماء الإسلام في الفقه وعلم الكلام والنحو وعلم اللغة والبلاغة وغيرها ، نشأ نشأة فطرية طبيعية في بيئة الحضاة الإسلامية وتطور ونضج بها ، وهي بيئة صاغ عقلها العلمي وفكرها العقدي وممارستها السلوكية القرآن الكريم فهو إذن نتاج العقلية الإسلامية ، وليس لمنطق أرسطو ، وفلسفة اليونان أثر في نشأته وتطوره ونضجه ممارسة وتنظيراً وما يزعم من أثر لمنطق أرسطو وفلسفة اليونان في القياس النحوي فمجرد تمسك بأهداب الفروض يدفعه التتبع التاريخي لمسألة القياس من لدن النشأة إلى طور التنظير.

الدراسة العاشرة :

اسم الدارس : ندى إبراهيم عبدالله أحمد

عنوان الدراسة : الاختلاف النحوي بين البصريين اسبابه وأثره في تطور النحو العربي

٢٠٠٩م جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا .ماجستير غير منشورة .

المنهجية المتبعة في البحث :

المنهج الوصفي في عرض الآراء النحويه ، والتحليلي الذي يعتمد على ذكر الفقية وتحليلها ومقارنتها مع علماء التفسير وعلماء النحو

الهدف من الرسالة :

تقديم دراسة تجمع بين آراء علماء المدرسة الواحدة .

معرفة أسباب الخلاف النحوي بين البصرين ، وإلى أي مدى كان الخلاف في الأصول بين علماء المدرسة الواحدة .

معرفة أثر الاختلاف في النحو العربي قديماً وحديثاً .

معرفة أثر الخلاف على مصادر تعقيد النحو العربي .

أهم النتائج :

أنَّ الكتب أُلفت في موضوع الخلافات النحوية غير محصورة في كتاب معين .

أنَّ الخلاف بين النحاة هو عنصر ايجابي وليس عنصراً سلبياً حيث ساهم النقاش في تطوير النحو وتفصيله ، وكشف علله من خلال الحوار والنقاش بين النحاة .

يلاحظ من المسائل الخلافية التي وردت اثناء البحث أن أكثر المسائل الخلافية كانت بين سيبويه والأخفش .

ويلاحظ أيضاً في المسائل الخلافية التي وردت اثناء البحث أن سيبويه يحافظ على الأصل سواء أكان في تركيب الجملة أم في الكلمات أم في الحروف .

الدراسة الحادية عشرة:

اسم الدارس : فاطمة سليمان عثمان

عنوان الدراسة : تيسير النحو العربي وتوظيفه

٢٠٠٠م معهد الخرطوم الدولي للغة العربية . ماجستير غير منشورة .

المنهجيه المتبعة في البحث :

المنهج الوصفي

أهداف البحث :

نشأة النحو وتطوره، قضية تيسير النحو ومفهوم التيسر ودعاة التيسير الأوائل كابن مضاء والكسائي وغيرهما وذكرت مختصراته في التيسير ولم تتعرف الدراسة إلى دعاة التيسير في العصر الحديث خصوصاً كما أنها تناولت في فصلها الرابع توظيف النحو .

أهم النتائج :

إن مشكلة فهم الطلاب لمادة النحو العربي تعود لعدة أسباب منها : كثرة التأويلات والتقديرات ثم صعوبة فهم بعض المناهج.

لغة كتب النحو وطريقة تأليفها لا تناسب ناشيئة اليوم فهي لغة معقدة وطريقه متلويه ومن توصياتها " الاهتمام بتأليف مرشد لتدريس النحو في جميع المراحل ، لملاحظتها نقف في وضوح الهدف من تدريس اللغة العربية .

الدراسة الثانية عشرة:

اسم الدارس : أنور سيدي محمد علي

عنوان الدراسة : تيسير النحو العربي لدى المحدثين

٢٠٠٢م جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية دكتوراه

المنهجيه المتبعة في البحث :

المنهج الوصفي

الهدف من البحث :

تناولت نشأة النحو ومراحل تطوره ثم المدارس النحويه والبصريه والبغداديه ثم تناولت النشاط النحوي في مصر والشام فصلها الثالث تناولت دعاة التيسير الأوائل ودعاة التيسير في العصر الحديث بعامة وهذا يلتقي مع بحثي في هذا الجزء من الرسالة .

أهم النتائج :

تقديم النحو عن مستويات متدرجه يساعد على تحقيق غايات التيسير ومن التوصيات الاصلاح المستمر والمراجعه الدائمه لمناهج تعلم النحو العربي في المدارس والجامعات لكي تواكب متطلبات العصر.

الدراسة الثالثة عشر :

اسم الدارس : ميرغني التجاني آدم

عنوان الدراسة : الأصل والفرع في النحو العربي بين المدرستين البصريه والكوفيه

٢٠٠٦م جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية . دكتوراه

المنهجيه المتبعة في البحث :

المنهج الوصفي التحليلي

الهدف من البحث:

ماهيه النحو ونشأته وتطوره والمدارس النحوي ومفهوم الأصل والفرع ثم العامل النحوي وأبرت الدراسة المفاهيم التي اثر علتها المشككون في عدم أصالة النحو العربي ومقاصدهم من وراء ذلك وتوحي الدراسة بمزيد من الدراسات للتأكيد من أصاله النحو العربي .

تعليق عام على الدراسات السابقة :

من حيث العنوان كل هذه الدراسات كان مضمون عنوانها حول العلة النحوية ، و التعليل وأثره في الدعوة للتيسير والتجديد ، وهذا هو مضمون عنوان الباحثه تتفق معهم عنواناً، حيث تناولت كل هذة الدراسات النحو العربي نشأته ومراحل تطوره وعوامل وأسباب وضعه ، وأسبابه في نشأة الدرس النحوي ، وكذلك العلة النحوية وأنواعها وأقسامها ، و نماذج من تعليلاتهم كما تناولت الباحث ذلك ، كما تناولت هذه الدراسات قضية تيسير النحو ومفهوم التيسر ودعاة التيسير الأوائل كابن مضاء وغيرهم من دعات التيسير والتجديد كما اتفقت معهم الباحثه في تناولها لدعاة التيسير التيسير الأوائل كابن مضاء وشوقي ضيف إبراهيم مصطفى كما تناوله بعضهم ، وكذلك دعاة التجديد أمثال وعباس حسن مهدي المخزومي كما تناولتهم الباحث وهنا تتفق مع الدراسات السابقة.

أما من حيث المنهج تتفق الدراسة الحالية مع كل هذه الدراسات السابقه منهجا وهو المنهج الوصفي التحليلي للوصول للنتائج. وكذلك في أهدافها حيث تقاربت الأهداف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية .

أوجه الاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية:

الاختلاف في أنه ليس هناك دراسة منها تناولت موضوع العلة وعلاقتها بالمناداة بالتجديد والتيسير . فالدراسة الثالثة والرابعة والخامسة والسابعة كلها في التعليل ولكن عند كل واحد من العلماء أو موازن بينها. في حين الدراسة الحالية تناولت العلة ذاتها ودورها مطلقاً .مع أخذ نماذج لتوضيح دورهم في التيسير أوالتعقيد .

أما الدراسة الأولى والسادسة والحادية عشرة والثانية عشرة ففي التيسير من قبل أحد العلماء أو مطلقاً في حين أن التيسير هو جزء من الدراسة الحالية . أما بقية الدراسات الثانية والثامنة والتاسعة والعاشرة والثالثة عشرة فاختلفت عن الدراسة الحالية أن كل واحدة من هن تناولت موضوعاً جزئياً من الدراسة الحالية ولكنه ذو صلة وثيقة بها وبذا تتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة أنها أكثر شموليه حيث تناولت العلة النحوية ودورها في تيسير أو تعقيد وما يتسبب جراء ذلك من تعقيد مع تناول نماذج أدت إلى المناداة بالتيسير.

الفصل الثالث

إجراءات البحث

العلة النحوية وطريقة التعليل عند بعض النحاة (نماذج وتطبيقات)

ولتجلية دور العلة في الدرس النحوي لابد من إيراد بعض التعليلات التي وردت لعدد من النحاة منهم:

١. نماذج للعلة عند ابن جني :

هو عثمان بن جني توفي عام ٣٩٢هـ، نشأ بالموصل ، وله من الكتب أكثر من أربعين مؤلفا منها : الخصائص ، وسر صناعة الإعراب (ابن جني ، ١٩٥٢م، ص ٥- ٩).

ويرى الأستاذ الافغاني أن ابن جني ذروة القياس وفلسفته ، وأنه أعلى علماء العربيه كعباً في جميع عصورها (ياقوت ،٢٠٠٠م ص ٧٣) . ـ لعل ذلك يرجع لإعجاب الكاتب بابن جني ـ ووقف أمام علل النحو وقفة طويلة متفحصة أتى منها بما لم يسبقه إليها قبله ولابعده . كانت غايته أن يبين حكمة العرب في لغتهم ، ويرد على من وهّن عللهم أو ادعى ضعفها ، وعقد لذلك فصلاً خاصاً رد فيه على من اعتقد فساد علل النحويين (ابن جني ، ١٩٥٢م، ص١٨٤) وارتفع بهذه العلل في فصل آخر، فوازن بينها وبيّن علل الفقهاء والمتكلمين ، وجعل علل النحو وسطاً ؛ فوق علل الفقه ودون علل الكلام ، وفي تصنيفه لعلل النحو كان

يعتمد على الحس والشعور ، ويستهلهم الخبرة والذوق دون دليل وبرهان ؛ لأن النحو لايحتاج لذلك ، ويرى ابن جني أن العرب أصابت من قوة النظر وسلامة الذوق اللغوى حظاً وافراً ، ويعتقد أن النحوين وقفوا على العلل التي أرادها العرب ولاحظوها ، ويتعرض لعلة العلة ، أو العلل الثواني ومابعدها ، فيذكرها ويعتبرها شرحاً وتتميماً للعلة الأولى (مازن ، ١٩٦٥م ص١٢٠ ــ ١٢٤) . ويرى أن الذي سماه علة العلة إنما تجُوز في اللفظ فأما في الحقيقه فإنه شرح وتتميم للعلة ، ويقسم العلل على أساس الحس والشعور على ضربين هما : واجب لابد منه ؛ لأن النفس لاتطيق في معناه غيره ، ومالا يمكن تحمله إلا أنه على تجشم واستكراه له . ويتكلم عن تقسيم النحويين للعوامل إلى لفظيه ومعنوية ، أي رأى ابن جني أن علل النّحو على ضربين: الضرب الأول : العلل التي تؤدي إلى إيجاب حكم نحوي ثبت بالسماع المطرد عن العرب وذلك نحو : قلب الألف واوا للضمة قبلها ، و ياء للكسرة قبلها .أما الواو نحو قولك في سائر سويئر ، و في ضارب ضويرب ، و أما الياء فنحو قولك في نحو تحقير قرطاس قريطيس وهذا و نحوه مما لابد منه، من قبل أنه ليس في القوة ، و لا احتمال الطبيعة وقوع الألف المدة الساكنة بعد الكسرة و لا الضمة . فقلب الألف على هذا النحو ياءً علته الكسرة و الضمة وواواً قبلها. فهذه علة برهانية و لا لبس فيها ، و لا توقف للنفس عنها (ابن جني،١٩٥٢م ، ص ٥١) أو يرى ابن جّني بأن أكثر العلل مبناها على الإيجاب بها ، كنصب الفضلة، أو ما شابه في اللفظ الفضلة، و رفع المبتدأ و الخبر و الفاعل و جر المضاف إليه و غير ذلك .فعلل هذه الداعية إليها موجبة لها غير مقتصر بها على تجويزها، و على هذا مفاد كلام العرب (ابن جني، ١٩٥٢م، ص ١٦٤) أما الضرب الثاني : فهو الذي أسماه العلل المجوزة و هي التي يمكن للفصيح أن يتحملها بالرغم من ثقلها و الكلفة الشديدة في أدائها و ذلك نحو : قلب واو عصفور و نحوه ياء إذا انكسرت ما قبلها، نحو : عصيفيرو عصافير، ألا ترى أّنه قد يمكنك تحمل المشقة في تصحيح هذه الواو بعد الكسرة، و ذلك بأن تقول : عصيفور وعصافور ، و كذلك نحو : موسر ، موقن ، ميزان، و ميعاد ، لو أكرهت نفسك على تصحيح أصلها لأطاعتك عليه ، و أمكنتك منه ، و ذلك قولك : موزان ، و موعاد ،و ميسر ، و ميقن. (ابن جنّي ،١٩٥٢م ، ص 88) و كما يقول ابن جّني أيضا : و من علل الجواز أن تقع النكرة بعد المعرفة الّتي يتم بها الكلام ، و تلك النكرة هي المعرفة في المعنى ،

فتكون حينئذ مخيرا في جعلك النكرة إن شئت حالا ، و إن شئت بدلا ، فتقول على هذا : مررت بزيد رجل صالح ، على البدل ، أو مررت بزيد رجلا صالحا على الحال (ابن جنّي ، ص ١٤٥-١٤٦) و يفرق ابن جّني بين العّلة و السبب ، و يسمي الأولى (العّلة الموجبة) ، و الّثانية (العّلة المجوزة) يقول ابن جني :و ضرب آخر يسمى (عّلة) و إّنما هو في الحقيقة (سبب) يجوز، من ذلك أسباب الإمالة ، فإن كل ممال سبب لك أ ن تترك إمالته مع وجود السبب فهذه إذن علة الجواز لا علة الوجوب .(ابن جنّي ، ١٩٥٢م ، ص ١٦٤) فالعلة هي الّتي توجب الحكم الّنحوي ، و تنفي غيره ، والسبب هو الذي يجيز الحكم النحوي، و لا ينفي غيره ، لكن الّنحاة في عمومهم يدخلون السبب في دائرة العّلة ،و يجعلونه مرادفا لمصطلح العّلة. و يذهب ابن جّني إلى أن العّلة الّنحوية ليست مطلقة بل هي مقيدة بالوصف أو بالتخصيص ، و إلا تخلفت في بعض المواضع عن معلولها ، و قصرت عن الجري معه على نهج واحد إذن هذه العلل التي يجوز تخصيصها ، كصحة الواو إذا اجتمعت مع الياء ، في نحو: حَيوَة ، و عوى الكلب عَويَة ، و نحو صحة الواو في نحو ، غَزوًا ، و رَميًا ، و النَّزَوان ، والغليان و صحة الواو في نحو : احتوروا ، و اعتونوا ، اهتوشوا ، إنما اضطر القائل بتخصيص العلة فيها و في أشباهها ، لأنه لم يحتط في وصف العلة ، و لو قدم الاحتياط فيهالأمن الاعتذار بتخصيصها(ابن جنّي، ١٩٥٢م ، ص١٨٤) ويرى الدكتور حسن خميس الملخ أن الاحتياط أو التقييد في العلة بالوصف أو التخصيص يطوي الحالات النائية عن العّلة تحت جناحيها ، كما في عدالفاعلية علة الرفع إذ تخرج عن هذه العلة الأسماء المبنية ، و الجمل المصدرية ، لأنها ليست مرفوعة حقيقة ، لهذا ينبغي تقييد علة الفاعلية بأنها علة رفع الفاعل حقيقة نحو : جاء زيدٌ ، أومحلا نحو : جاء هذا ، أو تقديرا نحو : يشرفني أنني تلميذك و كلما تعددت جهات نقض العلة احتاجت إلى التقييد .(الملخ ، ٢٠٠٠م ، ص٦٨) .كما يذهب ابن جّني في موضع آخر إلى إ ن إهمال تقييد العّلة يؤدي إلى القدح بها ، و ردها ،لأن مجموع ما يورده المعترض على العلة لا يخرج عن عدم استتباب حدها مع معلولها ، أوعدم انطباق وصفها على المعلول بها . يقول : فإذا جرت العّلة في معلولها ، و استتبت على منهجها ، أو قوي حكمها، و احتمى جانبها ، و لم يسع أحدا أن يعرض لها إلا بإخراجه شيئا إن قدر على إخراجه منها، فأما أن يفصلها و يقول : بعضها هكذا ، و بعضها(فمردودة عليه ، و مرذول) عند أهل النظر فيما جاء

به .(ابن جنّي،١٩٥٢م ، ص١٨٨) . وبهذا نصل إلى أهم ماتعرض له ابن جني في بحث العلة مما يفيد في تاريخ العلة في القرن الرابع ، فقد كان ابن جني يعطي كل موضوع حقه من البحث والجهد ، فقد أعطى موضوع العلة في كتابه (الخصائص) اهتماماً وافراً ودافع عن (العلة) في كل مناسبة وعقد لها باباً عنوانه (باب في الرد على من اعتقد فساد علل النحويين لضعفه هو في نفسه عن إحكام العلة)(ابن جني ١٩٥٢م ، ص ١٥٧ ، ١٨٤) .

وهنا يمكن التساؤل هل بهذا الإيجاز عن العلة وطريقة التعليل عند ابن جني يكون قد أسهم في إفهام طالب النحو تيسيراً أم أنه بهذه التعليلات قد عقد وأبهم ؟ فحين قسم العلة جعلها من الواجب الذي لابد منه ومثل لها بما هو واجب مثل علة القلب في أحرف العلة وسماها العلة البرهانية . أما العلة المجوزة وهي في نظره مستكرهة أو مستثقلة فترى الباحثة أنة اتفق معه المجددون من بعده من أمثال شوقي ضيف وإبراهيم مصطفى وابن مضاء وغيرهم ويصب جميعهم في أنه يكفي أنه قال : هكذا سمع عن العرب.

٢. نماذج للعلة عند ابن الأنبارى:

هو أبوالبركات عبدالرحمن بن محمد الأنبارى عاش في القرن السادس الهجري ، وقد بين التأليف على أصول الفقه وأصول الجدل وعلم الكلام ، معتزاً بمن سبقه إلى تصنيف المسائل الخلافية في النحو. وأكد ذلك بنفسه في مقدمة (الإنصاف) ، ووضح أنه واضع (أصول الجدل في النحو) وسخر مايعرفه من أصول الفقه والكلام لخدمة النحو ، ووضع كتاب (الداعي إلى الإسلام في علم الكلام) ، وكتابه (أسرار العربية) الذي يعنى بالعلل ويشرحها بأسلوب المناظرة والجدل (السيوطي ، ١٩٧٩م ، ص ٣٠) ومما اختارته الباحثة من علله في كتابه (أسرار العربية) مايلي:

تعريف المبتدأ :

إن قال قائل : ما المبتدأ ؟ قيل : كُلُّ اسم عرِّيته من العوامل اللَّفظيَّه لفظاً وتقديراً ؛ فقولنا : اللَّفظية احترازاً ؛ لأنَّ العوامل تنقسم إلى قسمين ؛ عامل لفظيّ ، وعامل معنوي ، فأمَّا اللفظي ؛ فنحو : كان وأخواتها ، وإنّ وأخواتها ، وظن وأخواتها ؛ وقولنا : تقديراً ، احترازاً من تقدير الفعل في نحو قوله تعالى :" إِذَا السَّمَاء انشَقَّتْ " {الإنشقاق/١} وما أشبه ذلك ؛ وأما

المعنوي ، فلم يأت إلا في موضعين عند سيبويه وأكثر البصريين ؛ هذا أحدهما، وهو الابتداء ، والثاني وقوع الفعل المضارع موقع الاسم نحو : مررت برجل يكتب، فارتفع (يكتبُ) لوقوعه موقع (كاتب). وأضاف أبوالحسن الأخفش إليهما موضعاً ثالثاً ، وهو عامل الصفة ، فذهب إلى أن الاسم يرتفع ؛ لكونه صفة لمرفوع ، وينتصب لكونه صفة لمنصوب ، وينجرُ لكونه صفة لمجرور ، وكونه صفة في هذه الأحوال معنى يعرف بالقلب ، ليس للفظ فيه حظ. وسيبويه وأكثر البصريين يذهبون إلى أن العامل في الصفة هو العامل في الموصوف ؛ (ابن الأنباري ،١٩٩٩م ، ص٧٢) . إذن ابن الأنباري يعلل لرفع المبتدأ بالابتداء ؛ أي تجرده من العوامل وهو في ذلك يتفق مع البصريين ، ولرفع الفعل المضارع لمشابهته الاسم ولرفع الاسم الصفة لكونه تابعا لموصوف مرفوع فهو إذن في هذا الموضع بصري خالص لم يخالف البصريين البتة . وفي هذا الموقع ما يجعل المبتدئ في دراسة نحو العربية يجد بعض التعقيد ، ولكن هذا يفيد المختص الذي تصدى للدرس النحوي .

علة ارتفاع المبتدأ عند الكوفيين :

وأما الكوفيون ، فذهبوا إلى أنه يرتفع بالخبر ، وزعموا أنهما يترافعان وأن كل واحد منهما يرفع الآخر ، وقد بينا فساده في (مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين) (ابن الأنباري ،١٩٩٩م ، ص ٢٥) . إذن ابن الأنباري يؤيد رأى البصريين على الكوفيين ويقطع بفساد رأى الكوفيين . وذلك أيضا مما لا يفيد المبتدئ في دراسة النحو ويكفيه القول أنه – أي المبتدأ– مرفوع.

علة جعل التعري عاملاً:

فإن قيل : فَلِمَ جعلتم التعري عاملاً ، وهو عبارة عن عدم العوامل ؟ قيل : لأن العوامل اللفظية ، ليست مؤثرة في المعمول حقيقة ، وإنما هي أمارات وعلامات ، فإذا ثبت أن العوامل في محل الإجماع إنما هي أمارات وعلامات ؛ فالعلامة تكون بعد الشيئ ، كما تكون بوجود شيء ، ألا ترى أنه لو كان معك ثوبان وأردت أن تميز أحدهما عن الآخر ؛ لكنت تصبغ أحدهما كصبغ الآخر ؛ فيتبين بهذا أن العلامه تكون بعدم شيء ، كما تكون بوجود شيء ، وإذا ثبت هذا ، جاز أن يكون التعري من العوامل اللفظية عامل. (ابن الأنباري

،١٩٩٩م، ص ٧٣) إذن فهو يعلل للرفع بالتعري من العوامل وليس بالترافع بين المبتدأ والخبر كما ذهب الكوفيون ، فهو في كل مواقفه بصري.فالمختص المتبحر الذي يغوص في مباحث النحو المختلفة يكون هذا مما ينبغي أن يستزيد منه ، أما المبتدئ وغير العربي الذي يبغي معرفة القواعد العربية معرفة تمكنه – فقط– من صياغة ما يريد التعبير عنه فربما وقفت في طريقه هذه التعليلات وجعلته يبحث عن مخرج منها.

اختصاص المبتدأ بالرفع :

يواصل ابن اللأنباري في تعليلاته : فإن قيل : فلِمَ خُص المبتدأ بالرفع دون غيره ؟ قيل لثلاثة أوجه : أحدها : أن المبتدأ وقع في أقوى أحواله ، وهو الابتداء ، فَأُعطِيَ أقوى الحركات ، وهو الرفع ، الوجه الثاني : أن المبتدأ أول ، والرفع أول ، فأُعطي الأول الأول ، والوجه الثالث : أن المبتدأ مُخبرَ عنه ، كما أن الفاعل مخبر عنه ، والفاعل مرفوع فكذلك ما أشبهه . فهو هنا في تعليلة واضح مفسر بصورة مبسطه ، فإن قيل : لماذا لا يكون المبتدأ في الأمر العام إلا معرفة ؟ قيل : لأن المبتدأ مُخبر عنه ، والإخبار عما (لايعرف لا فائدة منه)، (ابن الأنباري ، ١٩٩٩م ، ص ٧٣) . فعندما كان الأصل في التعليل لما خرج عن القاعدة ، فابن الأنباري يفترض السؤال ثم يجيب عنه وهذا منهجه في كتابه (أسرار العربية) ، وهذا مما يجعل الدرس النحوي في طائلة التفصيلات التي قد لا يحتاج إليها إلا عند الضرورة الملحّة ؛ لأنه إذا قيل المبتدأ مرفوع ؟ فهذه القاعدة ، ولم رفع ؟ فهذه علة ، أما لم خص بالرفع ؟ فهو الذي جعل بعض المنادين بالتجديد يعتبرونه من باب التعقيد.

تقديم خبر المبتدأ عليه :

فإن قيل : فهل يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه ؛ نحو قائم زيد ؟ قيل : اختلف النحويون فيه ؛ فذهب البصريون إلى أنه جائز ، وذهب الكوفيون إلى أنه غير جائز ، وأنه إذا تقدم عليه الخبر ، يرتفع به ارتفاع الفاعل بفعله ، وقالوا : لو جوزنا تقديم خبر المبتدأ عليه ؛ لأدى ذلك إلى تقديم ضمير الاسم على ظاهره ، وذلك لا يجوز ، وهذا الذي ذهبوا إليه فاسد ، وذلك لأن اسم الفاعل أضعف من الفعل في العمل؛ لأنه فرع عليه ، فلا يعمل حتى يعتمد ، ولم يوجد ــ ههنا ــ فوجب ألا يعمل . وقولهم : إن هذا يؤدي إلى تقديم ضمير الاسم على ظاهره فاسد

أيضاً ؛ لأنه وإن كان مقدماً لفظاً ، إلا أنه مؤخر تقديراً ، وإذا كان مقدماً في اللفظ ، مؤخراً في التقدير ، كان تقديمه جائزاً ؛ قال الله تعالى : "فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُّوسَى" {طه/٦٧} . فالهاء في (نفسه)ضمير موسى ، وإن كان في اللفظ مقدماً على موسى ، إلا أنه لما كان موسى مُقدماً في التقدير ؛ والضمير في التقدير التأخير ؛ كان ذلك جائزا ، فكذلك ههنا ، والذي يدل على جواز ذلك وقوع الإجماع عليه .وجواز ؛ ضَرَبَ غلامَه زيد ؛ وهذا بيّن ؛ وكذلك اختلف النحويون في الظرف إذا كان مُقدماً على المبتدأ ؛ نحو :(عندك زيدٌ) فذهب البصريون إلى أنه في موضع الخبر ، كما لو كان متأخراً ، وذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ يرتفع بالظرف ويخرج عن كونه مبتدأ ووافقهم على ذلك أبو الحسن الأخفش (ابن الانباري ، ١٩٩٩م ، ص ٧٤). فما وقع في القرآن من جمل فيها ما يؤيد القاعدة أو الخروج عليها ترى الباحثة أنه مما ينبغي الإبقاء عليه في التعليل وهو هنا لا يعقد القاعدة بل يبينها . فابن الأنباري هنا يؤيد رأي البصريين في تعليلهم جواز تقديم الخبر ويرفض تعليل الكوفيين لأن اسم الفاعل أضعف من الفعل في العمل وهو فرع عليه فلا يعمل أبدا.

الخبر مفرد وجملة :

إن قال قائل : على كم ضرباً ينقسم خبر المبتدأ ؟ قيل : على ضربين ؛ مفرد ، وجملة . فإن قيل : على كم ضرباً ينقسم المفرد ؟ قيل على ضربين ؛ أحدهما : أن يكون اسماً غير صفة ، والآخر أن يكون صفة ؛ أما الاسم غير الصفة ؛ فنحو : زيد أخوك، وعمرو غلامك ؛ فزيد مبتدأ ، وأخوك خبره ، وكذلك عمرو مبتدأ ، وغلامك خبره ، وليس في شيء من هذا النحو ضمير يرجع إلى المبتدأ عند البصريين ، وذهب الكوفيون إلى أن فيه ضميراً يرجع إلى المبتدأ ؛ وبه قال علي بن عيسى الرماني ، من البصريين ؛ والأول هو الصحيح ؛ لأن هذه أسماء محضة ، والأسماء المحضة لا تتضمن الضمائر ، وأما ما كان صفة ؛ فنحو زيد ضارب وعمرو حسنٌ ، وما أشبه ذلك ، ولا خلاف بين النحويين في أن هذا النحو يحتمل ضميراً يرجع إلى المبتدأ ؛ لأنه يتنزل منزلة الفعل ، ويتضمن معناه ، (ابن الأنباري، ١٩٩٩م، ص ٧٥) . فهو أي ابن الأنباري يعلل إلى أنه ليس هناك ضمير راجع للمبتدأ من

الخبر متفقاً مع الجرجاني ومخالفاً للبصريين . أما في الضمير من الصفة الواقعة خبراً فهو يعلل لاحتمال وجود ضمير ، وكذلك كون الأسماء المحضة لا تتضمن الضمائر .

باب المفعول معه :

عامل النصب في المفعول معه وخلافهم في ذلك : إن قال قائل : ما العامل للنصب في المفعول معه ؟ قيل : اختلف النحويون في ذلك ؛ فذهب البصريون إلى أن العامل فيه هو الفعل ، وذلك ؛ لأن الأصل في ذلك قولهم : (استوى الماء والخشبة) أي : مع الخشبة ، إلا أنهم أقاموا الواو مُقام (مع) توسعا في كلامهم ؛ فقوي الفعل بالواو ، فتعدى إلى الاسم فنصبه (كما قوي بالهمزة) في قولك :(أخرجت زيداً) ، ونظير هذا نصبهم الاسم في باب الاستثناء بالفعل المتقدم بتقوية (إلا) نحو : (قام القوم إلا زيداً) فكذلك ــ ههنا ــ المفعول معه منصوب بالفعل المتقدم بتقوية الواو . وذهب الكوفيون إلى أن المفعول معه منصوب على الخلاف ، وذلك ؛ لأنه إذا قيل (استوى الماء) والخشبةَ لا يحسن تكرار الفعل فيقال(استوى الماء ، واستوى الخشبة) ؛ لأن الخشبة لم تكن معوجة حتى تستوي ، فلما يحسن تكرير الفعل ، كما يحسن في (جاء زيد وعمرو) فقد خالف الثاني الأول فانتصب على الخلاف . وذهب أبو إسحاق الزجاج إلى أنه منصوب بعامل مُقدر ؛ والتقدير فيه : (استوى الماء ، ولا بس الخشبة) ، وزعم أن الفعل لا يعمل في المفعول ، وبينهما الواو والصحيح هو الأول ، وأما قول الكوفيين : إنه منصوب على الخلاف ؛ لأنه لا يحسن تكرير الفعل ؛ فقلنا هذا هو الموجب ؛ لكون الواو غير عاملة(ابن الأنباري ، ١٩٩٩م ،ص ١٤٥) ، وأن الفعل هو العامل بتقويتها لا بنفس المخالفة ، ولو جاز أن يقال مثل ذلك ، لجاز أن يقال إِن (زيداً) في قولك : (ضربت زيداً) منصوب ؛ لكونه مفعولاً لا بالفعل ، وذلك محال ؛ لأن كونه مفعولاً ، يوجب أن يكون : (ضربت) هو العامل فيه النصب فكذلك ههنا . وأما قول الزجاج إِنه ينتصب بتقدير عامل ؛ لأن الفعل لا يعمل في المفعول وبينهما الواو فليس بصحيح أيضاً ؛ لأن الفعل يعمل في المفعول على الوجه الذي يتصل به المفعول ، فإن كان الفعل لا يفتقر إلى تقوية تعدى إلى المفعول بنفسه ، وإن كان يفتقر إلى تقوية بحرف الجر ، أو غيره عمل بتوسطه ، ألا ترى أنك تقول : (أكرمت زيداً وعمراً) فتنصب (عمراً) بـــ (أكرمت)

كما تنصب (زيداً) به ، فلم تمنع الواو من وقوع (أكرمت) على ما بعدها ، فكذلك ههنا. (ابن الأنباري ، ١٩٩٩م ، ص ١٤٦) ، إذن ابن الأنباري يعلل لنصب الاسم بعد مع بالفعل وإقامة الواو مقام (مع) توسعاً في الكلام أي تعدى الفعل بالواو فنصب الاسم بعدها .

علة حذف (مع) وإقامة الواو مُقامها:

فإن قيل : لِمَ حذفت (مع) وأقيمت (الواو) مقامها . قيل : حُذفت (مع) وأُقيمت (الواو) مُقامها ، توسعاً في كلامهم ، و طلباً للتخفيف والاختصار . إذن ابن الأنباري يعلل لنصب الاسم بعد مع بالفعل وإقامة الواو مقام (مع) توسعاً في الكلام أي تعدى الفعل بالواو فنصب الاسم بعدها . عِلة كون الواو أولى من غيرها من الحروف في النيابة : فإن قيل : فلِمَ كانت (الواو) أولى من غيرها من الحروف ؟ قيل : إنما كانت الواو أولى من غيرها ؛ لأن (الواو) في معنى (مع) ولان معنى (مع) المصاحبة ، ومعنى (الواو) الجمع ، فلما كانت في معنى (مع) كانت أولى من غيرها . (ابن الأنباري ، ١٩٩٩م ، ص ١٤٦) ، أي يعلل لذلك أن الواو ومع كلاهما يدل على الجمع والصحبة .

عامل النصب في المفعول له :

إن قال قائل : ما العامل للمفعول له في النصب ؟ قيل العامل في المفعول له ، الفعل الذي قبله ؛ نحو : (جئتك طمعاً في بِرّك) ، (وقصدتك ابتغاء معروفك) وكان الأصل فيه : (جئتك للطمع في برك وقصدتك للابتغاء في معروفك) ، إلا أنه حذف اللام ، فاتصل الفعل به ، فنصبه . (ابن الأنباري ، ١٩٩٩م ، ص ١٤٧) . فهو يعلل عامل النصب في المفعول له هو الفعل الذي قبله ، ويوضح أن الأصل فيه أن يكون مجرورا بحرف الجر (اللام) ولكن بعد حذف اللام صار منصوبا.

عِلة تعدي الفعل اللازم إلى المفعول له :

فإن قيل : فَلِمَ تعدى إليه الفعل اللازم كالمتعدي ؟ قال ابن الأنباري : لأن العاقل لما كان لا يفعل شيئاً إلا لِعِلة ؛ وهي علة الفعل ، وعزر لوقوعه ؛ كان في الفعل دلالة عليه فلما كان دلالة عليه ؛ تعدى إليه . (ابن الأنباري ، ١٩٩٩م ص ١٤٧). يعلل ابن الأنباري لعلة تعدي الفعل اللازم إلى المفعول له بوجود دلالة عليه .

الغرض من البدل:

فإن قيل قائل : ما الغرض من البدل ؟ قيل : الإيضاح ورفع الالتباس ، وإزالة التوسع والمجاز ، فإن قيل : فعلى كم ضرباً البدل ؟ قيل : على أربعة أضرب : بدل الكل من الكل ، وبدل البعض من الكل ، وبدل الاشتمال ، وبدل الغلط. فأما بدل الكل من الكل ؛ فكقولك : (جاءني زيدٌ ، ورأيت أخاك زيداً ، ومررت بأخيك زيدٍ) ، قال الله تعالى : "اهدِنَا الصِّرَاطَ المُستَقِيمَ {الفاتحة/٦} صِرَاطَ الَّذِينَ أَنعَمتَ عَلَيهِمْ غَيرِ المَغضُوبِ عَلَيهِمْ وَلاَ الضَّالِّينَ "{الفاتحة/٧} ، وبدل البعض من الكل ؛ كقولك: (جاءني بنو فلان ناس منهم) ولا بد أن يكون فيه ضمير يعلقه بالمبدل منه ، قال الله تعالى : " "وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ مَنْ آمَنَ مِنْهُم بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ قَالَ وَمَن كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُ قَلِيلاً ثُمَّ أَضْطَرُّهُ إِلَى عَذَابِ النَّارِ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ" {البقرة/١٢٦}.

وأما قوله تعالى : " وَلِلّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ الله غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ " {آل عمران/٩٧}.

فـــ (من استطاع) بدل من (الناس) وتقديره : (من استطاع سبيلاً منهم) فحذف الضمير للعلم به . وأما بدل الاشتمال ؛ فنحو قولك : (سُلِب زيدٌ ثُوبُه ، ويعجبني عمرو وعقلُه) ولابد فيه ــ أيضاً ــ من ضمير يعلقه بالمبدل منه ؛ قال تعالى : "يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ "{البقرة/٢١٧} فقوله : (قتال فيه) بدل من الشهر ، والضمير ، فيه عائد إلى الشهر ، فأما قول الشاعر :

لقد كان في حَولٍ ثواءٍ ثويتُهُ *** تُقضي لُباناتٌ ويسأمُ سائِمُ أنه (ابن الأنباري ، ١٩٩٩م ، ص ٢١٧) فالتقدير فيه : (ثواء ثويته فيه) ، فحذف للعلم به. فأما بدل الغلط ، فلا يكون في قرآن ، ولا في كلام فصيح ، وهو أن يريد أن يلفظ بشيء ، فيسبق لسانه إلى غيره ؛ فيقول : (لقيت زيداً عمراً) فعمرو هو المقصود ، وزيد وقع في لسانه ، غلط به ، فأتى بالذي قصده ، وأبدله من المغلوط به ، والآخر في مثل هذا أن يستعمل معه (بل) فيقول : (بل عمراً). (ابن الأنباري ، ١٩٩٩م ، ص ٢١٨).

العامل في البدل :

فإن قيل : فما العامل في البدل ؟ قيل : اختلف النحويون في ذلك ؛ فذهب جماعة منهم إلى أن العامل في البدل غير العامل في المبدل ؛ وهو جملتان ، ويحكى عن أبي على الفارسي ، أنه قيل له : كيف يكون البدل أيضاحاً للمبدل ،وهو من غير جملته ؟ فقال لما لم يظهر العامل في البدل، وإنما دل عليه العامل في المبدل ، (ابن الأنباري ، ١٩٩٩م ، ص ٢١٨) واتصل البدل بالمبدل في اللفظ ، جاز أن يوضحه ، والذي على أن العامل في البدل غير العامل في المبدل منه قوله تعالى: "وَلَوْلَا أَن يَكُونَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً لَجَعَلْنَا لِمَن يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقُفًا مِّن فَضَّةٍ وَمَعَارِجَ عَلَيْهَا يَظْهَرُونَ" {الزخرف/٣٣} .فظهر اللام في (بيوتهم) وهي بدل من (مَنْ) ويدل على أن البدل غير العامل في المبدل ؛ قوله تعالى:" قَالَ الْمَلأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُواْ مِن قَوْمِهِ لَنُخْرِجَنَّكَ يَا شُعَيْبُ وَالَّذِينَ آمَنُواْ مَعَكَ مِن قَرْيَتِنَا أَوْ لَتَعُودُنَّ فِي مِلَّتِنَا قَالَ أَوَلَوْ كُنَّا كَارِهِينَ {الأعراف/٨٨}: " فظهور اللام مع (مَنْ) و هو بدل من " الذين استضعفوا" يدل على أن العامل في البدل غير العامل في المبدل ؛ وذهب قوم إلى أن العامل في البدل هو العامل في المبدل منها ؛ كما أن العامل في الصفة هو العامل في الموصوف والأكثرون على الأول ؛ (ابن الأنباري ، ١٩٩٩م ، ص ٢١٨) .

فابن الأنباري من أكثر العلماء تناولا للعلل وواضح ذلك في باب المبتدأ والخبر والمنصوبات وغيرها، وبنى تعليلاته على لغة الجدل (إن قيل كذا ، قيل كذا) ، وأكثر من إيراد آراء البصريين موازنا إياها بآراء الكوفيين مبديا تأييده المطلق للبصريين . فطريقة التعليل الجدلية عند ابن الأنباري التي يفترض سؤلاً ثم يجيب عنه كأنه بها يغلق الطريق أمام الذين يقولون بصعوبة النحو وطريقته في التعليل هي وليدة البئية التي عاش فيها متناغمة مع طريقة التأليف في زمانه في القرن السادس الهجري.

٣. نماذج للعلة عند ابن مالك :

ظهر في مطلع القرن السابع الإمام محمد بن عبدالله بن مالك (٦٠١ ــ٦٧٢ هـ) ، كان إماما في القراءات وعللها ، وأما اللغة فكان إليه انتهى في النقل من غريبها ، وأما النحو والتصريف فكان فيهما بحرا لا يجارى (السيوطي ، ١٩٧٧م ، ص١٣٠) . ومن تعليلاته في النحو ما يلي:

الأصل في الأسماء الإعراب والأصل في الأفعال البناء ، والمعرب خلاف المبنى ، والمبنى ما أشبه الحرف والمعرب ما لم يشبه الحرف ، ولكن قد تبنى الأسماء . فعلةُ البناء منحصرةٌ عنده ــ في شَبَه الحرف ، ثم نوَّع ابن مالك وجوه الشبه، حيث جعل البناء منحصراً في شَبَه الحرف أو ماتضمن معناه ، فالأول : شَبهٌ له في الوضع ، كأن يكون الاسم موضوعاً على حرف واحد ، كالتاء في (ضربتُ)، أو على حرفين كـــ (نا) في (أكرمنا) ، وإلى ذلك أشار بقوله: (في اسمَيْ جئتنا) فالتاء في جئتنا اسم ؛ لأنه فاعل ، وهو مبنى ؛ لأنه أشبه الحرف في الوضع في كونه على حرف واحد ، وكذلك (نا) اسمٌ ؛ لأنها مفعول ، وهو مبنى ؛ لشبه بالحرف في الوضع في كونه على حرفين . والثاني : شبه الاسم له في المعنى ، وهو قسمان : أحدهما ما أشبه حرفاً موجوداً ، والثاني ما أشبه حرفاً غير موجود ؛ فمثال الأول (متى) فإنها مبنيه لشبهها الحرف في المعنى ؛ فإنها تُستعمل للاستفهام ، نحو: (متى تقُومُ ؟) وللشرط ، نحو (متى تقُمْ أقُمْ) وفي الحالتين هي مُشبهة لحرف موجود ؛ لأنها في الاستفهام كالهمزة ، وفي الشرط ك (إنْ) ، ومثال والثاني (هُنا) فإنها مبنية لشبهها حرفاً كان ينبغي أن يُوضع فلم يُضعْ . وذلك لأن الإشارة معنى من المعانى ؛ فحقها أن يُوضع لها حرف يدلُ عليها ،كما وضعوا للنفي (ما) وللنهى (لا) وللتمنى (ليتَ) وللترجى (لعل) ونحو ذلك ؛ فبنيت أسماء الإشارة لشبهها في المعنى حرفاً مقدراً .

الثالث : شبهُ له في النيابة عن الفعل وعدم التأثر بالعامل ، وذلك كأسماء الأفعال ، نحو : (دراك زيداً) (فدراك) : مبنى ؛ لشبهه بالحرف في كونه يعملُ فيه غيرهُ ، كما أن الحرف كذلك . واحترز بقوله : (بلا تأثر) عما ناب عن الفعل وهو متأثر بالعامل ، نحو :(ضرباً زيداً) فإنه نائب مناب(اضربْ) وليس بمبنى ؛ لتأثُره بالعامل ، فإنه منصوب بالفعل المحذوف ، بخلاف (دراك) فإنه وإن كان نائباً عن (أدركْ) فليس متأثراً بالعامل . (ابن عقيل ،١٩٩٩م ، ص ٣١ ــ ٣٣) وحاصلُ ما ذكره أن المصدر الموضوع موضع الفعل وأسماء الأفعال اشتركا في النيابه مناب الفعل ، لكن المصدر متأثر بالعامل ؛ فأعرب لعدم مشابهته الحرف ، وأسماء الأفعال غير متأثرة بالعامل ؛ فبُنيت لمشابهتها الحرف في أنها نائبة

عن الفعل وغيرُ متأثرة به . وهذا الذي ذكره ابن مالك مبنى على أن اسماء الأفعال لا محل لها من الإعراب ، والمسألة خلافية.

والرابع : شبهُ الحرف في الافتقار اللازم ، وإليه أشار بقوله : (وكافتقار أُصِّلا) وذلك كالأسماء الموصولة ، نحو(الذي) فإنها مفتقرة في سائر أحوالها إلى الصلة ؛ فأشبهت الحرف في ملازمة الافتقار ، فبُنيت . وحاصله أن البناء يكون في ستة أبواب : المضمرات ، وأسماء الشرط ، وأسماء الاستفهام ، وأسماء الإشارة ، وأسماء الأفعال ، وأسماء الموصولة .(ابن عقيل ، ١٩٩٩م ، ص ٣٣ ــ ٣٤) ، فابن مالك يعلل لبناء الاسماء دون الافعال بأنها تشبه الحرف والحرف مبنى وماشابه المبنى يكون مبنياً ، وحدد مواضع الشبه بين الاسم والحرف وحصر البناء للأسماء في ستة أبواب ، ثم عدد تلك الأبواب.

كما ذكر أن الألف واللام لا توصل إلا بالصفة الصريحة ، ويقصد بالصفة الصريحة اسم الفاعل نحو : (الضارب) ، واسم المفعول نحو : (المضروب) ، والصفة المشبهة نحو : (الحسن الوجه) فخرج نحو : (القرشي ، والأفضل) وفي كون الألف واللام الداخلتين على الصفه المشبهة موصولة خلاف ، فاضطرب القول فيها مرة على أنها موصولة ومرة منع ذلك. وقد شذ وصلُ الألف واللام بالفعل المضارع ، وأشار إليه بقوله : (وكونها بمعرب الأفعال قلَّ) ، ومنه قوله :

ما أنت بالحكم التُّرضى حكومتُه *** ولا الأصيل ولا ذى الرأى والجدل

(ابن عقيل ١٩٩٩م، ص٣٤)

الشاهد فيه : قوله : (الترضَى حكومته) حيث أتى بصلة (أل) جملة فعلية فعلها مضارع شذوذاً.

وهذا عند جمهور البصريين مخصوص بالشعر ، وزعم المصنف أنه لا يختص به ، بل يجوز في الاختيار ، وقد جاء وصلُها بالجملة الاسمية ، (ابن عقيل ، ١٩٩٩م ، ص١٥٦ ــ ١٥٨). إذن يعلل ابن مالك لدخول (أل) على الفعل المضارع بأنها أتت شذوذا ، وجوز اختيار ذلك بدليل دخولها على الجملة الاسمية. وبالظرف شذوذاً ؛ فمن الأول قولُه :

من القوم الرسُولُ الله منهُم *** لهُم دانتْ رقاب بنى مَعَدّ . (ابن عقيل ،١٩٩٩م ، ص١٥٦ ــ ١٥٨) الشاهد فيه : قوله " الرسول الله منهم " حيث وصل (أل) بالجملة الاسمة ، وهي جملة المبتدأ والخبر ، وذلك شاذ .

ومن الثاني قولهُ :

من لا يزالُ شاكراً عَلَى الْمَعَهْ *** فهو حر بعيشَة ذات سَعَهْ

الشاهد فيه : قوله (المعه) حيث جاء بصلة (أل) ظرفاً ، وهو شاذ على خلاف القياس (ابن عقيل ، ١٩٩٩م ، ص ١٥٩ ــ ١٦٠) فابن مالك يأتي بالشاهد تعليلاً لخروج القاعدة ــ آحياناً ــ عن الاطراد .

فالألف واللام أي (أل) التعريفية ، الأصل فيها أنها لا تلحق بالأفعال ولا الجملة الاسمية ولا الظرف ولكن جاءت شذوذاً وعلل لها ابن مالك بأن ذلك مما شذّ من كلام العرب ، ولم يصنفه على رأي أي من أصحاب المدرستين ، البصرة والكوفة.

أفعال المقاربة :

كلها أفعال إلا (عسى) قيل فعل ، وقيل حرف ، ولا خلاف في أنها أفعال إلا (عسى) . فنقل عن ثعلب أنها حرف ، ونسب أيضاً إلى ابن السراج والصحيحُ أنها فعلٌ ؛ بدليل اتصال تاء الفاعل وأخواتها بها ، نحو: (عسيتُ وعَسَيْتَ ، وعسيتُما ، وعسيتُم ، وعسيتُنَّ) .(ابن عقيل ، ١٩٩٩م ، ص ٣٢٢ ــ ٣٢٣) فهو يعلل لكون (عسى) فعلا بدخول تاء الفاعل وأخواتها عليها وإلا ظلت حرفاً كما زعم ابن السراج وثعلب .

الحال :

عرف بن مالك الحال بأنه (الوصفُ ، الفضلة ، المنتصبُ ، للدلالة على هيئة) نحو : (فرداً أَهَبُ) فــ (فرداً) حال ؛ لوجود القيود المذكورة فية . وخرج بقوله (فضلة) : الوصفُ الواقعُ عمدةً ، نحو : (زيدٌ قائمٌ) وبقوله للدلالة على الهيئة: التميزُ المشتقُّ ، نحو (لله دَرُّه فَارساً) فإنه تمييز لا حال على الصحيح ؛ إذ لم يقصد به الدلالة على الهيئة ، بل التعجبُ من

فُروسيَّته ؛ فهو لبيان المتعجَّب منه ، لا لبيان هيئته . وكذلك : (رأيتُ رجُلاً راكباً) فإنَّ (راكباً) لم يُسقْ للدلالة على الهيئة ، بل لتخصيص الرجل ، وحقُّ الحال أن يكون وصفاً ــ وهو : ما دَلَّ على معنى وصاحبه : كقائم ، وحسن ، ومضرُب ــ فوقوعُها مصدراً على خلاف الأصل ؛ إذ لا دلالة فيه على صاحب المعنى . وقد كثر مجيء الحال مصدراً نكرةً ، ولكنه ليس بمقيس ؛ لمجيئه على خلاف الأصل ، ومنه " زيد طلع بغتةً " فـ " بغتةً " مصدرٌ نكرة ، وهو منصوب على الحال ، والتقدير : زيد طلع باغتاً ؛ هذا مذهب سيبويه والجمهور ، وذهب الأخفشُ والمبرد إلى أنه منصوب على المصدرية ، والعاملُ فيه محذوف ، والتقدير : طلع زيد يبغتُ بغتةً ، فـ (يبغت) عندهما هو الحال ، لا (بغتة) . وذهب الكوفيون إلى أنه منصوب على المصدرية كما ذهبا إليه ، ولكن الناصب له عندهم الفعلُ المذكورُ (وهو طلع) لتأوله بفعل من لفظ المصدر ، والتقدير في قولك (زيدٌ طلع بغتةً) : (زيد بغتَ بغتةً) ؛ فيؤولون (طلع) ببغت ، وينصبون به (بغتةً) (ابن عقيل ، ١٩٩٩م ، ص ٢٥٤ ــ ٢٥٥) . فهو هنا يعلل لنصب الحال على المصدرية متبنياً آراء البصريين أنه شاذ وخلاف الأصل ولم يرفض رأى الكوفيين على أن الناصب للحال هو الفعل وأورد كلام الأخفش والمبرد أنه منصوب على المصدرية والعامل فيه محذوف.

وكل تلك التعليلات تعد مما ييسر القاعدة ويقربها لذهن الدارس فتساعده على فهم ما يبتغيه بل واستخدامها في كلامه عن دراية بها لا عن جهل وتسليم بها من غير معرفة بها . وطريقة التعليل عند ابن مالك تختلف عنها عند ابن جني إذ إن ابن مالك بعدأن يشرح القاعدة ويعلل لها يستخدم في الشرح النصوص المحتج بها ويفسر الشاذ عن القاعدة بما ورد أيضاً من المحتج بكلامهم فيجد القاريء لكلامه القدرة على المتابعة واستطاعة الحكم على مدى فائدة التعليل أو عدم فائدته ؛ لأنه يأتي بالشاهد ليشرح ويعلل بها تفسير القاعدة وليس دونه.

٤. نماذج للعلة عند ابن هشام :

ابن هشام هو عبدالله ابن يوسف بن أحمد ، من أئمة العربية ، وهو من أنحى علماء العربية قال عنه ابن خلدون (ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية يقال له ابن هشام أنحى من سيبويه ، بل كانت ثقافة العلماء (موسوعية) شامله في كل العلوم : فقه ،

وحديث ، ولغة ، وأدب لم تغلب على ابن هشام نزعة الفقه كغيره من العلماء رغم أنه كان شافعياً ثم حنبليا وله منهجه الخاص وواضح خاصته في كتابه (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب) . (مازن ، ١٩٦٥م ، ص ١٣٧). و مما اختارته الباحثة من نماذج من كتابه (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب) ما ذكره في شكل قواعد عشرة منها :-

القاعدة الأولى :

قد يعطي الشيء حكم ما أشبهه : في معناه ، أو في لفظه ، أو فيهما : فأما الأول : فله صور كثيرة نذكر منها :

إحداها دخول الباء في خبر أن في قوله تعالى :" أَوَلَمْ يَرَوْاْ أَنَّ اللّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ قَادِرٌ عَلَى أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ وَجَعَلَ لَهُمْ أَجَلاً لاَّ رَيْبَ فِيهِ فَأَبَى الظَّالِمُونَ إَلاَّ كُفُورًا" {الإسراء/٩٩} ومثله إدخال الباء في " كفى بالله شهيدا " لما دخله من معنى اكتف بالله شهيدا، بخلاف قوله :

قليل منك يكفيني ، ولكن *** (ابن هشام ، ١٩٩٨م ، ص٦٣٨)

والثانية : جواز حذف خبر المبتدأ في نحو : (إنّ زيداً قائم وعمرو) اكتفاء بخبر (إنّ) لما كان (إنّ زيداً قائم) في معنى زيد قائم ، ولهذا لم يجز (ليت زيداً قائم وعمرو) . والثالثة : جواز (أنا زيداً غيرُ ضارب) لما كان في معنى أنا زيداً لا أضرب ، ولو لم يجز ، إذ لا يتقدم المضاف إليه على المضاف ، فكذا لا يتقدم معموله ، لا تقول : (أنا زيداً أوّلُ ضارب ، أو مثلُ ضارب) ودليل المسألة قوله تعالى : " أَوَمَن يُنَشَّأُ فِي الْحِلْيَةِ وَهُوَ فِي الْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ " {الزخرف/١٨}

وقوله :

إن امْرؤ خصّني يوماً مودتهُ *** على التّنائي لعندي غيرُ مكفور

(هو لأبي زبيد الطائي ، حرملة بن المنذر) والشاهد فيه بتعلق عندي بـــ : مكفور ، (ابن هشام ، ١٩٩٨م،ص٦٣٩)

الرابعة : جواز (غيرُ قائم الزّيدان) لما كان في معنى (ما قائم الزيدان) ، ولولا ذلك لم يجز ، لأن المبتدأ إما أن يكون ذا خبر أو ذا مرفوع يغني عن الخبر ، ودليل المسألة قوله :

غيرُ لاه عداك فاطَّرح اللهوَ ، ولا تغترِرْ بعارض سلم (ابن هشام ، ١٩٩٨م ،ص٦٣٩) الخامسة : إعطاؤهم (ضارب زيْد الآن أو غداً) حكم (ضارب زيداً) في التنكير ، لأنه في معناه ، ولهذا وصفوا به النكرة ، ونصبوه على الحال ، وخفضوه برب ، وأدخلوا عليه ال ، وأجاز بعضُهم تقديم حال مجروره عليه نحو : (هذا مَلتوتاً شاربُ السَّويق) (ابن هشام ، ١٩٩٨م ، ص٦٣٩) ، كما يتقدم عليه حال منصوبه ، ولا يجوز شيء من ذلك إذا أريد المضيُّ ، لأنه حينئذ ليس في معنى الناصب . (ابن هشام ، ١٩٩٨م ، ص٦٣٩).

وهو هنا في تعليلة واضح مفسر بصورة مبسطة ، فتعليلاته تتضمن : (لأنه في معناه) أو (لما كان في معنى كذا). والدارس للنحو من مثل هذا التعليل يخرج بما يساعده على فهم القاعدة .

القاعدة الثانية :

أن الشيء يعطي حكم الشيء إذا جاوره :

كقول بعضهم : (هذا جُحُر ضب خربٍ) بالجر ، والأكثر الرفع ، وقال :

..... كبيرُ أناس في بجاد مُرمَّل

وقيل به في : "وَحُورٌ عِينٌ {الواقعة/٢٢} فحين جرهما ، فإن العطف على : يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُّخَلَّدُونَ " {الواقعة/١٧} لا على "بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ وَكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ " {الواقعة/١٨} إذ ليس المعنى أن الولدان يطوفون عليهم بالحور ، وقيل : العطف على " جنَّات " وكأنه قيل : المقربون في جنان وفاكهة ولحم طير وحور ، وقيل : على (أكواب) العطف باعتبار المعنى ، " يطُفون عليهم ولدان مُخلّدُون بأكواب " ينعمون بأكواب . وقيل في "وَأَرْجُلَكُمْ " {المائدة/٦} بالخفض أنه عطف على " أيْديكم " لا على " رؤوسِكم " ، إذ الأرجل مغسولة لا ممسوحة ،(ابن هشام ، ١٩٩٨م ،ص٦٤٦) ولكنه خفض لمجاورة " رؤوسكم " والذي عليه المحققون أن خفض الجوار يكون في النعت قليلاً كما مثلنا ، وفي التوكيد نادراً كقوله :

ياصاح بلِّغ ذوي الزَّوجات كُلّهمُ *** أن ليْس وصلٌ إذا انحلتْ عُرى الذَّنب (نسبه صاحب الخزانة ٢،٣٢٥ لأبي الغريب الأعرابي) قال :الفراء : أنشدنيه أبو الجراح بخفض (كلِّهم) ، فقلت له هلاَّ قلت : كلَّهم ــ يعني بالنصب ــ فقال : هو خير من الذي قلته أنا ، ثم استنشدته

إياه ، فأنشدنيه بالخفض . ولا يكون في النسق ، لأن العطف يمنع من التجاور،(ابن هشام ، ١٩٩٨م ،ص٦٤٦) ، وقال الزمخشري : لما كانت الأرجل من بين الأعضاء الثلاثة المغسولة تغسل بصبُ الماء عليها كانت مظنة الإسراف المذموم شرعاً ، فعُطفت على الممسوح لا لتمسح ، ولكن لينبه على وجوب الاقتصار في صب الماء عليها ، وقيل : (إلى الكعبتين) فجيء بالغاية إماطةّ لظن من يظن أنها ممسوحة ، لأن المسح لم تُضربْ له غاية في الشريعة ،انتهى. (ابن هشام ، ١٩٩٨م ،ص٦٤٧). إن ابن هشام يعلل بخفض الجوار، و يكون في النعت قليلاً كما مثلنا ، وفي التوكيد نادرا.ً ومما تم ذكره في القاعدة الثانية التي أوردها ابن هشام يتبين مدى الدور العظيم الذي تؤديه قواعد النحو لتوضيح المعنى وبالتالي تتبين الأحكام النحوية وغيرها وهذه من التعليلات التي تجعل الدارس مدركا للقاعدة وفائدتها في تبين الأحكام.

القاعدة الثالثة:

قد يُشربون لفظاً معنى لفظ فيعطونه حكمه ، ويسمى ذلك تضميناً :

وفائدته : أن تؤدي كلمة مؤدى كلمتين ، من مثل ذلك قوله تعالى : "الرَّفَثُ إِلَى نِسَآئِكُمْ "{البقرة/١٨٧} ضمن الرفث معنى الإفضاء ، فعدى بإلى مثل : "وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ "{النساء/٢١} وإنما أصل الرفث أن يتعدى بالباء ، يقال : أرفث فلان بامرأته . وقوله تعالى : " وَمَا يَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوْهُ" {آل عمران/١١٥}أي فلن يحرموه ، أي فلن يحرموا ثوابه ، ولهذا عُدَّي إلى اثنين لا إلى واحد . وقوله تعالى: "وَلاَ تَعْزِمُواْ عُقْدَةَ النِّكَاحِ "{البقرة/٢٣٥} ولا أي لايُصغون . وقولهم : (سمع الله لمن حمد) أي استجاب ، فعدى يسمع في الأول : بإلى وفي الثاني : باللام ، وإنماأصله أن يتعدى بنفسه مثل "يَوْمَ يَسْمَعُونَ الصَّيْحَةَ""{ق/٤٢} وقوله تعالى : "وَاللّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ {البقرة/٢٢٠}" أي يميز ، ولهذا عدي بـــ(من) لا بنفسه . (ابن هشام ،١٩٩٨م ،ص٦٤٨) وقوله تعالى :"" لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ "{البقرة/٢٢٦} أي يتمتعون من وطء نسائهم بالحلف ، فلهذا عدي بمن ، ولما خفي التضمين على بعضهم في الآية ، ورأى أنه لا يقال : (حلف من كذا) بل عليه ، قال : من متعلقة بمعنى للذين ، كما تقول : لي منك مبرَّةٌ ، قال : وأما قول الفقهاء : (آلى منْ امرأته) فغلط أوقعهم فيه عدم فهم المتعلق في الآية . (ابن هشام ، ١٩٩٨م ، ص٦٤٩) .

إذن فهو يعلل بإعطاء لفظ معنى لفظ ؛ أي بإعطائه حكمه وذلك لفائدة وهي أن تؤدي كلمة مؤدى كلمتين ؛ أي أن المعنى يكون للكلمة ومضمناً في كلمة أخرى ، وذلك موجود في ما يحتج به من كلام العرب وأكثر منه القرآن الكريم كما استشهد ابن هشام بالكثير منه . وفائدته إلى جانب تبين القاعدة النحوية أنه يساعد في فهم أحكام أخرى تتعلق بالفقه وغيره .

القاعدة السابعة :

إن اللفظ قد يكون على تقدير ، وذلك المقدر على تقدير آخر : نحو : قوله تعالى : "وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَن يُفْتَرَى مِن دُونِ اللّهِ " {يونس/٣٧} فإن (يفترى) ، مؤول ، بالافتراء والافتراء مؤول بمفترى قال :

لعمرك ما الفتيانُ أن تنبُت اللّحى *** ولكنما الفتيانُ كلُّ فتى ندي (ابن هشام ، ١٩٩٨م ،ص٦٥٤– ٦٥٥) وقالوا : (عَسى زيدٌ أن يقومَ) فقيل : هو على ذلك ، وقيل على حذف مضاف ، أي عسى أمرُ زيد أو عسى زيدٌ صاحب القيام ، وقيل : أنْ زائدة عدم صلاحيتها

للسقوط في الأكثر ، وأنها قد عملت ، والزائدة لا تعمل خلافاً لأبي الحسن . (ابن هشام ، ١٩٩٨م ، ص٦٥٦) ، فابن هشام يرى أن اللفظ قد يكون على تقدير ، وذلك المقدر على تقدير آخرمن اشتقاقات اللفظ نفسه فالفعل أوصل بالمصدر أوّل باسم الفاعل . وهذه من الخواص التي تتمتع بها اللغة العربية ، مما يساعد في المرونة في مرامي المعاني المختلفة والله اعلم .

القاعدة التاسعة :

إنهم يتّسعون في الظرف والمجرور ما لا يتسعون في غيرها :

فلذلك فصّلوا بهما الفعل الناقص من معموله نحو : (كان في الدّار ــ أو عندك ــزيد جالساً) وفعل التعجب من المتعجب منه نحو : (ما أحسن في الهيجاء لقاءَ زيد ، وما أثبَتَ عندَ الحرب زيداً) وبين الحرف الناسخ ومنسوخه نحو :

فلا تلحَني فيها فإنَّ بحبها أخاك مُصابُ القلب جمٌّ بلابلُهْ (ابن هشام ، ١٩٩٨م ،ص٦٥٦) وبين الاستفهام والقول الجاري مجرى الظن كقوله :

أبعد بعد تقول الدَّارَ جامعةً .....

(ديوان حسان ، ص٢٢) وبين المضاف وحرف الجر ومجرورهما ، وبين (إذن ولنْ) ومنصوبهما نحو : (هذا غُلامُ والله زيد واشتريته بوالله درهم) (ابن هشام ، ١٩٩٨م ، ص٦٥٧).

إذن فابن هشام يكثر التعليل في الظرف والمجرور ما ليس في غيرها ويؤيد ذلك باستخدامها فاصلاً بين (كان وأخواتها) وفعل التعجب والمتعجب منه ، وبين (إن وأخواتها) ومنسوخها (مبتدأ وخبر) وغير ذلك كما سرد والتعليل لذلك ــ عنده ــ الاستشهاد بكلام العرب .

القاعدة العاشرة

من فنون كلامهم القلب :

وأكثر وقوعه في الشعر كقول حسان رضي الله تعالى عنه :

كأنّ سبيئةً منْ بيت رأس *** يكونُ مزاجَها عسلٌ وماءُ (ابن هشام ، ١٩٩٨م ،ص٦٥٨) .

فيمن نصب المزاج ، فجعل المعرفة الخبر والنكرة الاسم ، وتأوَّله الفارسي على أن انتصاب المزاج على الظرفية المجازية ، والأولى رفع المزاج ونصب العسل ، وقد روي كذلك أيضاً ، فارتفاع ماء بتقدير : وخالطها ماء ، ويروى برفعهن على إضمار الشأن ، وأما قول ابن أسد (أبو الحسن الفارسي ، شرح الأبيات المشكلة الإعراب، ص١٣) ، إنَّ كان زائدة فخطأ ، لأنها لاتزاد بلفظ المضارع بقياس ، ولا ضرورة تدعو إلى ذلك هنا ، قيل : ومن القلب :" اذْهَب بِّكِتَابِي هَذَا "{النمل/٢٨} وأجيب بأن المعنى ثم تولَّ عنهم إلى مكان يقرب منهم ، ليكون ما يقولونه بمسمع منك ، فانظر ماذا يرجعون . وقيل في : " فَعُمِّيَتْ عَلَيْكُمْ أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنتُمْ لَهَا كَارِهُونَ "{هود/٢٨} إن المعنى فعميتم عنها . (ابن هشام ، ١٩٩٨م ،ص٦٦٠) ولم تفهم الباحثة من انتصاب **(مزاجها)**إلا أنه قد يكون خبر (يكون) والله أعلم.

إذن ابن هشام اشتغل بالتعليل للقواعد وهو في هذا يناقش أقوال العلماء ويوازن بينها ويخرج بذلك لتعليل بعض الأحكام النحوية فإذا نظرنا إلى هؤلاء النحاة المختارين نجد أنهم قد اشتغلوا بما يفسر ويعلل لبعض القواعد ، بعضها شرحه وبعضها لتعليل ما شذ عن الاضطراد وأحياناً يفترضون سؤالاً ويجيبون عنه تعليلاً للحكم . ومعظمهم اشتغل بالعلل التعليمية أما العلل الجدلية والصورية وغيرها من العلل فإن تناولوه فبالنقد لا بتبنِّيه في معظم الأحيان.

الفصل الرابع

المناداة بالتيسير ومحاولات التجديد

أولا :المناداة بالتيسير في النحو

تمهيد :

أحس العرب في منتصف القرن الأول الهجري بخطر يهدد لغتهم حيث امتد هذا الخطر إلى النص القرآني ، وذلك بسبب شيوع اللحن على ألسنة الأعاجم والموالي ، ومنه إلى ألسنة أبناء العربية فكان اللحن سبباً للنظر في اللغة والبحث فيها عند العرب . واجتمعت معظم الروايات أن أول من وضع النحو هو أبو الأسود الدؤلي ، ظالم بن عمرو بن سفيان ، وأول عمل قام به أبو الأسود الدؤلي ، هو وضع الشكل على حروف المصحف الشريف (أبو الطيب اللغوي ، ٢٠٠٢م ، ص٢٠) .

وتعتبر المدرسة البصرية الرئسية في وضع النحو ولها قطب السيف في تفريع النحو ، الأمر الذي أدى إلى تعقيده وذلك بسبب اعتمادها منهجياً متأثراً بالثقافة التي كانت سائدة في المجتمع البصري حيث كان يغلب عليها الطابع العقلي وذلك بسبب تنوع ثقافة أفراده ؛ حيث سكنت البصره العرب و الفرس ،والنبط ، واليهود والسريان وغيرهم . ومن الواضح أن اعتماد الطابع العقلي يلزم مؤيديه باتباع المنهج الفلسفي القائم على السؤال (لماذا) أي يحاول أن يجد تفسيراً عقلياً لكل ظاهرة من الظواهر وسبب الاعتماد على هذا المنهج أصبح علم النحو من العلوم التي تمتاز بكثرة تصنيفاتها وتعليلاتها الأمر الذي أدى إلى تصدي البعض من الذين يشعرون بأهمية اللغة العربية إلى ذلك ، فظهرت بوادر التيسير الأولى إذ نجد أن جذورها ممتدة إلى بداية ظهور النحو العربي وظهر عدد من المختصرات وأوالمؤلفات للنحو والملاحظ على هذه المؤلفات النحويه أنها لم تقترب من أصول التفكير النحوي أو النظرية كما وصفها البعض وإنما اتجهت إلى التطبيق والتعليم والاختصار.

١. **محاولة التيسير عند ابن مضاء:**

شعر علماء الأندلس كغيرهم ممن سبقوهم بحاجة النحوى العربي إلى الإصلاح والتسهيل في بعض أبوابه لكونه عسير على الدارسين المتلقين لعلم النحو من الناشئة خاصة ، لذا برزت محاولات ابن رشد وابن مضاء كأفضل مايمثل مرحلة النقد والإصلاح .

آراء بن مضاء النحويه من خلال كتابه (الرد على النحاة) : وصف عام للكتاب.

هذه طرفة نفسية من طرف التفكير الأندلسي ، ألفها ابن مضاء القرطبي قاضي القضاة في دولة الموحدين تلك الدولة التي تأثرت بالمشرق (ابن مضاء القرطبي ، ١٩٨٢م ، ص٧). بهذا الوصف قدم محقق الكتاب (الرد على النحاة) وأوضح أنه منذ خمسة وثلاثين عاماً عثر في فهرس المكتبه التيمورية على كتاب بعنوان (الرد على النحاة) فطبعه فإذا هو مخطوطة مليئة بالتصحيف والتمزيق . غير أن طرافة موضوعها أغرته بتحقيقها ونشرها وقد نقلها نساخ الأسرة التيمورية بخط اليد ١٣١٨ هـ من مخطوطة وجدت في مكتبة ال خالد بالفرس وبقيت النسخة المنقولة إلى أن ضمت إلى دار الكتب الملكية حيث تم تحقيقها ونشرها على يد الدكتور شوقي ضيف سنه (١٩٤٧م ، ص٢) (ابن مضاء ، ١٩٨٢م ، ص١٣) أشار المحقق إلى أن المخطوطة تكونت من ثلاثة فصول ، تسبقها مقدمة تحدث فيها الؤلف عن هدفه من هذا الكتاب حيث يقول : (أما بعد فإنه حملت على هذا المكتوب قول الرسول صلى الله عليه وسلم) الدين النصيحة (الإمام النووى ،١٩٩٤م ص ١١٥ ــ ١١٦) ومن الواضح أنه إسداء النصح للنحاة بانتهاج طريق سليم في دراستهم النحويه (وأنا انصحكم لا للاغتناء ولا للاكتساب ، ولكن لابتغاء الأجر من الله والثواب ...) ، (ابن مضاء ، ١٩٨٢م ، ص ٨١) . هذا يدل على أن النحاة في نظر ابن مضاء حادوا عن الطريق وأوقعوا الدارسين في متاهات لافائده منها .

وقد بين ابن مضاء فساد منهج النحوين ودعا إلى تركه بعد أن أوضح مايجره على النحو من إفساد وبعد عن مقصده قائلاً : (وإني رأيت النحوين وضعوا صناعة النحو لحفظ كلام العرب من اللحن وصيانته من التغير ، إلا أنهم التزموا ما لايلزمهم وتجاوزوا القدر الكافي فيما أرادوا منها ، فتوعرت مسالكها ووهنت مبانيها (ابن مضاء ، ١٩٤٧م ، ص ٨٢) وقد ألف

كتاب (الرد على النحاة) في عصر الموحدين وهو أزهى العصور التي مرت على الأندلس والمغرب حيث ازدهار الحياه العلمية والفلسفية وثارالموحدون على أصحاب المذاهب الأربعه في المشرق ، وتولى يعقوب هذه الثورة وأمر بعدم التفكير لأي من أئمة المشرق وأن يعود العلماء إلى الأصول (القرآن والسنة) فكأنه يريد أن يرد فقه المشرق إلى المشرق ، وقد تبعه بن مضاء القرطبي فألف كتابه (الرد على النحاة) يريد أن يرد به نحو المشرق على المشرق أي أنه يريد أن يرد بعض أصول هذا النحو ، وأن يخلصه من كثير من الفروع فيه وكثرة التأويل مستنداً على سنة أميره يعقوب إذ كان معجباً مثله بمذهب الظاهرية وحاول تطبيقه على النحو وقد بدأ نظرية العامل التي جعلت النحاة يكثرون التقدير الذي يؤدي إلى عدم التمسك بحرفية الذكر الحكيم تلك الحرفية التي يعتد بها أصحاب الظاهرية واقترن منهم ما يذهبون إليه من نفي العلل والقياس في الفقه ونادى بتعميم ذلك في النحو حتى يتخلص و ما يعوق فهمه (ابن مضاء ، ١٩٤٧م ، ص١٧) .

الغاء فكرة العامل :

إن ابن مضاء تأثر بمذهبه الظاهري في النحو عامر وتجلى ذلك في نظرية العامل حيث كان الظاهر يقيس الحكم اللغوي ويقف أمامه ويتمسك بحرفيته وعدم الخروج على معانية الظاهرة (شوقي ضيف ، ١٩٤٧م، ص ٣٠٤) فاللغه في نظر الظاهرية مقدسة وكاملة ولا تحتاج إلى تعديل أو زيادة ؛ لأنها عند الله تعالى ، فهي توقيفية وأن العامل فيها هو المتكلم نفسه وليس شئياً محذوفاً يجب تقديره . فأهل الظاهر ومنهم ابن مضاء ينفون السبب عن النصوص إذا كان السبب منصوصاً عليه ويعتقدون أن كل نص يقتصر على موضوعه ولا يتجاوزه (ابن جنى ، ١٩٥٢م ، ص١١٧ ــ ١٢٥) .

فمن هذا فابن مضاء يدعو إلى إلغاء العامل في النحو وجعل من هذا الموقف أساساً لمنهجه في دراسة النحو العربي والذي أراد تيسير النحو العربي وتسهيل دراسته .

ويقول ابن مضاء في مستهل كتابه (الرد على النحاه) ومتحدثاً عن إلغاء العامل : (قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو مايستغنى النحو عنه وأنبه على ما اجمعوا على الخطأ فيه ، فمن ذلك ادعاؤهم أن النصب والخفض والجزم لايكون إلا بعامل لفظي وأن الرفع منها

يكون بعامل لفظي وبعامل معنوي) وعبروا عن ذلك بعبارات توهم في قولنا : (ضرب زيدٌ عمراً) أن الرفع الذي في زيد والنصب الذي في عمر إنما أحدثه ضرب (ابن مضاء ، ١٩٤٧م ، ص ٧٦) ولكن ترى الباحثة أن نظرية العامل مرتبطة بالنحو منذ نشأته لذلك وأنها توضح العلاقه الدلالية لذلك لايمكن الاستغناء عنها وابن مضاء مضى في ذلك كثيراً وأهم ماذكره هو أن يكتفوا بالعلل الأُول وماعداها يعلل له بأنه هكذا نطقت العرب.

٢.محاولة التيسير عند شوقي ضيف:

وضع الدكتور شوقي ضيف كتابه (تجديد النحو) لينطبق فيه التصور الذي يراه مناسباً لصياغة النحو صياغة مبسطة تذلل قواعده للناشئة وترفع صعوباته وتعقيداته ، وغايته في هذا الكتاب أن يوجد صبغة مثلى في تيسير النحو في عرضه عرضاً متكاملاً على مراتب ، في صور متدرجة ما تزال تتبع من سنة إلى أخرى ، حتى إذا أكملوا دراستهم ثم تمثلها تمثلاً دقيقاً لمقومات العربية وأوضاعها بحيث يستطيعون التصرف في أساليبها عن حدق وبصيره (شوقي ضيف ، ١٩٨٦م ، ص٣) .

اسس تجديد النحو عند شوقي ضيف :

لشوقي ضيف آراء واضحة في النحو القديم وله رؤية في تجديده منها :ــ

١. إعادة تنسيق أبواب النحو .

٢. إلغاء الإعرابين : التقديري والمحلي في المفردات والجمل .

٣. الإعراب لصحة النطق : أي أنه لا تعرب كلمه لا يتغير إعرابها أي ليس لها فائدة في صحة نطقها .

٤. وضع ضوابط وتعريفات دقيقة لبعض الأبواب .

٥. حذف زوائد كثيرة في أبواب النحو تعرض فيه دون حاجة .

٦. زيادة إضافات ضرورية ، وإضافات فرعية تتخلل الكتاب لتمثل الصياغة العربيه وأوضاعها.

وقد اشتمل مدخل كتابه على تفصيل لأسس تجديد النحو وبسط القول فيها مع بيان ما اهتم به الكتاب من ذكر دقايق مهمة في تصاريف الكلام وفي التراكيب والأساليب (شوقي ضيف ، ١٩٨٦م ، ص ١١)

أما أقسام الكتاب فهي :ــ

القسم الأول :

عن نطق الكلمة وأقسام الفعل وتصاريفه وأنواعه وعن المرفوعات والمنصوبات وقد تحدث التجديد بيان بعض القواعد.

وقسم الفعل إلى ماضي ، و مضارع ، وأمر ، مجرد مزيد ، صحيح و معتل ، متصرف ، وجامد ، مبني و معرب ، لازم ، ومتعدي ، مبني للمعلوم ، ومبني للمجهول .

ووضح تصاريف الفعل (ماضي ، ومضارع ، وأمر ، صحيح ومعتل)

وتحدث عن أبنية الاسم وأنها لاتقل عن ثلاثة أحرف (شوقي ضيف ،١٩٨٦م ، ص ٨٧) إلا ما حذف منه حرفاً تخفيفاً مثل (اب ، واخ ، ويد ، ودم) وقسم الاسم إلى معرب ومبني ، ونكرة ومعرفة ، وصحيح ومعتل ، ومقصور ومنقوص ، وممدود ، وإلى مذكر ، ومؤنث معنوي ولفظي . وذكر علامات التأنيث اللفظي ، وبينَّ أن التاء قد تخرج عن معناها للدله على معان أخرى وفي جمع المؤنث السالم أخذ بفكر مجمع اللغة أنه لاتوجد علامات إعراب أصليه وعلامات فرعية فجمع المؤنث السالم منصوب بالكسره ، والممنوع من الصرف مجرور بالفتحة والأسماء الخمسة ترفع بالواو. وكذلك جمع المذكر السالم ، ويرفع المثنى بالألف ولانيابة في كل ذلك لحركة أو حرف عن حرف (شوقي ضيف ، ١٩٨٦م ، ص ١١٠). ورأى أيضاً الاستغناء عن الإعرابين التقديري والمحلي ، وطبق ذلك في كتابه على النحو التالي : (جاء الفتى) يقال في إعرابها (الفتى) فاعل ومحله الرفع كما يقال في مثل (أقبل من كلمنا) (من) فاعل محله الر فع (شوقي ضيف ، ١٩٨٦م ، ص١١١) ، وعند حديثه عن المبنيات بدأ بالضمير وبينَّ أقسامه الكثيرة (متصله و منفصله) وبينَّ صورها مفصلاً لها تفصيلاً دقيقاً ونبه إلى استخدام نون الوقايه مع الأفعال والحرف حيث تليها ياء المتكلم .ثم ذكر أسماء الإشاره وأسماء الموصول وألفاظها وأسماء الاستفهام وحروفه وأسماء الشرط

والظروف وأسماء الفعل وأسماء الأصوات (شوقي ضيف ،١٩٨٦م ، ص ١١٢ ــ١٢١) وذكر المضاف وغير المضاف والتوابع وأهمل قواعد النسب واكتفى بذكر أمثلة توضح صياغتها .

ويرى شوقي ضيف من الخطأ فرض قواعد في النسب والتصغير ويرى الاكتفاء بالصيغ التي يؤيدها الاستعمال اللغوي ألغى باب (ما) ، و(لا) ، و(لات) العاملات عمل(ليس)؛ لأن (ليس) نفسها قد ألغيا عملها فوجب إلغاء ما قيس عليها (شوقي ضيف ، ١٩٨٦م ، ص١٢ ــ ١٥) وحذف أيضاً في باب المبتدأ والخبر (كاد) وأخواتها وجعلها في باب المفعول به وأيضاً حذف باب (ظن واخواتها) ، ويرى أن المفعولين بعدها ليس أصلهما مبتدأ وخبر. الظرف والجار والمجرور (شوقي ضيف ، ١٩٨٦م ، ٥٨ ــ ١٦٠).

واستعرض شوقي ضيف أدوات نصب المضارع ، وعند حديثه عن الأدوات الجازمة الاسميه ألغى اعرابها ؛ لأنه يرى أنها تفيد نطقاً ، وذكر الأدوات الجازمة لفعل واحد والجازمة لفعلين، وتحدث عن جملة جواب الشرط وعن روابطها وعن (إذا) الفجائية.

وذكر المضارع يجوز جزمه إذا وقع جواباً لفعل أمر مثل (ترين تنل ما تريد ، ترين) تنال ماتريد وإذا وقع جواباً لنهي مثل (لاتذهب إليهم يتعوك ــ يتبعوك) ثم عرض العدد وأقسامه بالتفصيل (شوقي ضيف ،١٩٨٦م ص ٢٠٥ ــ ٢٠٩) وذكر أن العدد الأصلي ينقسم إلى أربعه أقسام:

١. مفرد من ثلاثة إلى عشرة ، ومائه ، وألف ، ومليون .
٢. مركب من أحد عشر إلى تسعة عشر .
٣. عقود وهي عشرون إلى (تسعون).
٤. معطوف وهو وما تكون من عقد والأعداد التسعة (اثنتي وثلاثين) .

وذكر أن المفرد والعقود ؛ والمعطوف معربة ، أما المركب فهو مبني على فتح الجزأين إلا اثنى عشر ، واثنتي عشر ، فإنها ترفع بالألف وتنصب وتجر بالياء لأنها مثنى .

وذكر تذكير العدد وتأنيثه ، وإنه لا يجرى على قواعدهما العامه ، وأن لكل قسم قاعدته الخاصة .

وذكر أقسام الممنوع من الصرف وتحدث عن المشتقات (شوقي ضيف ، ١٩٨٦م ص ٢١٦ ــ ٢١٨).

الجملة الواقعة مفعولاً به وهي كثيرة مع أفعال المقاربة مثل (يكاد زيد يقوم) أي يقارب زيد القيام .

الجملة الواقعة حالاً وذلك مثل : (تيقنت زيداً يتفوق) أي متفوقاً أو قولنا : (اخز كتابه وهو يبصره) .

الجملة الواقعة (نعتاً ، أو عفاً ، أو توكيداً ، أو بدلاً) أمثلة :

جملة النعت : زيد أستاذ يحبه طلابه .الجمل بعد النكرات صفات .

جملة المعطوف : زيد يعمل ويتقن عمله .

جملة التوكيد : علي يحاضر الطلاب علي يحاضر الطلاب .

جملة البدل : زيد أعطى الفقراء كساهم .

جملة الصلة وهي الجملة التي تتبع اسم الموصول ، لذلك فهي خاضعة غير متصلة مثل: (الذين كانوا معنا بالأمس جاءوا اليوم) جملة كانوا معنا بالأمس صلة الموصول وهي جملة خاضعة غير مستقلة (شوقي ضيف ،١٩٨٦م ، ص ٢٥٨ ــ ٢٦٣) .

الجملة المضاف إليها هي الجملة التي تضاف إلى ظرف مثل : إذ ، وإذا ، وحيث ، حين) (إذا قنعت رضيت بالقليل) جملة (قنعت) مضافة إلى إذا محلها الجر وهي لذلك جملة خاضعة .

جملة جواب الشرط :مثل قوله تعالى : " أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ " {النساء/٧٨} واضح أن جملة جواب الشرط خاضعة لجملة الشرط .(أينما تكونوا) جملة الشرط، (يدرككم الموت) جملة جواب الشرط .

جملة جواب القسم هي مثل جملة جواب الشرط متعلقة بجملة القسم وخاضعة لها من ذلك (والله مازيد براسب) .

الجملة المعطوفة على إحدى الجمل السابقة وهذه تأخذ حكم الجملة المعطوفة عليها (شوقي ضيف ،١٩٨٦م ص ٢٦٤).

لعل هذا بعض مما اشتمل عليه كتاب (تجديد النحو) للدكتور شوقي ضيف في محاولته تيسير النحو للدارسين وبسط قواعده فإن شوقي ضيف من خلال كتابه قد أثرى البحث النحوي بآرائه.

٣.محاولة التيسير عند إبراهيم مصطفى :

سبقت كتاب (إحياء النحو) كثير من الكتب التي تدعو إلى تيسير النحو وتبسيطه للناشئة وذلك عندما إزداد الشعور بالحاجة إلى كتاب عصري أي :(كتاب حديث للنحو ومجدد للمحتوياته) في النحو مما حدا بالأستاذ رفاعة الطهطاوي إلى محاولة تبسيط النحو العربي للناشئه فألف كتابا سماه (التحفة المكتبية في تقريب اللغة العربية) وقد اختصره على أبواب النحو الأساسيه متجنباً الأبواب الفرعية ، وقسم أبواب النحو إلى جداول كما هو موجود في اللغة الفرنسية (شوقي ضيف ، ١٩٨٦م ، ص ٢٦) . عندما أنشئت دار العلوم لتخريج معلمين جمعوا بين الثقافتين الإزهريه والحديثة ،ألف بعض الخرجين وعلى رأسهم حفني ناصف كتاباً مبسطاً في النحو لتلاميذ المدارس الثانوية سموه (قواعد اللغة العربية) في أربعة اجزاء ، اعتمدوا فيه على الطريقة القياسية ، حيث يذكرون القاعدة ثم يسوقون الشواهد والأمثلة ، وقد أتت بعدها كتب في النحو الواضح للأستاذين علي الجارم ومصطفى أمين الذين حاولا إخضاع النحو للأساليب التربوية الحديثة واتبعوا الطريقة الاستنباطية ؛ حيث تعرض الأمثلة وتناقش وتحلل ، حتى تصل إلى مرحلة القاعده ثم التمرينات التدريبية (شوقي ضيف ، ١٩٨٦م ، ص ٢٦) ، (وعبد الجبار جعفر القزاز، ١٩٨٠م ، ص ١٤٨ ، و إبراهم محمد عطا ، ١٩٩٠ م ، ص ٧٩) .

بعد تلك المحاولات ظهرت محاولات اعتمدت على آراء المتقدمين في المذاهب النحوية مع اختيار الرأى الموافق للطبيعة اللغوية ، مع الاهتمام بالمادة العلمية والطريقة التي تعرض بها ويمكن التمثيل لهذه المحاولات بكتاب (إحياء النحو) لإبراهيم مصطفى) (عبد الجبار جعفر القزاز، ١٩٨٠م، ص ١٤٩) .

نشر كتابه إحياء النحو في يناير ١٩٣٧م (عبدالوارث مبروك ، ١٩٨٥م ، ص٩٩) وهو أول كتاب ظهر في العالم العربي في العصر الحديث لنقد نظريات النحو التقليدية . قد حاول فيه إحياء النحو من عدة جوانب يمكن حصرها في الآتي:

١. حد النحو كما رآه النحاة .
٢. نظرية العامل .
٣. معاني الإعراب .
٤. العلامات الفرعية للإعراب .
٥. التوابع .
٦. مواضع أجاز فيها النحاه وجهين من الإعراب .
٧. التنوين علم التنكير.

هذه جوانب إحياء النحو كما يراها إبراهيم مصطفى في محاولة وسوف يتم التعرض عليها بقليل من المناقشه والتحليل على النحو التالي :

١.حد النحو كما رسمه النحاة :

أرى أن المؤلف قد غالى في نقد النحاة وتخطئتهم بدعوى إصلاح النحو وتيسيره ، فهو يطمع أن يغير منهج البحث النحوي للغة العربية ، وأن يرفع عن المتعلمين أصر هذا النحو (ويبدله أصولاً سهلة ميسرة ، تقربهم من العربية ؛ وتهديهم إلى حظ من الفقه بأساليبها) (إبراهيم مصطفى ، ١٩٣٧م ، ص١) فبدأ أولاً بتعريف النحاة للنحو وقال : (إنهم أخطأوا في فهمهم للنحو وقصرهم مباحثه على الحرف الأخير من الكلمة ، بل على خاصيةٍ من خواصِهِ وهي الإعراب والبناء وذلك حين يعرفون النحو بأنه (علم يعرف به أحوال أواخر الكلم إعراباً وبناء) وقد أدى هذا الخطأ في فهم النحو ووظيفته وسر الإعراب إلى تصنيف حدوده وتطيع الكثير من أحكام نظم الكلام وأسرار تأليف العبارة (إبراهيم مصطفى ، ١٩٣٧م ، ص ٣) ولكن الباحثة ترى أن في حكم المؤلف هذا ظلماً كبيراً للنحاة ؛ لأن أقوالهم ومؤلفاتهم تصرح بغير ذلك . (والذي جعل المؤلف يفهم عن النحاة هذا الفهم هو اعتماده على تعريف واحد أو شبه ذلك من غير أن ينظر في المباحث العقلية التي أوردها النحاة في كتبهم والتي لم تقتصر

على الإعراب والبناء ، بل تعدتها إلى وجوب تأليف الكلام في الاثبات والنفي والتأكيد والاستفهام وغيرها (محمد أحمد عرفه ،١٩٣٧م ، ص ١٠٤) ، و(عبدالوارث ،١٩٨٥م ، ص١٠٠) وهي لاتختلف عن ما يعرف به إبراهيم مصطفى النحو حيث يقول :(إنه قانون تأليف الكلام وبيان لكل مايجب أن تكون عليه الكلمة في الجملة ، والجملة مع الجمل حتى تتسق العبارة ويمكن أن تؤدي معناها (إبراهيم مصطفى ، ١٩٣٧م، ص ١) فهو بهذا التعريف يرى أنه وسع مفهوم النحو ومباحثه إلى حدود لم يقصدها النحاة .

٢. نظرية العامل :

دعا إبراهيم مصطفى في كتابه هذا إلى إلغاء نظرية العامل من أساسها وهو في ذلك يلتقي بدعوة ابن مضاء القرطبي التي كان من أهم اسسسها الدعوة لإلغاء نظرية العامل؛ ولكن إبراهيم مصطفى لم يشر إلى أنه انتفع من تلك المحاولة على الرغم من وضوح انعكاسها على محاولة إحياء النحو (إبراهيم مصطفى ،إحياء النحو،١٩٣٧م ، ص ٢٣ ، ٣٧) ويرى أن التزام النحاة بهذه النظرية أضاع العناية بمعاني الكلام ودلالاته ، فليس تغير حركات الإعراب في الكلمة من موضع لآخر مرده إلى العامل ؛ بل هو دلاله على المعاني المختلفه في نفس المتكلم ، فالمتكلم إذا هو الذي اوجد هذه الحركات ، وهذا مايرفضه النحاة (إبراهيم مصطفى ،إحياء النحو،١٩٣٧م ، ص٣٧) ويرد عليه الأستاذ محمد أحمد عرفة في حديثه عن العوامل وتعريفها وكيفية عملها بقوله :(أن هذه العوامل ليست عوامل في الرفع نفسه وإنما هي عوامل في وجوب الرفع ، فليست هي التي رفعت أو نصبت ، أو جرت ، وإنما هي التي أو جبت هذه العلامات ... وهذا الإيجاب أثرلها ، ولا يختلف عنها ، وهو أثرلها بالمواضعة ، والاصطلاح ، والمتكلم إن عرف ما تقتضيه هذه العوامل ورعاه ، أتى به ، وإلا أدركه الخطأ والنحاه قد توسعوا فاطلقوا الرفع وارادو وجوب الرفع واطلقوا النصب (إبراهيم مصطفى ، ١٩٣٧م ، ص٣٧) فالعوامل عملت فأثرت وجوب الرفع أو النصب أو الجر ، والمتكلم هو الذي رفع أونصب أو جر(محمد أحمد عرفه ،١٩٣٧م، ص ٨٣) وقول النحاة : (أن هذه العوامل) من باب الاتساع في العباره والمراد عملت وجوب الرفع ، فهو على حذف مضاف بقوله تعالى :" وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ" {يوسف/٨٢} أي (أهل القريه) (محمد أحمد

عرفه،١٩٣٧م، ص ٨٤) وهذا الكلام موجود في كتب النحاة الأقدمين حيث ذكروا ما يشير إلى أنهم كانوا يعتدون الات في العمل والعرب تنسب الفعل إلى الآته مثل قولهم (قطعت السكين) أو هي علامات للفعل (ابن جني ، الخصائص ، ١٩٥٢م ، ص ١٠٩)، (الرضي، ١٩٦٦م ، ص ١٨ ، ٢١ ــ ٢٢ ، وابن قيس،٢٠٠١م ، ص ٨٤) ويرى إبراهيم مصطفى أن النحاة على الرغم من وضعهم لهذه النظرية لم يستطيعوا الوفاء أو الالتذام بها من عدة جوانب هي :

١. التقدير حيث يبحثون عن العامل فلا يجدونه فيمدهم التقدير بما أرادو، فيحتلون كلمات تصحيح الإعراب ولتكتمل نظرية العامل فهم يضطرون إليه اضطراراً .
٢. التوسع في التقدير لم يجعل للنحو كلمة حاسمة ،حيث تحتمل الكلمة أنواعاً من الإعراب من غير مراعاة لاختلاف المعني ولا تبديل في مفهوم .
٣. الألتزام بنظرية العامل أضاع معاني الكلام ودلالالته .
٤. كثرة الخلاف بينهم في كل عامل يتصدون لبيانه .
٥. اعترافهم بالعامل المحتوى بعد ما اشترطوا أن يكون العامل متكلماً به أو مقدراً في الكلام (إبراهيم مصطفى ، ١٩٣٧م ، ص٣٤ ــ ٤١) .

انني اقول إن هذه الانتقادات التي وجهها صاحب إحياء النحو للنحاة لم تكن في محلها إذ إن النحاة لم يضطروا إلى التقدير اضطراراً كما ذكر، ولكنه في أكثر امثلتهم يقدرون ليتحصل المعنى ، وقول المؤلف : (إن توسع النحاة في التقدير جعل للنحو كلمة غير حاسمة) قول غير صحيح ؛ لأن كل اختلاف في الحركات والعوامل يتبعه اختلاف في المعنى ، وكل معنى يتناسب مع موضوع الكلام ، فالتقدير الذي يوديه أولا وقوله (أن النحاة بالتزامهم أصول فلسفتهم هذه أضاعوا العنايه بمعاني الكلام في أوضاعه المختلفه واستدل لقوله هذا بمسألة المفعول معه واجازتهم النصب والعطف في بعض امثلته (إبراهيم مصطفى ، ١٩٣٧م ، ص ٣٧) الملاحظ أن اعتراض (إبراهيم مصطفى) هذا موجود عند النحاة الذين يرون أنه لا معنى لجواز الأمرين العطف والنصب بل لا بد من النظر إلى المعنى وهذا ما لا يراه المؤلف (إبراهيم مصطفى) ، ولكنه تجاهل آراءهم هذه وجعلهم جميعاً مخطين ، وكقول

:(أنهم بهذا الألتزام لنظرية العامل أكثروا من الخلاف في كل عامل يتعدون ببيانه). وهذا القول أيضاً غير صحيح ، لأن خلافهم لتعيين الشيء الذي يقوم به المعنى المقتضى للإعراب وليس خلافاً حول العامل .

وقد تحدث إبراهيم مصطفى أيضاً عن الإعراب ويرى أن النحاة المتقدمين يرون أن حركات الإعراب إجتلبها العامل فهي لاتدل على معنى من المعاني ، والإعراب حكم لفظي يتبع لفظ العامل وأثر له وليس من علاماته إشارة الي معني.

ونجده في هذا الذي مخالف لما يراه النحاة ؛ لأنهم منذ بدايته وضع النحو لم ينظر إلا الي ما تؤديه حركات الإعراب من المعاني . ويرى أن حركات الإعراب دالة على معاني فالصفة علم على الإسناد، والكسرة على الإضافة ،والفتحة حركة خفيفة عند العرب يرجعون إليها إذا لم تكن الكلمه مسندة أو مضافة (إبراهيم مصطفى، ١٩٣٧م، ص٤٨ ــ٥٠) فبسبب وضع النحو يروا أنه خلاف سيدنا عمر مع رجل في قراءة (إن الله برئ من المشركين ورسولِهِ) بالجرفي (رسوله) إذ يرى الإعراب في هذا أن الله تبرأ من رسوله ولكن صحح الله عمر فقال : " أَنَّ اللّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ "{التوبة/٣} وهنالك الكثير من القصص والروايات التي تحكي أن سبب وضع النحو إنما هو خطأ في الإعراب أدى إلي اختلاف المعني . فالنحاة الأقدمين جميعهم يرون أن حركات الإعراب دالة على معاني تركيبه مقصودة وقد قرروا أن الضمة علم الفاعلية والفتحة علم المفعولية والكسرة على الإضافة فالنحو كله معاني تركيبية مقصودة في الكلام ومن لم يفهم هذا لم يفهم النحو (محمد طنطاوي ، ٢٠٠٥م ، ص ١٢ ــ١٣) . وتحدث عن الأسماء الخمسة وعن جمع المذكر السالم وعن مالا ينصرف وعن التوابع .

وخلاصة القول ان الذي يتضح في كتاب (إحياء النحو) أن صاحبه لم يأت فيه بجديد ولم يسهم في إصلاح وتيسير النحو ،وكل ما قال نظرات حول العامل وقد سبقه إليه ابن مضاء القرطبي ، وفي دراسة لعلة الإعراب بالمعني أيضا كان مسبوقاً لأن النحاة السابقين درسوا هذه القضية دراسة وافية بل إنها كانت سببا في وضع النحو، وحتى في تعريفه للنحو لم يأت فيه بجديد . وكل ما ساهم به المؤلف أنه تناول النحو بجرأه اذالة ما به من هيبة وفداسة ،

وهذا ما جعل الدارسين يتناولونه بموضوعية ويدرسون جوانب الضعف والقصور فيه (عبد الوارث مبروك ،١٩٨٥م ص ١١١) .

وهذا ما لا تتفق فيه الباحثة لأن إبراهيم مصطفى أسهم في تيسير النحو العربي و اتبنى رأى عبد الوارث مبروك .

ثانيا : محاولات التجديد في النحو :

لم تذهب المحاولات القديمة في التجديد والإصلاح والتيسير سدى وإنما كانت مصدر إلهام وتوجيه لمحاولات الإصلاح والتجديد في مطلع القرن الحديث .

١.محاولة التجديد عند عباس حسن :

دفع عباس حسن إلي تجديد النحو إحساسه أن النحو محتاج إلي ربط ماضيه بحاضره وإستخلاص فوائده الثمينة من السلف : وإزالة ويرى أن الشوائب التي داخلت النحو منذ نشأته هي التي حطمت قدره بين علوم العصر وجعلته مقصداً لا يستطيع المعاصرون فهمه ، وترى الباحثة وعلى الرغم من كل تلك المحاولات الجادة في إصلاح النحو إلا انها لم تحقق ما يرجى من القضاء على شوائب النحو مثل ما فعل هو في كتاب (النحو الوافي) .

كتاب النحو الوافي لعباس حسن يعتبر كما يصفه صاحبه ــ (كتاب جديد في النحو وما يتصل به من الصرف) (عباس حسن ، ١٩٨٤م ،ص ١) . وليس هذا وحسب بل إنه يتصف بالإحاطه والشمول لمسائل النحو والصرف المختلفه ، وهذا سبب تسميته (النحو الوافي) لأنه اشتمل على كل مسائل النحو والصرف في أجزائه الأربعة . قول المؤلف إنه ، كتاب جديد ، لا يعني أن به قواعد نحوية وصرفية جديدة غير الموجوده في كتب الأولين ولكنه لجميع ما تصرف في كتب الأقدمين كما يقرأ المؤلف نفسه . وقد قدم لكتابه بمقدمة وافية وضع فيه دستور الكتاب وخطته في تقسيم الكتاب وايراد مسائله وكل ما يتعلق بطريقة الشرح والتفصيل (عباس حسن ، ١٩٨٤م، ص ٥ ــ ١١) تظهر النــزعة التجديدية عند عباس حسن في طريقة عرضه للدرس النحوي في مؤلفه ، حيث إنه لم يلتزم بطريقة القدماء التي تعرض المتون ثم تليها الشروح ثم الحواش ثم التقارير ؛ لأن طالب اليوم يعجز عن استيفائها لما بها من عقبات ومشاكل ؛ لذا نراه يلتزم بطريقة تربوية معينة فقد تكون الطريقة استنباطية أو

إلقائية أو حوار أو غيرها حسب ما يقتضيه موضوع الدرس (عباس حسن ، ١٩٨٤م ، ص ٩) حاول صاحب الكتاب (النحو الوافي) تجميع آراء الأقدمين في هذا ، لكنه لم يكتف بجمعها فحسب بل حاول أيضاً :

١. ترك الشواهد والأمثله القديمه المردده واستبدالها بأخرى تلامس واقع الدرس .

نبه عباس حسن إلي إنه اتجه هذا الاتجاه من الكتب القديمة لانها مليئه بالألفاظ اللغوية الصعبة بالمعاني البعيدة التي تتطلب اليوم من المتعلم عناء وجهداً لا يطيقهما ... (عباس حسن، ١٩٨٤م ، ص ٦) و يرى أن الشواهد الموروثة خطر آخر وهي قد تمثل ذخيرة لغوية و لهجات عربية متعارضة ، وتقوم دليلاً على لغات قديمة متباينة وتساق لتايد آراء نحوية متناقضة ، فهي عنوان على البلبلة اللغوية ، ووسيلة للحيرة والشك في استخلاص القواعد وباب للغوص في التعبير... (عباس حسن ، ١٩٨٤م ،ص ٨) .

٢.ودعا أيضا لنبذ الأمثلة الموضوعية في باب التنازع .

٣.الفرار من الخلافات وتعدد الآراء في المسألة الواحدة .

ويقول (إنه من الأحسن والأسمى ألا نلجأ إلي ترديد الخلاف في الآراء إلا حيث يكون من وراء ذلك نفع محقق وفائدة وثيقة . ويرى تعدد المذاهب في المسأله الواحدة يظهر في التيسير المفيد .

٤.الفرار من العلل الذائفة .

٥.تصحيح آرائه في العوامل النحوية .

أشار عباس حسن بنظرية العامل ودافع عنها وعن أصحابها وقد حصر ما وجه إلى هذه النظرية من نقد في أمرين :

إن النحاة نسبوا العامل اليه و جعلوه هو الذي يرفع أو ينصب أو يجر أو يجزم ، مع أنه قد يكون سبباً في خفاء المعنى.

إن النحاة قد قصروا عليه العمل وحده ــ بحثوا عنه في بعض التراكيب العربية ، ولكن عباس حسن لم يقل كل ما جاء به النحاة في هذه النظرية بل انتقد منها ما يراه مخالفاً للمنطق .

٦. تحديد القياس .

٢.محاولة التجديد عند مهدي المخزومي :

عرف مهدي المخزومي للميل الشديد للغة العربية ومن قواعدها خاصة ، ودلته التجربه على جملة من الصعوبات التي تعوق الدارسين من الطلاب عن فهم قواعد اللغه العربيه والإقبال على دراستها ، لصعوبة مصطلحاتها وكثرة المذاهب والآراء في تفسير ظواهر الإعراب فيها. وتتبع مهدي المخزومي تلك العيوب التي قرر أنها قد وقعت في أبواب أو مسائل النحو وخرج بملاحظات ،واخذ يعرف التيسير قائلاً : (فالتيسير ليس اختصاراً) (مهدي المخزومي ،النحو العربي نقد وتوجيه ،١٩٨٦م ص٥) ، ولا حذفاً للشروح والتعليقات ولكنه عرض جديد لموضوعات النحو وتيسيره للناشئن أخذها واستيعابها وتمثلها (المخزومي ، ١٩٨٦ م ، ص ١٥). ودعا إلى إصلاح شامل لمنهج الدرس النحوي وموضوعاته أصولاً ومسائل ، ولم يتم هذا إلا بتحقيق خطوتين هما :

١.أن نخلص النحو مما علق به من شوائب جرها عليه منهج دخيل هو منهج الفلسفة الذي حمل معه إلى هذا الدرس فكرة(العامل).

٢.ان نحدد موضوع الدرس اللغوي ، ونعين نقطة البدء به ليكون الدارسين على هدى من أمر ما يتحدثون فيه ، كما قررا ان الدرس النحوي ينبغي أن يعالج موضوعين أساسيين هما :

١.الجملة من حيث تأليفها ونظامها ومن حيث طبيعتها ومن حيث اجزاؤها وما يطرأ على اجزائها في أثناء التأليف من تقديم وتأخير ، ومن إظهار وإضمار .

٢.ما يعرض للجملة من معان عامة تؤديها أدوات التعبير كالتوكيد وأدواته ، والنفي وأدواته ، والاستفهام وأدواته وفق مقتضيات الخطاب ومناسبات القول . وعلى هذين الأساسين اللغوين حاول معالجة مسائل النحو .

اما مفهومه للنحو فيلحقه قائلاً : ليس من وظيفة النحوي الذي يريد أن يعالج نحوا للغة من اللغات أن يعرض على المتكلم قاعدة أو يخطي له اسلوباً ؛ لأن النحو دراسة وصفية تطبقية لا تتعدى ذلك بحال (المخزومي ، ١٩٨٦م ، ص١٩) ومن خلال كتابه (النحو العربي نقد وتوجيه) تناول فصولاً قال إنها تعيد إلى الدرس النحوي اعتباره وتخلصه مما علق به من

شوائب وما اقتحمه من دخيل ، إلا انها لا تتعدى كونها معالاجات نظرية وأصولاً تحتاج إلى ما يوضح سبيلها .

تعد جهود المخزومي في تيسير النحو بالغة ، كونها تصدر من عالم يشهد له الاختصاص في النحو العربي ، قد أشتغل بتدريسه عقوداً من الزمن ، وتسابقت أعرق المدارس من أجل ضمه للتدريس في مدرجاتها ، وألف مؤلفات قيمة نالت قيمة ونالت كثيراً من التقدير بل نال جائزة أحسن كتاب في النحو العربي : نقد وتوجيه ١٩٨٦ من قبل جمعية الكتاب بيروت ، ونال جائزة الحكومة السعودية للأعمال الراقية عن كتاب في النحو العربي : قواعد وتطبيق وله مؤلفات أخرى.

ولم يكن المخزومي أول من نادى لتيسير الحو وتجديده بل سبقه علماء وباحثون منهم الزمخشري ، وإبن مضاء القرطبي.

اما في العصر الحديث فقد كثرت الدعوات وتطورت ، بعضها نادى بالتيسير وبعضها نلادى بالتجديد وأخرى تنادي بالإحياء ، ولعل أبرزها دعوات إبراهيم مصطفى في كتابة (إحياء النحو) وشوقي ضيف في كتابه (تجديد النحو ، وتيسير النحو) . ولم تقتصر دعوات التيسير على الأفراد ، بل أمتدت إلى بعض الحكومات العربية التي أقامت ندوات ومؤتمرات لهذا الغرض.

وفي هذ البحث تحاول الباحثة تقديم عرض بعض أوجه التيسير التي قام بها المخزومي من خلال كتابه (في النحو العربي نقد وتوجيه)(مهدي المخزومي ، في النحو العربي نقد وتوجيه ، وفي النحو العربي قواعد وتطبيق)

ومن أرائه الواضحة في النحو القديم قوله : ليس من المنطق في شيء أن يختص المسند إليه ، مثلا ، بالرفع ، والمضاف اليه بالخفض ؛ لأن ذلك ترجيحاً بلا مرجح ، كما يقول منطق العقل ، (المخزومي ، ١٩٨٦م ، ص٢٠) ، فاختصاص المسند اليه بالرفع دون غيره من أنواع الإعراب يوضح لنا المسألة ، ويضع النحوي على المحك ، ويبطل ما ظن النحاة الاولون ــ رحمهم الله ــ من صواب منهجهم ، واستمساكهم بالاستنتاج العقلي ، والتعليل ، والتقدير ، والتأويل ، ويلغي كل ما ألزموا به أنفسهم من مقياس ينبني على ادراك العلة . (المخزومي ، ١٩٨٦م ، ص٢٠) وهو

في هذا ينفي أنه يدعوا إلى ابطال القياس أو دعوة النحاة للتخلى عن تمسكهم به لأن القياس هو الطريقة الطبيعية التي يسلكها الدارس لاستنباط حكم لغوي أو نحوي .

وهو يراى أن الدارس المحدث لابد أن يبدأ بالدرس النحوي كما بدأ الخليل لأنه يراى أن من جاء بعدهما ماشي على تثنيتهما اثره ولم يات بجديد .

ولابد للدارس المحدث أن يبدأ بالدرس من اول ، من حيث درس الخليل ، ودرس الفراء ، وبين يديه اقوال الخليل في (الكتاب) ، واقوال الفراء في (معاني القرآن)، واليهما يرجع الفضل في ارساء هذا الدرس على اساس متين من فقه اللغة ، واستقرء لاساليب العرب في محادثاتهم ومخاطباتهم . اما من جاءوا بعدهما فقد مشوا على اثرهما ، ولم يأتوا بجديد . (المخزوم،١٩٨٦م ، ص٢٤) .

ويرى المخزومي أن الحاجه أصبحت ماسه إلى تفريق الموضوعات الت تناولها الخليل ومن جاء من بعده ليتم للدارسين بحث لغويٌ ناضجٌ ، وإلى أن يعرف الدارس موضع قدمه ليكون درسه اوضح حدوداً ، واعم فائدة ، وإلى أن ينبري لكل موضوع دارسون مختصون ، يتناول كل فريق منهم موضوعه باحاطة وعمق ، لكي يتعاون الدارسون جميعاً في تقديم مايحصلون عليه ، ليتم للدارسين بحث لغوي ناضج .(المخزومي ،١٩٨٦م ، ص ٢٧) وهو يتهم طبقات النحويين بعد عصر الخليل بعدم الدراية للنحو واختصاصه وإنما انشغلوا بفكرة العمل والعامل.

ومن اجل أن طبقات النحويين الذين جاؤوا بعد الخليل والفراء لم يدركوا موضوع دراستهم ، ولا عرفوا حدود تخصصهم ، فاتهم كثير من الاصول التي هي من صلب موضوع الدراسة ، ولم يلتفتوا إلى اهميتها ، وإلى عمق الصلة بينها وبينه ، واقتصروا في دراساتهم على ماشغفوا به من فكرة العمل والعامل ، وقصروها على ماكانوا يلاحظون من تأثير لبعض الكلمات في بعض ، كتأثير الحرف في الاسم والفعل ، فيما كانوا يزعمون ، وتأثير الفعل في الاسم ، وتأثير الاسم في الاسم ، ولايمثل ذلك إلا جانباً ضئيلا من جوانب الدرس النحوي الحق ، الذي استأثر به . .(المخزومي ،١٩٨٦م ،ص ٢٨) فهو في باب تنازع الأفعال يرى أن الأصل الذي بنيى عليه النحاة هذا الباب باطل من اساسه ، فليس الفعل عاملا ، وليس هو الذي يرفع

أو ينصب ، لان الرفع والنصب وغيرهما عوارض يقتضيها الاسلوب ، وتقتضيها طبيعة اللغة. وإذا لم يكن الفعل عاملا بطل كل مابُني على هذا من احكام ، ثم بطل هذا الباب وغيره مما كان مبنياً على مثل هذا الاساس . (المخزومي ،١٩٨٦م ،ص ١٦٢ ــ ١٦٣) .

وهو بذلك يمجد من الأقدمين الخليل وصحبه ويرى أن المحدثيين جد قد كان بهم جديرن أن يعيدوا النظر فيما توصل اليه الخليل وكان جدير بالمحدثين أن يعيدوا النظر فيه من اول ، مستفيدين مما توصل اليه النحاة الاولون امثال الخليل بن أحمد ، ويحيى بن زكرياء الفراء ، ومن كان من مستواهما وطبقتهما ، مستهدين بما سمعوا ، أو قرأوا أو روا من نصوص ، وما فهموا من اساليب عاصروها ولابنوها ، ومما تركوا لنا من مواد صالحة لبناء نحو جديد ، لانحس فيه بأثر لعامل ، ولا نلوك فيه مصطلحات غريبة اقحمت في النحو إقحاماً . مهدي المخزومي ، النحوالعربي نقد وتوجيه ،١٩٨٦م ، ص ١٦٣) هذا بعض من آراء المخزومي التي انتقد فيها النحو العربي ووضع كتابيه (في النحوالعربي نقد وتوجيه ، وفي النحو العربي قواعد وتطبيق) .

الفصل الخامس

الخاتمة والنتائج والتوصيات والمقترحات

الخاتمة :

وبعد التطواف في ميدان النحو منذ أن بزغ نورة في القرن الأول الهجري واستجد تعليل قواعده عبر القرون وما أحدثه ذلك التعليل من تغيير القاعدة وتسهيلها أو تعقيدها وغموضها وبالتالي المناداة بالتيسيروالتجديد خرجت الباحثه ببعض النتائج والتوصيات والمقترحات : ــ

أولاً: النتائج:

١. التعليل شيء لا بد منه في الدرس النحوي ؛ لأنه يشرح ما غمض منه .
٢. التعليل فتح الباب أمام الدرس النحوي فتحاً مفيداً فأثرى ذلك مجال الدرس .
٣. إذا زاد التعليل عن حاجة المبتدئ قد يعوق فهْمهُ وإدراكهُ في حين يفتح الطريق أمام المختصين والمتبحرين.
٤. المنادون بالتيسيروالتجديد أصابوا في جانب ولكن بعضهم غالى في الحرب ضد النحو القديم وتعليلات القدامى حتى حادوا عن الجادة .
٥. الذين عرضت الباحثة نماذج من تعليلاتهم لم تكن بالتعقيد والصعوبة التي وصفها الميسرون والمجددون وأن المهاجمة التي تعرض لها التعليل من قبل بعضهم لم تكن منصفة .

ثانياً :التوصيات :

وعلى ذلك توصي الباحثة بـــ :

١. تشجيع التأليف في النحو الميسر للمبتدئين .
٢. الحفاظ على النحو القديم وتمجيد الدور الذي أداه النحاة القدامى بدلا عن مهاجمتهم ؛ لأنه تلك الخزانة التي لا تخلو من الدر الثمين .

ثالثاً: المقترحات :

وتقترح أن تقوم دراسات حول :

١. التعليل الضروري لمبتدئي الدراسة النحوية .
٢. التعليل النحوي، بين ما هو اختيار للدارس ، وما زاد عن حاجة المبتدئ ويحتاج إليه المختص، أو الباحث.

فهرس الآيات

الرقم	السورة	رقم الآية
2	الفاتحه	٦ ــ٧
١	البقرة	٢١٧،١٨٧،٢٢٠ ٢٢٦، ١٢٦،
٥	ال عمران	١١٥، ٩٧
١١	النساء	٧٨، ٢١
١٠	المائدة	٦
٧	الأعراف	١٥٠، ٨٨، ٤٤
١٣	يونس	٣٧
١٥	هود	٢٨
١٧	النحل	٣٠
٨	الإسراء	٩٩
3	طه	٦٧
١٤	النمل	٢٨
١٦	الأحزاب	٥٦، ٥٠
٦	الزخرف	٣٣، ١٨
١٢	ق	٤٢
٩	الواقعة	١٧ ــ ١٨ ، ٢٢
4	الانشقاق	١

فهرس المصادر والمراجع

الرقم	المصادر والمراجع
١	إبراهيم محمد عطا ، اللغة العربية والتربية الدينية ــ ط١ ــ دار الثقافة والنشر والتوزيع : القاهره ، ١٩٩٠م .
٢	إبراهيم مصطفى ، تيسير النحو ، النحو التعليمي قديماً وحديثاً مع نهج تجديده ــ ط١ ــ دار المعارف : القاهره ، ١٩٨٦م .
٣	أبن النديم ، الفهرس ــ ط١ ــ دار العربي ، بيروت ــ لبنان ،١٩٩١م .
٤	أبن الوراق ، علل النحو ، تحقيق محمود محمد محمود نصارــ ط١ــ دار الكتب العلمية ،بيروت ، لبنان، ٢٠٠٢م.
٥	أبن سلام الجمحي ، طبقات فحول الشعراء ــ ط١ ــ دار المدني: جده ، ج١ ، ج٤ ، ١٩٨٠م.
٦	أبن عمر والدانى ، النقط ــ ط١ ــ دار مطبعة الجوانب : استنبول ، ١٩٣٢م .
٧	أبن قتيبية ، الشعر والشعراء ، تحقيق محمد مفيد قميحه ــ ط٢ ــ دار الكتاب ، بيروت ــ لبنان ، ١٩٨٠م .
٨	أبن قيس، شرح المفصل ــ ط١ ــ دارالكتب العلمية ، بيروت ــ لبنان ، ٢٠٠١م .
٩	أبن مالك ، شرح بن عقيل على ألفية ابن مالك ، تأليف محمد محي الدين عبد الحميد ــ ج١ــ ط ١ــ مكتبة دار التراث ــ مصر : القاهره ، ١٤٢٠ هــ ــ ١٩٩٩م .
١٠	أبن مضاء القرطبي ،الرد على النحاه ، تحقيق شوقي ضيف ــ ط٢ ــ دار المعارف : القاهرة ، ١٩٨٢م .
١١	أبن منظور ، لسان العرب ،مادة (نحا) ــ ط١ ــ ج٢ ــ دار المعارف ، القاهرة ، ١٤١٠ هــ ــ ١٩١٠م .
١٢	أبن هشام ، مغني اللبيب عن كتُب الأعاريب ــ ط١ ، بيروت : لبنان ، دار الفكر ، ١٩٩٨م . تحقيق مازن المبارك ، ومحمد على حمدالله .
١٣	أبن يعيش ، شرح المفصل ــ ط٢ ،ج١ ،عالم الكتب ، بيروت : لبنان ،٢٠٠١م .
١٤	أبو أحمد العسكري ، التصحيف والتحريف ــ ط١ ــ دار الطبع : القاهرة ، ١٩٦٣م .
١٥	أبو الطيب اللغوي ، مراتب النحويين واللغويين ــ ط٢ ــ دارالمعارف :القاهره ،١٩٧٤ م .

١٦	أبو سعيد السيرافي ، اخبار النحويين والبصريين ، تحقيق محمد إبراهيم البناء ــ ط ١ ــ دار الاعتصام : القاهره ، ، ١٩٨٥م . تحقيق عبد المنعم خفاجه ، ١٩٥٥م .
١٧	أبوالبركات كمال الدين محمد ابن الأنباري ، -1نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، تحقيق ابو الفضل إبراهيم ــ ط١ــ مطبعة المدنى : الاردن ، ١٩٨٥م ،١٣٨٦هــ ١٩٦٧م، 2 ــ أسرار العربية ، ط١ ــ دار الفكر : عمان ، ١٩٩٩م . ،٣ــ الإنصاف في مسائل الخلاف ، تحقيق محي الدين عبدالحميد ، ط١ ــ ج١ ، دار الاحياء التراث العربي ، د ــ ت دارالفكر :دمشق ، ١٩٩٨م.
١٨	أبوالحسن على نور الدين الاشمونى ،شرح الاشموني على ألفية ابن مالك ، "تحقيق محمد محي الدين ــ ط ٢ ج١ ــ دار الطبع ، مصر ، ٩٠٠هــ ، وحاشية الصبان على شرح الاشموني ، علي الصبان ، دار الحياء ، ١٤٩٥م .
١٩	أبوالفتح عثمان بني جني ، الخصائص ــ ط٣ ــ ج١ ، م ، ع ــ دار الهدى : بيروت ــ لبنان ، ١٩٥٢م .
٢٠	أبوبكر جابر الجزائرى ، العلم والعلماء ــ ط١ ــ دار الكتب السلفية : القاهرة ، ١٤٠٣هــ.
٢١	أبي بكر الزبيدي ، طبقات النحويين واللغويين ، تحقيق محمد ابو الفضل إبراهيم ــ ط١ ــمطبعة الخانجي الكتبي : مصر ، ١٣٧٣ هــ ــ ١٩٥٤م . ، ٢٠٠٢م .
٢٢	الأمام النووى ، الدين النصيحه صحيح مسلم ــ ط٣ ، دار الخير المكتب الإسلامي : بيروت ، لبنان ، ١٩٩٤م .
٢٣	برهان فك ، العربية دراسات في اللغة اللهجات والأساليب ــ ط١ ــ دار المعارف: القاهره ، ١٩٥١م .
٢٤	تمام حسان ، الأصول ــ ط ٣ ــ دارالمعارف : القاهره ، ١٩٩٨م .
٢٥	جلال الدين السيوطي ، ــ 1 سبب وضع علم العربيه ــ ط٢ ــ مطبعة الجوانب : القسطنطينه ،١٣٠٢ هــ ،٢ ــ الأيضاح في علل النحوــ ط١ ، دار الكتب العلمية ،لبنان ،١٣١٠هــ . ٣ ــ الأقتراح في علم أصول النحو ، دار الكتب العلمية : لبنان ، ١٩٩٨م . ٣ ــ بقية الوعاة ج٢ ، ط ٢ ، دار الفكر ، ١٣١ ، ١٩٧٩م .ج١ .
٢٦	جمال الاسنوى ، الكوكب الدري ، تحقيق محمد حسين عواد ــ ط١ ، دار عماد للنشر ، ١٤٠٥ هــ . الأصول النحويه ، ١٤٠٥هــ .

٢٧	جميل صليبا ، المعجم الفلسفي ــ ط٢ ، ج٢ ، دار إحياء التراث : القاهرة ، ١٩٧٣م.
٢٨	جميل علوش ، ابن الانباري وجهوده في النحو ــ ط١ ــ الدار العربية للكتاب : ليبيا ، ١٩٨١م.
٢٩	حسن خميس الملخ ، التفكير العلمي في النحو العربي ، ط١ ، دار الشروق للتوزيع والنشر ، عمان الأردن ،٢٠٠٠م .
٣٠	الرضي ، شرح الكافية ــ ط١ ، دار جامعة الأمام محمد بن سعود الإسلامية ، الرياض ، ١٩٦٦م
٣١	الزجاجي ، الإيضاح في علل النحو ، تحقيق مازن المبارك ، ط٤ ،دار النفاش ــ بيروت ــ لبنان ، ١٩٨٢م .
٣٢	الزمخشري١ــ المفصل ــ ط٢ ، دار الكتب العلمية ، القاهرة ، ٢٠١٢م .
٣٣	الزمخشري ، أساس البلاغة ــ ط١ ، دار الكتب العلمية : القاهرة ، ١٩٢٣م .
٣٤	سيبويه ، الكتاب ــ ط٢ ،ج١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت : لبنان ، ٢٠٠٩م .
٣٥	الشريف الجرجانى ، التعريفات ــ ط١ ، دار الكتاب العربي : القاهرة ، ٢٠٠٢م .
٣٦	شوقي ضيف ، المدارس النحوية ــ ط ١ــ دار المعارف : القاهره ، ١٩٩٢م.، تيسير النحو قديماً وحديثاً مع نهج تجديده ــ ط١ ط٣ ــ دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٦م .
٣٧	الطبري ، جامع البيان في تفسير القرآن ــ ط٣ ، دار الحديث ــ القاهره ، ج٧ ، ١٩٨٧م .
٣٨	عباس حسن ، النحو الوافي ــ ج١ ط٥ ــ دار المعارف : القاهرة ، مصر ، ١٩٨٤م .ه .
٣٩	عبدالجبار جعفر القزاز ، الدراسات اللغوية في العراق ــ ط١ ــ المكتبة العلمية ،القاهرة ، ١٩٨٠م .
٤٠	عبدالكريم محمد الاسعد ، الوسيط في تاريخ النحو العربي ــ ط١ ــ دارالشوّاف ، دمشق ــ ١٩٩٢م ،٢ ــ بين النحو والمنطق وعلم الشريعة ــ ط٢ ، دار العلوم للطباعه ، القاهرة ، ١٩٨٣م .
٤١	عبدالله البستاني ، المعجم الوسيط ــ ط١ ــ دارالمطبعة الامريكية ، بيروت: لبنان ،١٩٧٢م.
٤٢	عبدالوارث مبروك ، في اصلاح النحو العربي ــ ط١ــ دار القلم : الكويت ، ١٤٠٦هـ ــ ١٩٨٥ م.
٤٣	عزيزه فوال ، من تاريخ العرب ــ ط١ ــ دارصادر، بيروت : لبنان ٢٠٠٩م .

٤٤	على أبو المكارم ،المدخل إلى دراسة النحو العربي ــ ط١ ــ دارغريب النشر والطباعه : القاهرة ، ٢٠٠٦م . ، تقويم الفكر النحوي ــ ط٤ ، دار الثقافة، بيروت : لبنان ، ١٩٨٨م .
٤٥	على المتقهي الهندي ، كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال ــ ط١ ــ ج١ ، مؤسسة الرسالة :بيروت ، ١٩٨١م
٤٦	الفيروز أبادى ، القاموس المحيط ــ ط٤ ــ دار المامون : القاهره ،ج٢ ، ١٩٣٨م .
٤٧	القرطبي عبدالله بن أحمد الانصاري ،الجامع لأحكام القرآن ــ ط١ ــ ج١ ــ دار الكتب المصريه ، القاهرة ، ١٩٦٧م .
٤٨	القفطى ، ابناه الرواة على ابناه النحاه ، تحقيق محمد ابو الفضل ، ج٢ ــ دار الكتب العلمية : القاهره ١٣٩٦ هـ ــ ١٩٥٠م .
٤٩	مازن المبارك ، العلة النحوية نشأتها وتطورها ــ ط١، ١٩٦٥ م . ، ٢ ــ النحو العربي ،
٥٠	محمد أحمد عرفه ، النحو والنحاه بين الازهر والجامعه ــ ط١ ، دار السعادة : القاهرة ، ١٩٣٧م .
٥١	محمد طنطاوى ، نشأة النحووتاريخ اشهر النحاه ، ط٥ ــ دار المعارف : مصر ، ٢٠٠٥م .
٥٢	محمد عبدالقادر أحمد ، طرق تدريس اللغة العربية ــ ط ٥ ــ دار النهضه المصريه ، ١٩٨٦م.
٥٣	محمد عبدو ، أصول النحو العربي في نظر النحاه وراى ابن مضاء في ضوء علم اللغة الحديث ــ ط٢ ، عالم الكتب : القاهره ، ١٩٧٨م .
٥٤	محمد عيد ، أصول النحو العربي ــ ط٥ ــ عالم الكتب ، القاهرة ، ١٤٢٧ هـ ــ ٢٠٠٦م .
٥٥	محمود سليمان ياقوت ، ظاهرة الإعراب في النحو العربي ــ ط ــ دار المعرفه الجامعيه : اسكندريه ، ٢٠٠٠م . ٢ ــ أصول النحو العربي ــ ط٢ ، دار المعارف : القاهرة ، ٢٠٠٠م.
٥٦	منى الياس ، القياس في النحو ــ ط١ ــ دار الفكر : دمشق ، ١٩٨٥م .
٥٧	مهدي المخزومي ، في النحو العربي نقد وتوجيه ــ ط٢ ــ دار الرائد العربي : بيروت ــ لبنان ، ١٩٨٦م .
٥٨	هادى نهر ، نحو الخليل من خلال معجمه ــ ط١ ، دار اليازوري العلمية : الاردن ، ٢٠١٠م.
٥٩	ياقوت الحموي ، معجم الأدباء ، تحقيق حسان عباس ــ ج١ ــ ط ١ــ دار العرف الإسلامي : بيروت : لبنان ، ج١٨ ، الطبعه الاخيره ، احياء التراث ، بيروت ،ج٧ ، ١٩٣٦م .ج١٩ .